الكتاب الماسى

# يوميات

## محام مصرى

KRM
110
.K36
A3
1960z

أ 157-11316

٥/٩٩/١٧

19.94.5

18360

الكتاب الماسي

# مومياتُ محامٍ مصري

الجانب الإنساني من حياة المحاكم في عشرين عامًا..

مكتبة قطر الوطنية
QATAR NATIONAL LIBRARY
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

بقلم
محمود كامل
المحامي

QATAR NATIONAL LIBRARY

# كلمة المؤلف

هذا كتاب ترددت كثيراً قبل أن أصدره ، فهو يضم بعض صفحات من مذكرات شخصية عما يتصل بعمل المحامى المصرى فى النهار والليل، ولم أنته الى تقديمه للناس الا بعدما أيقنت أن الزمن قد أسدل ستارا على الاشخاص وانحوادث والامكنة التى أشارت اليها هذه المذكرات . ومع ذلك فقد تعمدت أن أشير الى مايمكن تعرفه من أولئك الاشخاص اشارة عابرة غامضة . لان الفرض من نشر هذا الكتاب هو محاولة اصلاح بعض نظمنا القضائية . وهذه المحاولة قد قام بها الكتاب منذ فجر التاريخ ، وفى كل الامم ، وبكل اللغات .

ويكفى أن أشير فى هذه الكلمة الى أن نظم أثينا القضائية قد نقدها « اريستوفان » نقدا لاذعا مرا عن طريق مسرحيته « الزنابير » Les Guepes . ونظم فرنسا القضائية فى القرن الثامن عشر قد انتقدها « راسين » عن طريق مسرحيته « المترافعون » Les Plaideurs فلم يترك أحدا فى عالم القضاء ، من قضاة ومحامين ومتقاضين الا وجه اليه سخريته الاليمة . ولم تنج هذه النظم القضائية الفرنسية نفسها فى القرن التاسع عشر من مثل ذلك النقد ، ولعل خير شاهد على ذلك مانشره اميل زولا بعنوان « انى أتهم » فى نقد القضاء العسكرى الذى أدان الضابط دريفوس . وهذا النقد لما يجرى خلف الستر فى بعض أوساطنا لا يتعارض مع عقيدتى الراسخة فى أن نظمنا القضائية قد تقدمت نحو الكمال تقدما يثير الاعجاب ويدعو الى الزهو .

اننى أعتقد ، مع الاستاذ شارل ليون كان الذى جمع مرافعات الكسندر ميليران وكتب مقدمتها ، أن العراك بين العواطف والاهواء والمصالح الذى هو أساس القضايا التى تعرض على المحاكم كل يوم جدير باثارة الناس كالعراك الذى يحدث بين أبطال وبطلات القصص المعدة للقراءة . أو المآسى العصرية التى تقدمها شركات السينما ، بل ان مايحدث فى ساحات المحاكم لايقل غرابة عما يعرض على لوحات دور السينما .

**محمود كامل**
المحامى

**نوفمبر سنة ١٩٢٦**

كلية الحقوق :

هذا البناء الاصفر الذى يطل على النيل فى الجيزة تثير رؤيته فى صدرى كل صباح طائفة من العواطف المتناقضة ٠

لقد اخترت بنفسى هذا النوع من الدراسة ، وكان يخيل الى قبل اتمام دراستى الثانوية أننى سأكون سعيدا بالالتحاق بذلك المعهد الذى تخصص فى اخراج رؤساء الوزارات والوزراء والمتحكمين فى أقدار مصر ، ولكن العامين اللذين قضيتهما به قد جعلانى أعد الساعات والدقائق الباقية على حياتى فيه !

ان المزيج العجيب الذى يتكون منه أساتذة الكلية وطابتها وخدمها، يصلح مادة خصبة لقصة ، هذا التفاوت الكبير مابين الطبقات الاجتماعية التى ينتمى اليها الطلبة ، وما بين ثرواتهم أو ثروات آبائهم ، يبدو صارخا فى طريقة حياتهم خارج الكلية .

هذا الزميل الذى يحضر الى الكلية تارة فى عربة مكشوفة يجرها جوادان قصيران يدبان على الارض دبا مدويا يسترعى النظر ويبهره . تناقلت الالسنة أن والدته ، وهى سيدة جليلة تنتمى الى أسرة من أغنى أسر الصعيد ، قد قدمتها هدية له عندما أتم دراسته الثانوية ٠ وتارة أخرى فى سيارة « مارسيدس » تناقلت الألسنة نفسها انه اشتراها من أمير مصرى بمبلغ قد يعد رأس مال بالنسبة لغالبيتنا . ولكنه لايذكر الى جانب ألفى فدان ورثها الزميل عن أبيه ، هذا الزميل قد استطاع أن يفوز بقلب مطربة شابة معروفة تلهب بصوتها أكفنا لمجرد سماع صوتها من بعيد وهى على خشبة المسرح

وزميل ثان وسيم الطلعة ، فاتن القسمات ، تناقل همسنا أن الممثلة الاولى بأكبر الفرق التمثيلية المصرية قد هامت به حبا ، وفضلت الحياة معه على العروض السخية التى تتلقاها كل يوم من المعجبين بها من وكلاء الوزارات وأكابر السراة . وغالبيتنا لاتملك اعجابا بها

أكثر من اطالة النظر الى احدى صورها الكثيرة المنشورة فى الصحف والمجلات .

وزميل ثالث يملك أبوه اثنى عشر ألف فدان فى الوجه البحرى . وتقدر ثروة هذا الاب بنحو مليونين من الجنيهات . وقد بلغ من نفوذه أن تحدى رئيس وزارة وزعيم حزب سياسى كبير فى عنفوان سلطته . فرشح نفسه فى الانتخابات لمجلس النواب ضد مرشح ذلك الحزب . ولما ذهب أنصار الحزب للترويج لمرشحهم خرج فلاحو والد الزميل وقطعوا قضبان السكة الحديدية الضيقة ليمنعوا خصوم « سيدهم » من الوصول الى الدائرة الانتخابية . وقد تحقق ماأراده . ونجح ضد مرشح ذلك الحزب .

ويظهر أن ابنه زميلنا قد أراد أن يقلده عندما كان منذ عامين طالبا فى احدى مدارس القاهرة الثانوية ، اذ أن ناظر المدرسة استدعاه يوما وانتهره بسبب خطأ ارتكبه وهدده بالفصل فأجابه الطالب الذى تعلم مدى ثروة أبيه :

ـ ليكن ، ان أبى يستطيع أن يفتح مدرسة أخرى كهذه المدرسة. وفى الشارع نفسه .

لقد اخترت هؤلاء الزملاء الثلاثة كنماذج لبعض الطلبة الذين يسترعون النظر ويكونون مادة للهمس بيننا فى أثناء الفترات التى نقضيها فى مقصف الكلية هربا من محاضرة لانود حضورها ، ولكن الى جانبهم مئات من الطلبة يدخلون الى الكلية صباحا ويغادرونها ظهرا دون أن يحس بهم أحد . وقد تنقضى الشهور قبل أن يتنبه الواحد منا الى أن له زميلا بهذا الاسم أو بهذا الشكل !

وثارت نفسى لهذا الوضع . بعد أن تبينت أننى سأقضى السنوات الاربع فى هذا البناء الاصفر ، أصل اليه فى الصباح محشورا فى عربة من عربات الترام مع المئات من « النكرات » أمثالى . وأغادره ظهرا متطفلا على سيارة زميل أو سيرا على الاقدام . معزيا نفسى بأن النظر الى ماء النيل الجارى تحت « كوبرى عباس » الذى يجب أن أمر عليه فى طريقى الى منزل أبى أو الاستماع الى « المواويل » التى يرتلها راكبو القوارب النيلية المارة تحت ذلك الكوبرى قادمة من الصعيد أو صاعدة اليه ـ يغذيان الناحية الشاعرة من خيالى !

وانتهيت الى قرار ، اذا كانت قسماتى أو موارد أبى المالية لم تمكنى من أن أهيم بممثلة معروفة حبا ، فلا أقل من أن أجرى على لسانها كلمات حب أضعها أنا ، لكى توجهها الى شخصية خيالية

أرسمها أنا وأتعمد أن أجعلها اقرب الشخصيات الى واكثرها انطباقا على !

وكتبت مسرحية مصرية فى أربعة فصول أسميتها «الوحوش» وجعلت بطلها طالبا فى كلية الحقوق ، وقدمتها الى نفس الفرق الكبيرة التى تزوجت ممثلتها الاولى زميلنا الوسيم الطلعة الفاتن القسمات ورجوت مدير الفرقة أن يعهد بدور البطلة ، وهو دور الفتاة التى تحب طالب الحقوق فى المسرحية ، الى تلك الممثلة نفسها ٠

ولما بدأت أحضر التجارب التى أجرتها الفرقة على المسرحية . وأستمع الى كلمات الحب التى أجريتها على لسان الممثلة الفاتنة موجهة الى طالب الحقوق أحسسنت بأننى فرجت عن صدرى كثيرا من الضيق الذى كنت أعانيه !

ولما بدأت الفرقة تعلن عن المسرحية التى تحدد لتمثيلها يوم ٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ فى الصحف وعلى الجدران فى أهم أحياء القاهرة وتشير الى اسم المؤلف ـ أحسست بأننى تأثرت لنفسى ولجيش النكرات فى كلية الحقوق من الزملاء الظاهرين لجاههم أو ثروتهم أو وسامتهم فى تلك الكلية !

ولكن شيئا مما جال بصدرى لم يجل بصدر العميد الجديد الذى انتخب ليحل محل العميد الفرنسى (١) فقد وضع عقب توليه منصبه نظاما يقضى بأن يحضر طلبة الكلية ما يلقى فى « قاعات البحث » من الظهر الى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وحتم على الأساتذة أن يتحققوا مواظبة الطلبة على حضور تلك « القاعات » بالمناداة على الأسماء اسما اسما واخطار العميد باسم من يتخلف عن الحضور ٠

ولم يكن متيسرا أن أحضر التجارب التى كانت تجريها الفرقة التمثيلية على مسرحيتى الا اذا تخلفت عن حضور قاعات البحث فى الكلية ، فتخلفت ٠٠

واستدعانى العميد صباح اليوم . وسألنى عن سبب تخلفى عن حضور المحاضرات التى تلقى بين الظهر والساعة الواحدة . وخطر لى أن أكذب فأدعى أننى كنت مريضا ، ولكننى تذكرت أننى سأكرر التخلف عدة أيام حتى تنتهى التجارب المسرحية ، وتظهر القصة التى كنت أعتز بها كل الاعتزاز . القصة التى تصور آلام طالب الحقوق وآماله،

---

(١) كان مسيو دوجى Léon Duguit عميد كلية الحقوق بجامعة بوردو قد انتدب لتنظيم كلية الحقوق بالجامعة المصرية بعد تحويلها من مدرسة الى كلية .

وتفانى امرأة شابة فى حبه ، والوفاء له ! فاعتزمت أن أكون صريحـــا. ولما لمحت جريدة « الاهرام » الصـــادرة فى الصباح أمامه أشرت بأصبعى الى الاعـــلان المنشـــور عن ظهور مسرحيـــة « انوحوش » فى يوم ٦ من ديسمبر القادم وهو الاعلان الذى أشار اليه اسم مؤلفها بحروف كبيرة وقلت :

ـ هذه القصة لى ، وهى أولى محاولاتى المسرحية . وأنا أخشى أن يسىء الممثلون فهم بعض مواقفها ولذا يهمنى أن احضر التجـــارب التى تجريها الفرقة ظهر كل يوم . فهل تسمحون « سعادتكم » بنصف اجازة لمدة بضعة أيام قادمة أى ليوم ٦ من ديسمبر فاحضر المحاضرات الى الساعة الحادية عشرة ثم أتخلف عما بعد ذلك من محاضرات حتى تمثل مسرحيتى ؟

وقبل أن أنتهى من كلماتى دق العميد بيده دقة قوية على مكتبه، ثم قال لى فى لهجة تفيض بالحدة والعنف :

ـ ما هذا الكلام الذى تقوله يا « افندى » ! اننى هنا كعميـــد لهذه الكلية أعدك وأعد غيرك للاشتغال فيما بعد بالقضاء أو النيابة أو المحاماة . لا للاشـــتغال بالمسرح ، اننى لا أسمح لطالب عندى بهـــذا العبث .. غب كما تشاء ، وسأعرف أنا ما اتخذه بشأنك !

وخرجت من غرفة العميد وأنا بين نارين : اما أن أعرض قصتى الاولى لمصير لا أرضاه لها . واما أن اعرض تلك السنة الجـــامعية للضياع ، فان العميـــد معروف بيننـــا بالصرامة . وهـــو ينتمى الى أسرة ريفية لها نظرتها الرجعية الخاصة الى التطور الاجتماعى الذى يلعب المسرح دورا هاما فيه . كما أنه يمثل رجل القانون الجاف الذى لايقدر نزوات الضعف التى يمكن أن تتحكم فى شاب لم يكد يتجاوز العشرين عاما . وقـــد توفر على وضع كتـــاب فى شرح قانون العقـــوبات يعـــد أهم مرجع فيه ، ولكن همس الزملاء قد جرى بأن المجهود الذى بذله فى وضعه قد حطم أعصابه ، كما أنه أصـــابه بمرض فى العمود الفقـــرى ألزمه الفراش مدة طويلة ، ولكننى برغم ذلك اعتزمت أن أتخلف عن حضور « قاعات البحث » لاواظب على حضور التجارب المسرحية .

***

**ديسمبر سنة ١٩٢٦**

لم يعد هناك شك بعد أن تخلفت عن حضور « قاعات البحث » برغم تحذير العميد فى أننى قد قامرت بمصيرى فى امتحان آخر السنة .

اذا كان الامر كذلك فلم لا أثأر من العميد كما ثأرت من الزمـــلاء

الظاهرين فى الكلية . انه ولا شك قد تعنت وتجنى فى تصـوير عواقب التخلف عن حضور بضع محاضرات تلقى فى قاعات ابتكرها هو ولم يكن لها وجود من قبل انتخابه عميدا !

انها قسوة لا مبرر لها !

وقد انتهزت فرصة حضـور انتجـارب الاخيرة على مسرحيتى « الوحوش » وطلبت من الممثلة الاولى ، وهى فى القصة تتحدث الى طالب فى كلية الحقوق ، أن تتناول كتاب العميد فى شرح قانون العقوبات ، وهو كتاب ضخم له غلاف أخضر معروف لكل المشتغلين بالقـانون ، وأن تفتح صفحة من صفحات الكتاب فيقع بصرها على شرح جريمة هتك العرض ، ولا تكاد تقرأ بضع كلمات من ذلك الشرح حتى تلقى بالكتاب فى اشمئزاز على المكتب وهى تقول :

ـ أهذا ما تتعلمونه فى كلية الحقوق ؟

وقد ظهرت المسرحية فعلا ، وكانت الممثلة الاولى قد افترقت عن زوجها زميلنا فى الكلية الوسيم انطاعة ، الفاتن القسمات . فلما وصلت الى ذلك الموقف الذى افتعلته افتعالا لأثار من العميد انتهزته هى لتثأر من مطلقها ، فلم تكد تمسك بالكتاب وتتظاهر بقراءة بعض فقرات من شرح جريمة هتك العرض حتى ألقت به على مقعد بعيـد وهى تلوى شفتها وتقول فى حدة طبيعية :

ـ أهذا هو الكلام الذى تتعلمونه فى كلية الحقوق ؟ أى خجل !؟ وأى عار ؟

وبذلك أضافت هذه الكلمات لتشفى غليلها من مطلقهـا طالب الحقوق فى شخص الممثل الاول الذى كان يؤدى دور طالب الحقـوق أمامها !

وخفق قلبى بشدة وأنا أشاهد كيف تطورت المؤامرة المدبرة ضد العميد على المسرح ، وخشيت عاقبتها ، وأحسست بيـد تربت على كتفى فلما التفت وجدت الزميل ناقد جريدة « الاهـرام » المسرحى يقول لى :

ـ قلبى عندك !

وخيل الى أنه علم سر ما اتفقت عليه مع الممثلة الأولى ، فتجمد الدم فى عروقى ، ولم أهدأ الا بعد أن فهمت منه أنه كان يشجعنى على احتمال الانفعال الذى ينتاب المؤلف عند مشـاهدة مسرحيته الأولى تمثل للمرة الاولى .

ولما أسدلت الستار على الفصل الأخير تمنيت ألا يكون أحد من المتصلين بالعميد قد شاهد المسرحية ، وأخذت أجيل بصرى فى الجمهور الذى كان فى القاعة ، وسرعان مالمحت أستاذ القانون التجارى وحاولت أن أهرب من لقياه ، ولكنه استدعانى بصوت عال، فأيقنت أنه سيلومنى على موقف بطلة المسرحية من كتاب العميد ، غير أننى دهشت عندما رأيته يوجه الى ملاحظة عن أمر آخر لا علاقة له اطلاقا بالعميد . أمر لم ألاحظه أنا ، فقد كان من بين شخصيات القصة شخصية شاب من ابناء الذوات أطلقت عليه اسم « ماهر » وجعلته يدمن تعاطى المخدرات ومن بين مناظر المسرحية منظر يظهر فيه « ماهر » وهو يتعاطى مخدرا بشراهة . فاذا بأستاذى يقول لى غاضبا :

ـ اننى أشك فى أن ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور « ماهر » كان تمثيلا . ان أمثال هذه المناظر يجب ألاتعرض على الشبان والشابات أيا كان الغرض من تمثيلها .

ولما حاولت أن أدافع عن الممثل بأنه من أكفىء ممثلى المسرح المصرى وأقربهم الى الطبيعة فى أدائه هز أستاذى كتفيه وتركنى وهو لايزال يشك فى أن مارآه على المسرح كان تمثيلا !

ان الأمر لم يعد مقتصرا على ما أصاب كتاب العميد ، بل انه تعداه الى موقف خلقى اجترأت على ابرازه على المسرح وأثار سخط استاذ من أساتذة الكلية .

***

**أبريل سنة ١٩٢٧ :**

تقرر نقل العميد الى منصب كبير بأقسام قضايا الحكومة .

الأساتذة متألمون لأنهم عدوا هذا النقل شبه اعتداء على استقلال الجامعة . والطلبة يشاركونهم فى ذلك الألم لأن نقل العميد حرمهم أستاذاً نابغة كانت محاضراته فى شرح قانون العقوبات من الوضوح والدقة بحيث تغنيهم عن المراجعة فى الكتب أو تسهل لهم تلك المراجعة الى أقصى حد .

أما أنا فقد فرحت .

ان شبح المثول بين يديه فى الامتحان الشفوى يثير الرعب فى نفسى!

***

**مايو سنة ١٩٢٧**

لم أنج بعد !

لقد نشرت الصحف منذ مدة قريبة أسماء «الممتحنين من الخارج»

الذين يشتركون فى امتحان الطلبة مع استاذ المادة وكان عميدنا السابق بين أسماء ممتحنى قانون العقوبات ...

وحل موعد الامتحان . وتقدمت الى عميدنا السابق وأنا ارتعد. لم يبق الا أمل واحد · هو ألا يكون قد بلغه خبر ما حدث لكتابه على المسرح أو أن يكون قد نسيه ·

وملت الى الاعتقاد بأنه قد نسى كل ما يتعلق بى . فقد وجه لى سؤالا بسيطا عن جريمة التعامل بنقود مزيفة تسلمها الشخص على انها صحيحة ·

لم يبد عليه الى آخر لحظة أنه يذكرنى . ولكنه هز رأسه وهو يضع الرقم الذى قدره لاجابتى وقال :

ـ أمامك بعد الامتحان أربعة أشهر اجازة تستطيع أن تشتغل فى أثنائها بما تشاء ، بالمسرح أو بغيره · أما أيام الدراسة فدعها للدراسة فقط ·· لقد أعطيتك سبع عشرة من عشرين !

انه درس من أوقع الدروس فى نفسى · لقد عفا فى سماحة علمية نبيلة عن محاولة طائشة اجترأ عليها أحد طلبته !

***

**أغسطس سنة ١٩٢٨ :**

غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف بباب الخلق ··

ان تاريخ مصر الحديث لا يمكن أن يكتب الا اذا ذكرت هذه الغرفة · لان محاميا قد استدعى من هذه الغرفة ليرأس مجلس النواب ثم ليرأس الوزارة · وثلاثة أرباع الوزراء قد استدعوا منها ليباشروا سلطـــاتهم الواسعة · ورئيس محكمة الاستئناف قد صعد منها الى الدور الأعلى ليتقلد منصبه شيخا للقضاة · وعلى هذه الغرفة كان يتردد فى أثنـــاء الدورة البرلمانية ما بين يوم وآخر أحد عشر شيخا وثلاثة وخمسون نائبا كما أن رئيس الشيوخ ، ورئيس النواب كانا محاميين ·

ان من يشاهد هذا العدد الكبير من المحامين الذين يرأسون الاحزاب السياسية المصرية ويشغلون مقاعد الوزراء والشيوخ والنواب يسهل عليه أن يصدق ما قيل من أن أولئك المحامين قد تعمدوا اطلاق اسم « القضية المصرية » على « المسألة المصرية » ، لانها بعد أن تصبح «قضية» يكون لهم دون غيرهم النصيب الاكبر فى مزاولتها !

وفى هذه الغرفة يحتشد صباح كل يوم عشرات المحامين يلبسون «الروب» نفسه · ويجلسون متلاصقين على المقاعد نفسها ويتناولون القهوة أو غيرها من يد خادم الغرفة نفسه «عم محمد» لا فرق بين من تولى الوزارة ومن لم يتولها بعد · ولا فرق بين من نال أرقى رتب الدولة وأوسمتها ومن لم ينل شيئا منها · ولا فرق بين من اقتنى عن طريق المحاماة آلاف الافدنة وبين من لا يملك شروى نقير · ولا فرق بين من ازدحمت «أجندة» مكتبه يوميا بعشرات القضايا وبين من ذهب الى الغرفة ليشاهد ويسمع و «يتأقلم» مع هذه الدنيا الجديدة ·· مثلى !

لقد اجتمعت لجنة قبول المحامين فى أوائل هذا الشـــهر وأدرجت اسمى فى جدول المحامين ، فأصبحت أنتمى الى طائفة امتازت بتقديم أكبر عدد من الشخصيات التى تلمع فى حيـــاة مصر العامة · وقد التحقت للتمرين بمكتب محام تخرج مع أبى فى مدرسة الحقوق · وهذا المكتب على مقربة من محكمة الاستئناف · فى عمارة قديمة من عمـــارات شارع محمد على تحمل اسم صحيفة يومية من الصحف التى تولت قيادة الرأى العام المصرى فى أوائل هذا القرن وهى عمارة « المؤيد » ·

المكتب فى الطبقة الثانية من المبنى القديم ، والدرج الذى يرقى اليه من «البلاط» القديم المهشم ، وصعود هذا الدرج مخاطرة تستدعى جرأة ومرانا ، فالظلام حالك لا تكاد ترى معه الدرجة التى ستخطو اليهـا · ويجب أن تعتصم بسياج الدرج ولكن عليك أن تكشف الاجزاء التى انهارت من هذا السياج والاجزاء التى فى طريق الانهيار !

والمكتب نفسه يشغل ثلاث غرف واسعة · احداها لمكتب المحامى صاحب المكتب · والثانية لراحته · والثالثة لمكتبة المكتب · أما «الصالة» التى تفصل ما بين مكتب المحامى وغرفة المكتبة فقد نثر فيها ثلاثة مكاتب رثة للمحامين الذين يقضون مدة التمرين فى المكتب ·

ولما قابلت المحامى الاصيل استدعى وكيل المكتب وقدمنى اليه ·· ثم استدعى المحامى الذى بقى من المحامين الذين كانوا يتمرنون بالمكتب ·

ولما غادرت غرفة المحامى الاصيل الى « الصالة » التى بهـــا مكاتب المحامين الذين يتمرنون بالمكتب أشار الزميل الشاب الى مكتب صغير فى ركن الغرفة وقال لى :

ـ هذا هو مكتبك يا أستاذ ، كان يجلس اليه من قبلك الاستاذ ·· الذى تزوج كريمة ··· عضو مجلس الادارة المنتدب لبنك ··· وقد عين محاميا بقلم قضايا البنك ، وهذا المكتب الخالى الى جانبك كان يجلس اليه الاستاذ ·· الذى ورث بضع عمارات فى السيدة زينب تغل له ايرادا

شهريا لا يقل عن مائة جنيه ، وقد تركنا واشترك مع محام آخر فى فتح مكتب خاص ، أما أنا ...

وابتسم الزميل ثم تلفت حوله واستمر يقول فى صوت خافت :

ـ لقد تزوجت كريمة وكيل وزارة ، وأظن أننى سأعين بقسم قضايا مصلحة ... قريبا ..

وشعرت بأنه لو تحقق هذا فلن يبقى سواى فى هذه الصالة الواسعة ، فاننى لم أتزوج لا ابنة مدير بنك ولا ابنة وكيل وزارة . كما أننى لا أملك مترا واحدا من الارض ! وتبينت بعد بضعة أيام ترددت فيها على المكتب أن « ديكتاتور » ذلك المكتب هو عبد الحميد افندى الوكيل . حاولت مرة أن أستدعيه لاستفسر منه عن أمر فى ملف من ملفات القضايا التى حولت على ، ولكنه لم يجب ، وخيل الى أنه لم يسمع فأعدت النداء عبثا ، وأخيرا أشفق على الزميل الذى كان جالسا أمامى ، ونصحنى أن أذهب الى عبد الحميد افندى اذا أردت شيئا لانه سيتظاهر دائما بأن لديه من الاعمال ما لا يمكنه من الانتقال الى غرفة المحامين تحت التمرين !

وضاقت نفسى ، أهذا هو العمل الذى ظللت أحلم بمزاولته منذ طفولتى ؟

وأيقنت أن ذلك الرداء الذى نرتديه جميعا فى المحكمة والذى لا يختلف شكلا ولونا ، والذى يسوى بيننا فى غرفة المحامين انما يخفى تحته فوارق هائلة بين بعض المحامين وبعضهم الآخر .

وبدأ ضيق نفسى يشتد كلما تكرر ترددى على غرفة المحامين صباحا وعلى المكتب الذى أقضى فيه مدة التمرين مساء .

وعدت أحس مرة أخرى أننى ، وسط تلك الشخصيات اللامعة فى سماء الحياة المصرية العامة ، لا أعدو أن أكون نكرة بين جيش من نكرات صغار المحامين .

وفكرت ، ثم انتيهت الى قرار ، لم لا أسترعى النظر الى والى غيرى ممن هم فى مثل ظروفى كما فعلت بكتابة مسرحية « الوحوش » عندما كنت طالبا فى كلية الحقوق ؟ لم لا أثبت أن محاميا ناشئا يستطيع أن يدلى بملاحظاته فى شئون القضاء كما يبديها كبار المحامين صباح كل يوم فى أثناء اجتماعهم فى غرف المحامين ؟

وبدأت أكتب سلسلة مقالات جعلت عنوانها « فى سبيل العدالة ـ كلمات فى الاصلاح القضائى » وخطر لى أن أحمل المقال الاول الى جريدة « الاهرام » ولكنى خشيت اذا ذهبت بنفسى وتبين رئيس

التحرير ، أو من يحل محله صفر سنى ، ألا ينشر المقال أو أن ينشر فى مكان لايسترعى النظر . فأرسلته بالبريد .

وقد صح ماتوقعته ، فاننى بعد أن أرسلت المقال الاول ببضعة أيام نشر المقال فى صدر الصفحة الاولى بعنوان ضخم .

وخيل الى أننى ثأرت لنفسى من كبار المحامين . وتوجهت الى غرفة المحامين متوقعا أن تكون افتتاحية « الاهرام » قد أحدثت أثرها فى استرعاء أنظارهم الى .. واكتمل عقد المحامين فى الصباح قبل موعد الجلسات . ودخل كل منهم يحمل نسخة من « الاهرام » وأخذت عيناى تختلسان النظر الى كل من يفتح الصحيفة ليقرأها : هل وقع بصره على اسمى ؟ هل يعرف أننى الجالس الى يمينه أو يساره أو خلفه ؟ وامتلأت زهوا عندما سمعت أحدهم ، وكان قد ترافع أمام محكمة الجنايات مرافعة رائعة عن بعض المتهمين فى قضية مقتل سير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى فى السودان ، يثنى على ماتضمنه المقال . ولكن اشد ما ذهلت عندما سمعت محاميا آخر يقول :

ـ من العجب أن « محمود كامل المحامى » ببنى سويف يشير الى مراجع فرنسية فى مقاله مع أنه لم يدرس الحقوق ولا يعرف الفرنسية بل هو من محامى المجالس الملفاة الذين أدرجت أسماؤهم فى جدول المحامين بعد انشاء النقابة !

اذن فهناك محام آخر يحمل الاسم نفسه ، محام قديم له شهرة فى مصر الوسطى نسب اليه مقالى الذى قضيت أسبوعا كاما فى اعداد مراجعه ، وكتابته ، وانتظار نشره !

***

**مارس سنة ١٩٢٩**

الايام تمر . متشابهة ، مملة ، لامتعة فيها ، ولا أمل بعدها .

لقد تغير شىء واحد فى النظام الذى كنت أتبعه بعد قيد اسمى فى الجدول ، ولم أعد أواظب على التوجه الى غرفة المحامين صباحا بل عدت أفضل قضاء ساعات الصباح فى مقهى « متاتيا » بجوار حديقة الازبكية حيث يجتمع بعض المتخرجين حديثا لتبادل الحديث فى شئوننا وشجوننا .

لم يكن أحد منا قد نال أى جزاء مالى على مايقدمه من مجهود فى المكتب الذى يتمرن به ، فأصحاب المكاتب من كبار المحامين يظنون

أنهم « يضحون » بقبول المحامى الناشىء فى مكاتبهم لانه يكلفهم عناء تمرينه .

ولم يكن اجتماعنا فى مقهى « متاتيا » مصادفة ، بل ان الذى جذبنا اليه أن فنجان القهوة ثمنه قرش صاغ واحد على حين أنه فى باقى المقاهى قرش ونصف القرش أو قرشان ، وهذا الدافع الى تفضيل المقهى كان يعلم كل منا فى دخيلة نفسه أنه هو الذى دفع الجميع الى الاجتماع فيه ولكن أحدا منا لم يكاشف الآخر بذلك !

وشىء آخر أخفاه كل منا عن الآخر ، ذلك أننا بدأنا بعد أن مللنا العمل المجانى فى المحاماة نلجأ الى أهلنا للبحث عن عمل آخر . ويظهر أن آباءنا وأعمامنا وأولياء أمورنا ، وكلهم من المؤمنين بالحكم الدينية القديمة ، قد اتفقوا على أن يطلبوا منا عدم الافضاء بتفصيلات مساعيهم للبحث لنا عن عمل آخر غير المحاماة ، أخذا بالحديث « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان » .

وقد بلغ من تحايل كل منا على الآخرين أننا اذا لمح أحدنا الآخر فى فناء وزارة الحقانية أو وزارة الخارجية أو وزارة الداخلية حاول الاختفاء عن نظره لانه لامعنى لوجوده هناك الا مقابلة موظف للتحدث فى أمر الوظيفة المنشودة ، فاذا لم يوفق الى الاختفاء فأية حجة أخرى: كزيارة قريب أو صديق ، أو الاطلاع على كتاب فى مكتبة الوزارة .

وأقبل أحد الزملاء يوما يحمل نبأ عن « عم محمد » خادم «غرفة المحامين » يتلخص فى أنه يربح من عمله فى الغرفة ، وهو مقصور على تقديم القهوة وتأجير « الروبات » لمحامى الاقاليم الذين يحضرون الى القاهرة للمرافعة فى قضاياهم وللمحامين تحت التمرين الذين لم يستقروا بعد فى المحاماة ولم تصبح لهم « روبات » خاصة ، يربح من ذلك العمل ومن بيتين اقتناهما فى أثناء عمله فى خدمة المحامين نحو ثلاثين جنيها ، ثلاثين جنيها ! ذلك رقم يتمناه اثنان أو ثلاثة منا مجتمعين !

ومع ذلك فكل منا لا يعدم بضعة قروش ينفح بها « عم محمد » وهو يسرع الى مساعدته فى لبس « الروب » أو خلعه أو وهو يقدم فنجان القهوة فى أدب جم !

وسأل أحدنا أ

ـ من أين له هذا العدد الكبير من « الروبات » ؟

فأجاب آخر :

ـ معظم هذه « الروبات » لمحامين توفوا ولم يتنبه ورثتهم الى أن من بين مخلفاتهم « روب » أودعه صندوقا بغرفة المحامين . وحتى اذا انتبهوا فانهم اما أن يرفضوا استعادته لئلا يثير حزنهم على المحامى الراحل . وآما أن يتركوه صدقة على روح مورثهم .

***

**مايو سنة ١٩٢٩**

لم يعد فى امكاننا أن نكتم سر المساعى الذى بذلها أهلنا للحصول على وظائف فى الحكومة بعد أن أعدت قرارات تعيين بعضنا فى وظائف « معاونى ادارة » بالأقاليم .

لقد تولت الحكم وزارة جديدة فى الاول من يوليو من العام الماضى. وأوقفت الحياة النيابية فى أواخر الشهر نفسه وأعلنت أن من بين برنامجها فى الاصلاح العام ردم البرك والمستنقعات التى ينمو حولها البعوض الحامل لجرثومة « الملاريا » واصلاح الادارة بادخال عناصر جديدة من الشبان الذين أتموا تعليمهم العالى !

ولكننى بعد أن اطلعت على أسماء الزملاء الذين عينوا معى تبينت أن هناك مبررات أخرى غير اصلاح الادارة ، فأحدنا ابن خالة لاحد وزراء مصر المفوضين فى الخارج وقد شغل قبل نقله الى السلك السياسى منصب وكالة الوزارة وكان يتمتع بنفوذ كبير فى حياة مصر السياسية. والآخر أخو زوجة أحد مديرى الاقاليم . وأنا عينت لان وكيل وزارة الداخلية التى التحقنا بها جميعا كان يشغل الوظيفة التى عينا فيها منذ ثلاثين عاما فى مديرية الغربية عندما كان مديرها خال أبى ، كما أن أبى تربطه بوكيل الوزارة صلة زمالة منذ عهد الدراسة فى مدرسة الحقوق !

وقد توجهت الى طنطا عاصمة المديرية التى عينت فيها لتلقى تعليمات المدير ومعرفة المركز الذى سألحق به . ولما سألت عن المدير رئيسى الاعلى فى عملى الجديد علمت أنه كان محاميا . ثم عين قاضيا. فرئيسا للنيابة . وبعد ذلك انتقل الى وظائف الادارة لان مظاهر الابهة فيها والسطوة والنفوذ لاتتوافر للقاضى أو عضو النيابة .

واطمأنت نفسى ، اذ خيل الى أننى سأعمل تحت اشراف زميل !

ووصلت طنطا فى الصباح ثم توجهت مباشرة الى سراى المديرية وطلبت مقابلة المدير ، ولما دخلت الى غرفته الواسعة . الفاخرة . حييته باحترام ، ثم جلست على المقعد الجلدى المجاور لمكتبه وقدمت اليه الخطاب الذى أحمله من وزارة الداخلية موجها اليه ، فلم يكد يلقى نظرة اليه حتى قطب جبينه والتفت الى قائلا :

ـ أأنت المعاون الجديد الذى أرسلته الوزارة الى ؟ ـ فأجبت :

ـ أجل

ـ وكيف تجلس أمام الباشا المدير ؟

وقبل أن أفكر فى الطريقة التى أصلح بها ذلك « الخطأ » الادارى الذى ارتكبته فى بدء حياتى الحكومية رفع المدير سماعة التليفون وطلب « الحكمدار » الذى لم تكد تنقضى ثوان حتى أقبل مرتديا ثوبه العسكرى، ثياب « أمير الاى » ، وهو رجل أشقر ، متورد الوجه قصير القامة ، يبدو عليه أنه منحدر من أصل تركى قريب ، وعكر هدوء الغرفة صوت عال أحدثه دق كعب أحد حذائيه فى كعب الحذاء الآخر ، ثم تلاه صوت أجش يقول ويده ترتفع بالتحية العسكرية :

ـ أفندم ياسعادة الباشا

وألقى اليه المدير ببعض تعليمات تبينت أن الحاجة لم تكن تدعو بسرعة الى استدعاء الحكمدار بشأنها . وفهمت أن المدير انما استدعاه ليفهمنى أن « الحكمدار » برغم أنه أكبر موظف عسكرى فى المديرية . وبرغم أنه يتقاضى نحو ثمانين جنيها شهريا ، فانه لايجرؤ على الجلوس أمام « الباشا المدير » !

ووجدتنى مدفوعا الى الوقوف . فأسرع المدير وقال لى فى لهجة من يحاول الصفح

ـ انكم جميعا فى حاجة الى الصقل والتمرين ، ومع ذلك فاننى سألحقك بمركز فيه نور وماء . هو مركز كفر الزيات .

وغادرت غرفة المدير وأنا أسائل نفسى « أفى القطر المصرى مدن يقضى ساكنوها ليلهم فى الظلام ونهارهم بلا ماء ؟ »

وكررت هذا السؤال على « رئيس الادارة » فى المديرية المختص باعداد « استمارة » سفرى بالسكة الحديدية من طنطا الى كفرالزيات فابتسم ابتسامة ساخرة وسألنى :

ـ أين ولدت يابنى ؟ فأجبت :

ـ فى القاهرة . فهز رأسه وقال :

ـ القاهرة ليست من القطر المصرى . ان ثلاثة أرباع مدن هذا القطر لم تعرف النور الكهربى بعد ، ولم تدخل الى بيت من بيوتها حنفية ماء جار ، انك يجب أن تقبل كفك ظاهرا وباطنا لان مركز كفر الزيات جاء من نصيبك . يكفى أنها على «الخط الطوالى» .

وخجلت أن أسأله ماذا يقصد بذلك ، ولكننى علمت بعد ذلك أنه يقصد أنها على خط السكة الحديدية الرئيسية التى تربط القـــاهرة بالاسكندرية وليست على أحد الخطوط الفرعية ، أو على احدى السكك الحديدية « الضيقة » غير التابعة للدولة ، أو بعيدة اطلاقا عن أى طريق من طرق المواصلات . وأن وجود المدينة على « الخط الطوالى » من المزايا الجليلة التى يترنم موظفو الأقاليم بها .

ولما وصلت الى فناء سراى المديرية لاحظت حركة غير عادية ، فبعض السعاة يهبطون الدرج مفســحين الطريق . وجنود البوليس الذين يقفون على باب سراى المديرية الخارجى كحرس يرفعون بنادقهم ، ثم هبط المدير وقد تفتحت وردة حمراء كبيرة فى « عروة » ســترته وركب ســيارة فخمة فتح بابهــا « جاويش » ، وأغلقه خلفه ليسرع بالجلوس الى جانب السائق .

ولما اجتازت السيارة الباب الخارجى دوى صوت الحرس عاليا « قره قول سلاح » مصحوبا بدق أيدى الجنود على البنادق ! وعلمت بعد ذلك أن لدى المدير ثلاث سيارات : احداها بصفته رئيسا لمجلس المديرية ، والاخرى بصفته رئيسا للمجلس البلدى ، والثالثة بصــفته حاكما للاقليم !

ومر بخيالى آذ ذاك منظر هبوط مستشارى محكمة الاستئناف من عربات الترام فى ميدان باب الخلق وسيرهم وسط جموع المتقاضين الحاشدة بسراى المحكمة لايحس بهم أحد بل ولا يعرفهم أحد ، وفهمت لماذا يفضل بعض رجال القضاء ترك منصات العدل لشغل تلك المناصب الادارية فى الاقاليم .

ووازنت بين الأيام التى كنا نجلس فيها نحن صــغار المحامين الى جانب الوزراء السابقين والحاملين لاسمى ألقاب الدولة وأوسمتها فى غرفة المحامين دون فارق وبين الطريقة الشاذة التى أفهمنى بها المدير أن هيبته الادارية تحتم التحدث اليه وأنا واقف .

وفاضت نفسى ألما واغرورقت عيناى بالدموع .

***

سبتمبر سنة ١٩٢٩

عهد الى « المأمور » عملا قضائيا ، هو تحقيق قضايا الجنح التى تقع فى دائرة «بندر» كفر الزيات .

ولكن الجو الذى أعيش فيه جو غريب يخيفنى .

فالمأمور قضى حياته العملية كلها ضابطا فى البوليس ، وقد عرف بالشدة المتناهية . الى حد أننى عندما سألت عن السر فى اخفاء عينيه على الدوام صيفا وشتاء بنظارة حالكة السواد علمت أنه عندما كان ضابطا فى احدى مديريات الوجه القبلى كلف أحد الجنود الذين يعملون فيه احضار « قطرة » معينة كان متعودا وضعها فى عينيه ، ولكنه لم يكد يضع قطرات من الزجاجة التى أحضرها الجندى حتى صرخ من شدة الالم .

واتضح بعد ذلك أن الجندى قدم لضابطه زجاجة « صبغة يود » بدلا من « قطرة العين » ، وفقد الضابط احدى عينيه .

وقيل بعد ذلك : ان الجندى لم يخطىء ، وانما أراد أن يثأر من ضابطه هذا الثأر الدنىء .

وقد انتقل الى السلك المدنى بتعيينه مأمورا لمركز ، ولكنه احتفظ بطابعه العسكرى الجاف . وصوته الاجش العالى . وحدته العنيفة فى اصدار الاوامر . وهذه المظاهر المفتعلة فيما أرجح يحاول بها أن يستر النقص الذى يحس به . وهو نقص طبيعى لا سبيل الى اصلاحه ، فان تعليمه لا يتعدى مرحلة التعليم الابتدائى ، ثم بضعة شهور فى مدرسة البوليس بنظامها القديم ، وبعد ذلك التحق بخدمة البوليس ونال نصيبه فى الترقية بطريق الاقدمية .

حضرت أمس « جمعية عمومية » عقدها المأمور فى مكتبه ودعا اليها عمد البلاد التابعة للمركز للبحث فى شئون الامن العام ووجه بعد انفضاضها ملاحظة الى عمدة احدى البلاد لان احصاء الشهر الماضى دل على أنه حدثت فى بلدته جناية أو جنايتان ، وحاول العمدة أن يناقش ، فانتهره المأمور ، وتطور الامر فقام المأمور ودفع العمدة الى فناء المركز وهو يصرخ فى وجهه :

ـ « انت مين عملك عمدة ! انت تنفع طبال ! »

« طبال » ! هذا هو أقصى وصف مهين رأى المأمور أن يصم به ممثل الحكومة فى بلدته .

واتضح لى بعد ذلك أن ثورة المأمور بسبب تكرر حوادث الجنايات فى بلدة ذلك العمدة تعود الى أن أول اعتبار يراعى فى ترقية المأمور الى منصب وكيل مديرية أو حكمدار انما هو قلة عدد الجنايات فى مركزه . يجب أن تقل حوادث الجنايات بأى ثمن ، وعلى أية صورة ، حتى او كان ذلك على حساب العدالة نفسها !

وفى المساء رويت مارأيته فى أثناء جلوسى بشرفة النادى المطلة

تدفع الجثة بعصى تفصلها عن العشب لكى يتلقاها تيار الماء ...

على النيل فهز زميل من زملائى فى المركز رأسه وأشار الى ماء النهر الجارى تحت الشرفة وقال لى :

ـ ان مياه النيل أو الترع المتفرعة منه تطفو عليها أحيانا جثة قتيل ويقذف بها التيار الى الشاطىء فتلتصق بالعشب • وقد عملت من قبل مع مأمور كان اذا أبلغ ظهور جثة طافية على وجه الماء يأمر بأن تدفع الجثة بعصى تفصلها عن العشب لكى يتلقاها تيار الماء ويحملها الى مركز آخر فلا تقيد الحادثة جناية و « تحسب عليه » !

ووكيل النيابة ـ وهو بحكم عمـــله مشرف على رجال الضبطية القضائية وأولهم مأمور المركز ـ شاب ينتمى الى أسرة ريفية • متدين يؤدى فروض الصلاة والصوم ، ولا يشرب الخمر أو يلعب القمار فى النادى كما يفعل الباقون بل ولا يدخن ، ولذلك توطدت أواصر صداقة حميمة بينه وبين « واعظ المركز » • وهو رجل طويل القامة • انتهز فرصـة صداقته لوكيل النيابة فأخذ يختال بهذه القامة فى طرقات المدينة يحيى أصحاب الحوانيت على الجانبين ، ويتلقى تحياتهم فى اعتزاز وزهو ، وكنت ألاحظ أن حرارة التحية الموجهة اليه انما كان مصدرها ما رآه أصحاب الحوانيت من نفوذه لدى وكيل النيابة وتردده على مكتب المأمور •

وقد انتهى الامر بأن استطاب واعظ المركز صحبة وكيل النيـــابة ومشاهدة مظاهر السطوة والنفوذ ، وفضل ذلك على الطواف بقرى المركز النائية للوعظ والارشاد •

وحكيمباشى مستشفى الرمد • شاب تخصص فى طب العيون • من احدى جامعات ألمانيا ، ولم تكن لعمله أية صلة بمأمور المركز أو وكيل النيابة فهو تابع لوزارة أخرى غـــير وزارة الداخليـــة التى تشرف على المأمور ووزارة الحقانية التى تشرف على وكيل النيابة ، ولكننى لاحظت أنه كان يكثر من التردد على مكتب المأمور ، والتملق اليه ، والثناء على مقدرته ! وأخيرا عرفت السر فى ذلك • فان أسرته من احدى بلاد المركز ، وعمدة هذه البلدة هو ابن عمه ، كما أن أحد ممرضى المستشفى كان قد اتهم بالاعتداء على أحد المرضى بالضرب ، ولكن التحقيق الذى أجراه المركز أسفر عن عدم صحة التهمة !

***

أكتوبر سنة ١٩٢٩ :

كل يوم ينقضى على فى عملى الجـــديد يزيدنى خوفا من الجو الذى يحيط بى : منذ ثلاثة أسابيع توجهت كعادتى فى الصباح الى المركز فتقدم الى « الجاويش النوبتجى » واستأذننى فى أن يعرض على « أنفار الحجز »

وهذا التعبير البوليسى يقصد به الاشـــخاص الذين قبض عليهم فى أثناء الليل وأودعوا فناء المركز انتظارا لحضور المحققين فى الصباح · ولم تقيد أسماؤهم فى دفتر السجن ·

ولشد ما دهشت عندما وجدت أمامى فتـــاتين كادتا تتجردان من ثيابهما وقد تهدل شـــعرهما ، وسالت الاصباغ على وجهيهما ومع ذلك كانتا لا تزالان تبدوان فى ميعة الصبا والشباب !

وسألت :

ـ ماذا أتى بهاتين الفتاتين الى المركز ليلا ؟ ـ فأجابنى «الجاويش» فى هدوء وهو ينظر الى الارض حياء من منظر الفتاتين كأنه يطلب الى أن أجاريه فى ذلك الخجل وقد أخذ بصرى يحدق بهما ·

ـ جاءتا من طنطا بعد منتصف الليل فى سيارة مع اثنين من سائقى سيارات الاجرة · وكانتا تغنيان بصوت عال فى أثناء مرور السيارة أمام المركز ، فلما استوقفهما « الديدبان » الواقف بباب المركز وطلب اليهما عدم الصياح اتضح له أنهما ثملتان ، فحجزهما الى حين قدوم «حضرتك» ·

ـ وما الجريمة فى أن يمر شخص ثمل بسيارة أمام باب المركز ؟

ولم يرق هذا السؤال فى نظر زميلى اسكندر أفندى معاون الادارة القديم الجالس الى جانبى فى الغرفة نفسهـــا · والذى انقضى عليه فى العمل نفسه نحو خمسة وعشرين عاما · فقال لى بصوت هامس :

ـ اتركهمـــا فى الحجز الى الظهر ، ثم أطلق سراحهما بعد تحرير مذكرة فى « دفتر الاحوال » ·

ونفذت هذه النصيحة ، فكلفت « الجاويش » اعادتهما الى الحجز ، وبينما هو يعود بهما أخذ يهز مجموعة المفاتيح الضخمة التى عهد بها اليه فى المساء · ومن بينها مفتاح باب سجن المركز · فارتفع منها رنين كئيب·

لم يكن « الجاويش » العجوز يملك أن يسجن أحدا أو أن يخرج أحدا من السجن · ولكن وجود مفتاح السجن فى يده كان كل ما يتمتع به من السلطة فى أثناء نوبة الليل ، فقد كان عليه أن يسلم المفاتيح الى « نوبتجى » النهار ، فلم يجد وسيلة لاعلان تلك السلطة الا بهز المفاتيح واطلاق جلجلتها تدوى فى أرجاء الغرفة !

وتناولت الفطور فى المكتب ، وانتهيت من قراءة صحف الصباح · ثم فوجئت ببرقية من شقيقى ، وهو يدرس الحقوق بجامعة « مونبليه » بفرنسا ، ينبئنى فيها بأنه وصل الى الاسكندرية ويحدد لى القطار الذى يقله الى القـاهرة · وكان قد انقضى أكثر من عام لم أره فيـه ، فأسرعت

الى المأمور ورجوته أن يصرح لى بأجازة ثلاثة أيام لأصحب شقيقى من كفر الزيات الى القاهرة · وأقضى معه تلك الاجازة فصرح لى بها · وسافرت الى القاهرة ·

ولما عدت بعد انقضاء الايام الثلاثة استدعيت مصادفة للتحدث فى التليفون وهو بغرفة تطل على فناء المركز ، ولشد ماذهلت عندما وجدت فتاة رثة شبه عارية شاحبة اللون ، تتقدم الى متهالكة وتحاول تقبيل يدى وهى تقول منتحبة :

ـ أرجوك ياسيدى أن تسمح لى بالذهاب الى طنطا لتغيير ثيابى ، أرسل معى جنديا اذا شئت لتضمن عودتى ـ فسألتها :

ـ من أنت ؟

وعندئذ تقدم الجندى المكلف بحراسة الحجز وقال :

ـ هاتان هما الفتاتان المحجوزتان « على ذمتك » يا حضرة المعاون ، وارتعدت !

لقد ظلت الفتاتان ملقى بهمـــا فى « الحجز » لاننى أمرت بذلك ، ولم يكلف أحد نفسه مئونة البت فى أمرهما فى أثناء غيبتى · ما الذى يدعو الى العجلة ؟ لم لا تنتظر أوبتى ؟

ولما عدت الى مكتبى وجدت « كاتب الضبط » يضع أمامى عددا من البرقيات والشكاوى موجهة من أحد كبار المحامين بالقـــاهرة الى النائب العام ، يتهم فيها مركز كفر الزيات بحبس فتاتين بدون وجه حق !

وقد اتخذت تلك الشكاوى طريقها العادى من مكتب النائب العام الى رئيس نيابة طنطا ، الى وكيل نيابة كفر الزيات ، الى مأمور كفر الزيات ثم ··· الى

وهرولت الى غرفة المأمور لأخبره بما حدث وتهدج صوتى ينبىء عن اضطرابى ، فابتسم ابتسامة ساخرة ثم قال لى وهو يشعل سيجارته :

ـ ماالذى يخيفك الى هذا الحد ؟ · ـ فأجبت :

ـ ان الواقعة المنسوبة الى الفتاتين لا تعدو اذا صحت مخالفة اقلاق راحة السكان ، وهى لا يجوز فيهـــا الحبس الاحتياطى اطلاقا ، فكيف نبرر تركهما فى « الحجز » أربعة أيام ؟

فأرسل ضحكة قصيرة ثم رفع السماعة وأملى على عامل التليفون اشارة الى قسم ثانى طنطا ، وهو القسم الذى فيه نقطة المومسات ، ذكر فيها اسم

الفتاتين وأنهما محجوزتان فى المركز للتحرى عنهما وطلب أن يفيده :هل هما مطلوبتان لأمر يهم بوليس المنطقة التى تعملان فيها أو لا ؟

وفهمت الغرض من تلك الاشارة ، فان لائحة المتشردين والمشبوهين تبيح للبوليس سلطة واسعة فى القبض على الأشخاص والتحرى عن محال اقامتهم أو عملهم عن احتمال أن هناك تهما منسوبة اليهم • أو أن السلطات البوليسية التى يتبعونها تتولى البحث عنهم • وتناسينا كلانا أن هـذه اللائحة لاتنطبق على النساء واثقين من أن الجهة التى أرسلت اليها الاشارة سوف تتولى الرد على كل حال !

ولما انتهى من املاء الاشارة دق الجرس الذى على مكتبه ، واستدعى « الصول » الذى كان يعـاوننى فى تحقيق الحوادث الجنـائية فى البنـدر وكلفه تحرير محضر ضد الفتاتين وسؤال الجندى الذى كان معينا لحراسة باب المركز فى ليلة القبض عليهما •

وبعد دقائق كان المحضر الذى حرره الصول يثبت فى دفتر الاحوال وأمامه رقم جنحة على أساس أن الفتاتين اعتدتا على الجندى فى أثناء تأدية وظيفته ، وأرسلتا الى النيابة مقبوضا عليهما ، فأفرجت عنهمـا بكفالة وقدمتهما للمحاكمة !

واليوم علمت أن محكمة الجنح قد قضت بادانتهما وتغريم كلتيهما خمسة جنيهات •

أما سيل البرقيات والشكاوى والاحتجاجات التى أرسلهـا محامى الفتاتين فان النظام الجارى عليه العمل يكتفى بأن يذكر على هامش كل منها هذه الكلمات :

« تحرر عن هذه الواقعة محضر جنحة برقم ••• » ثم تنتهى تلك الشكاوى جميعها بالحفظ •

ان ضميرى متعب !

***

**ديسمبر سنة ١٩٢٩ :**

وقعت اليوم فى دفتر الاشارات التليفونية بتسلم صـورة اشارة موجهة الى معتقدا أنها واردة من احدى بلدان المركز بوقوع حادثة جنائية انتدبتنى النيابة لتحقيقها ، ولكننى لم أكد أقرأها حتى تبينت أنها صادرة من المركز الى المركز وأنها عبارة عن أمر من المأمور الى بانتدابى لرياسة نقطة بوليس القضابة !

عجبا ! ان غرفة المأمور لا تبعـــد عن غرفتى بأكثر من أربعة أمتار فلم لم يستدعنى ويكلفنى هذا الانتداب شفهيا ؟ أو لم لم يرسل الى هذا التكليف بأمر كتابى ؟

ولحظ زميلى القديم اسكندر أفندى دهشتى وأنا أحدق فى الاشارة فسألنى :

ـ من أين وردت هذه الاشارة ؟ فأجبت وقد خيل الى أنه سيشاركنى فى الدهشة :

ـ من المركز الى المركز ! ولكنه أرسل ضحكة عالية اهتز لها المقعد الجالس عليه والمربوط الى المكتب بسلك خشية أن يسرق أو ينتقل الى مكتب آخر من مكاتب المركز ٠

ـ لا بد أنه أمر يخشى المأمور ألا تنفذه فأثبته فى «دفتر الاشارات» ، لكى يظل « الاصل » وقد ثبت له رقـــم من أرقام ذلك الدفتر المتسلسلة فلا سبيل بعد ذلك الى انكار صدوره منه أو تسلمك له !

ـ وكيف الوصول الى القضابة ؟

ـ السكة الحديدية « الضيقة » ٠ انها ليست على « الخط الطوالى » القضابة !

انها قرية القصور الشامخة ذات الأسوار العـــالية ٠ قصور أسرة واحدة كانت من أثرى أسر الوجه البحرى وقد اتصلت بصـــلات النسب بأسرة الزعيم سـعد باشا زغلول ٠ وأرسلت أبنـاءها الى أكبر جامعـات أوروبا ٠

ولكن تكاثر النسل ، وتقسيم الثروة بين العدد الكبير من الورثة قد هوى بثروة تلك الاسرة العتيدة ، فتبدد أكثرها ، ونشب خلاف شديد بين اثنين من أبناء الأعمام بســـبب « الارض » تطور الى ارتكاب جرائم القتل ، وتكررت تلك الحوادث الى حد أن وزارة الداخلية أرسلت نحو خمسين من جنود « بلوك الخفر » عسكروا مع ضابطهم السودانى فى خيام خارج القرية وأنشأت الوزارة نقطة بوليس خاصة لم يكن التقسيم الجغرافى يدعو الى انشائها ، وهى النقطة التى انتدبت أنا لرياستها !

وجلست فى مكتبى بالنقطة ، ونظرت الى الأسوار العالية التى تحيط بقصور هذه القرية ، كانت تبدو عند الغروب كأنها أسوار الحصون فى القرون الوسطى ، لقد ارتفع بها أجداد هذه الاسرة لتحجب سيداتها عن أنظار الغرباء ، أما الآن فانها تحمى رجال الاسرة من خصومهم ٠

ولم يكد يستقر بى المقام حتى دخل عامل التليفون وأخبرنى مرتجفا أن جناية قتل قد ارتكبت فى حقل من حقول القرية وأن القتيل من أنصار أحد الفريقين المتعاديين ٠

ودخل بعده « الجاويش » وهمس فى أذنى :

ـ هذا الحادث قد توقعناه جميعا ، فان القتيل قد اتهم فى الشهر الماضى بقتل أحد أنصار الفريق الآخر وقبض عليه ولكن النيابة أفرجت عنه لعدم كفاية الأدلة ، ولذلك عمد الفريق الذى قتل أحد أنصاره الى الثأر له بنفسه ، اننى أعرف القاتل وأعرف المحرض له ٠

وأرسلته مع قوة الى بيت المشتبه فيه لضبطه ٠ وأخطرت النيابة والمركز ٠٠

لقد استمر التحقيق فى هـــذه الجناية بضع ساعات بعد أن حضر وكيل النيابة ومعـــاون البوليس ٠٠٠ وكان السفر بالسكة الحديدية « الضيقة » قد أنهك قواى فلم أحتمل السهر ونمت على مقعد فى مكتبى تاركا وكيل النيابة يتولى التحقيق ، ولم أشعر الا ويد تهزنى هزا عنيفا ، فلما استيقظت رأيت معاون البوليس يدنى فوهة بندقية من أنفى ويسألنى صائحا :

ـ هل أنت مزكوم ؟ فأجبت وأنا أفرك عينى وأتبين ضـــوء الفجر ينفذ الى غرفة مكتبى :

ـ لا

ـ اذن شم هذه البندقية ٠ ألا تجد رائحة البارود ؟

وأجلت بصرى فى الغرفة ، كان وكيل النيابة جالسا خلف مكتبى ينظر الى ، وكان يبدو أن مناقشة عاصفة حول رائحة البارود بين وكيل النيابة ومعاون البوليس قد سبقت ايقاظى ، وسمعت وكيل النيابة يقول فى هدوء :

ـ ان حضرة معاون البوليس يقول : ان رائحة بارود تتصاعد من هـــذه البندقية التى ضبطت فى منزل المتهم ، ويطلب أن أثبت ذلك فى المحضر ، ولكننى لم أشم هذه الرائحة حتى أثبتها ٠ فماذا ترى أنت ؟

أى أننى أصبحت حكما بين معاون البوليس الذى يجمع الأدلة وبين وكيل النيابة الذى يمثل سلطتى الاتهام وقاضى التحقيق فى نقطة حاسمة ، لأنه لو ثبت فى المحضر أن البندقية كانت تتصاعد منها رائحة بارود أطلق حديثا لقامت قرينة قوية على المتهم ، ولم يكن ممكنا الانتظار لتحكيم غيرى لان الرائحة لا يمكن أن تبقى بضع ساعات أخرى ٠٠٠

أ لا تجد رائحة بارود ؟

ولكننى لم أحمل فى حياتى بندقية أو مسدسا ، ولم أشم من قبل رائحة بارود ولا أعرف له رائحة خاصة ! وأدنيت فوهة البندقية من أنفى ثم قلت لأتخلص من ذلك الموقف الحرج :

ـ يظهر أننى أصبت بالزكام من نسيم الليل فى أثناء نومى ، اننى لا أشم شيئا ٠

ولم يثبت فى محضر التحقيق شىء عن رائحة البارود ٠

وبدا من طريقة توجيه الأسئلة أن وكيل النيابة كان يمهد لوضع قرار الحفظ ٠

وفات معاون البوليس ما كان يرجوه من الفوز بجمع أدلة على المتهم يمكن معها تقديمه الى محكمة الجنايات ٠

***

**يناير سنة ١٩٣٠ :**

عدت الى كفر الزيات بعد انتهاء مدة انتدابى لرياسة نقطة «القضابة»، لقد كدت أجن فى تلك القرية النائية التى يعلم رجال البوليس على وجه التأكيد أسماء القتلة والمحرضين لهم فيها ، ولكنهم لا يجدون الأدلة الكافية على ذلك ٠ والتى وضعت الظروف « عمدتهـا » فى مركز لا يحسد عليه لانه ابن عم شقيق للفريقين المتعاديين اللذين توجه اليهما تهم القتل كل بدوره ، والتى لا يمكن أن يحصل المحقق فيها من أهل القتيل على اسم من يتهمونه بالقتل ، لانهم يجدون من العار أن تثأر الحكومة لهم ، فهذا الثأر يجب أن يتم على أيديهم هم دون غيرهم !

لقد كان من سوء حظى أننى قرأت فى أثناء اقامتى فى « القضابة » كتاب « ذكريات بيت الموتى » للكاتب الروسى دستايفسكى فلم أستطع أن أبعد عن خيالى أوجه الشبه بين تلك القرية المصرية القريبة من برارى شمالى الدلتا القاحلة وبين سهول سيبيريا : هذه السكة الحديدية «الضيقة» التى تسير قطرها بطيئة ، متهالكة ، كأنهـــا على وشك التوقف من فرط الاعياء ٠ ويحدث احتكاك عجلاتها بقضبانها التى علاها الصدأ صريرا كئيبا كصرير السلاسل الحديدية الضخمة المعلقة أمامى على لوحة خضراء ملتصقة بحائط غرفتى كرمز من رموز السلطة الحاكمة ، هذه السكة الحديدية لا بد أنها تشبه سكة سيبيريا الحديدية التى تحدث عنها دستايفسكى فى كتابه ٠ وأهل هـــذه القرية ! ان بينهم وبين المنفيين فى سيبيريا شبها كبيرا ، فالواحد من النـاس الذين حولى يحيى الآخرين فى الصباح وهو يبيت النية على قتل أحدهم بعدالغروب ٠ كما كان يتظاهر المنفيون فى منفاهم

بسيبيريا بالهدوء وهـــم عاقدو العزم على الفتك والتدمير والتخريب متى سنحت الفرصة ٠

***

فى فجر اليوم سمعت دقا شديدا على باب غرفتى بالفندق الذى أقيم فيه ، ولما فتحته رأيت شيخ الخفراء يبلغنى بأن « الحرمة » نعيمة ٠٠٠ قد ضبطت داخل منزل « كونستابل » المباحث الجنائية بالمركز وأنه كلف بعض الخفراء حبسها داخل منزله حتى يبلغنى ٠٠٠

وقد ذعرت لذلك الخبر وأشفقت على « الكونستابل » الشاب الذى كنت أعرف أنه ينتمى الى أسرة طيبة وله زوجة وولد ٠ وفكرت فى وسيلة أنقذه بها فلم أهتد ٠ كان « شيخ الخفراء » لا يزال واقفا أمامى واضعا « بندقيته » على كتفه ينظر الى ٠ وكأنه فهم ما كان يجول بخاطرى فتمتم :

ـ « الاهالى صحيت والخلق كثير قدام البيت »

وذلك لأعدل عن أية محاولة لانقاذ « الكونستابل » اذا خطر لى ذلك ، ولكننى فى الواقع كنت أعرف السبب فى حقد « شيخ الخفراء » عليه ، فقد كان « الكونستابل » حديث عهد بالتخرج من المدرسة ، وكان يسرف فى مطالبة الخفراء بأداء التحية العسكرية له فى أثنـــاء مروره ٠ ويسىء معاملتهم أحيانا ، فلما لاحظوا تردد تلك المرأة التى تحت المراقبة على بيته لغياب زوجته اتفقوا على الايقاع به !

وغادرت الفندق بثياب النوم لأن دقة الحادث تبدو فى أننى كنت قد كلفت ذلك « الكونستابل » مراقبة تلك المرأة وكان يقـــدم لى تقارير كتابية يومية عن سيرها ! وقـــد وجدت « الخفراء » واقفين أمام بيته ، فأخرجت منه المرأة ، وأمرت « الكونستابل » بأن يتبعنى الى المركز ٠

وقد تقرر تقديمه الى مجلس عسكرى لمحاكمته ٠

ولما ذهبت الى النادى فى المساء لاحظت شيئا من الوجوم على زملائى من ضباط المركز ، وانتهز أحدهم فرصة انفراده بى ثم قال :

ـ لم يكن هناك داع لانتقالك الى بيت «الكونستابل» وضبطه متلبسا ، كان يمكن أن تأمر «شيخ الخفراء» بتفريق الأهالى واخراج المرأة وحين تذهب الى المركز صباحا تستدعى « الكونستابل » وتحقق معه ، ان تكرر مثل هذه الحوادث يضعف هيبـــة رجال البوليس أمام الأهالى ، ويزيد شماتة أعضاء النيابة بنا ٠٠٠ على فكرة ٠٠٠ لقد علمت أنك وافقت وكيل النيابة على أن بندقية المتهم فى احدى حوادث القتل بالتضـابة لم تكن بهـا رائحة بارود مع أن معاون البوليس كان يؤكد أنه شم فيها تلك الرائحة وبذلك خذلت « حضرة المعاون » هذا أيضا لا يجوز ٠

ـ ما الفرق بين «الكونستابل» وغيره من الناس اذا ارتكب مايؤاخذ عليه ؟ ولماذا يجب أن أنصر معاون البوليس على وكيل النيابة ؟ ٠

ـ لأن رجال البوليس يجب أن يكونوا كتـــــلة واحدة أمام باقى السلطات ٠ اننى اشتغلت مع مأمور اختلف مرة مع وكيل النيابة فلم يجد وسيلة يضايقه بها الا أنه ، بصفته رئيسا للمجلس المحلى بحكم وظيفته ، استصدر قرارا من هذا المجلس بجعل موقف سيارات الأجرة الرئيسى فى البندر أمام بيت وكيل النيابة ، ثم حرض سائقى السيارات على أن يطلقوا أصوات أبواق سياراتهم بمجرد انطفاء الأنوار مساء فى بيت وكيل النيابة لكى تزعجه هذه الاصوات فلا يستطيع النوم !

ولم يكد ينتهى من كلماته حتى دخل مأمور المركز الى النادى يتأبط ذراع وكيل النيابة وأصوات ضحكهما تدوى عاليا !

بدأت أعتقد أن الاستمرار فى هذا العمل مستحيل ٠

***

**مارس سنة ١٩٣٠**

قدمت استقالتى الى مديرية الغربية وبنيتها على رغبتى فى العودة الى الاشتغال بالمحاماة ، ولم أنتظر قبولها بل أعدت الأوراق التى كانت فى « عهدتى » الى كتبة المركز وسافرت الى القاهرة ٠

ولكن الوزارة رأت أن تتوسط فى الأمر فنقلتنى الى مديرية الجيزة لكى أكون قريبا من القاهرة ٠ وألحقت بمركز الصف ، ولما أقبل الجراد فى هجوم عنيف كاد يقضى على الحقول المزروعة استدعى ضابط نقطـة بوليس « الاخصاص » للاشتراك مع قوة المركز فى مقاومته وانتدبت أنا لرياسة « تلك النقطة » فى أثناء غيبته ٠

مرة أخرى أجد نفسى مكلفا بعمل يغلب عليه الطابع العسكرى وأنا أجهل الناس بالحياة العسكرية ٠

مفروض أن أفتش على «السلاحليك» أى مخزن الاسلحة بالنقطـة ، ومفروض أن أشرف على اصطبل النقطة الذى يضم جياد قوة السوارى بها ومفروض أن أستعرض «طابور» الخفراء قبيـــــل الغروب قبل تفرقهم فى المراكز المعينين لخفارتها ، ومفروض أن أراقب دفاتر «بلوكامين» النقطة التى ترصد فيها محتوياتها ، ولكن شيئا من هذا لم أدرسه فى أية مرحلة من مراحل حيـــاتى ، ولذلك كنت ألاحظ أن كل من حولى من صف الضباط كانوا يتلقون أوامرى وهم يكتمون ضحكهم !

الامر الوحيد الذى اكتسبته هنا هو التمرن على ركوب الجياد ، وقد أسر «البلوكامين» فى أذنى بأن القرى التى فى «حاجر الجبل» ـ والجبـــل هنا اسم على غير مسمى لان المقصود به الصحراء التى شرق النيـــل ، ليس لدى عمدها تليفونات وتركنى أفهم أننى أستطيع أن أذهب حيث شئت بأحد جياد المركز أو بغيرها على أنه اذا ســـأل عنى الرؤســـاء فى المركز أو المديرية فان الجواب جاهز :

« خرج للمرور على حاجر الجبل يافندم ! »

ومن المستحيل الاتصال بى فى قرى حاجر الجبل لان أسلاك التليفون لم تصل اليها بعد !

و «الأخصاص» هى أقرب نقط البوليس بمركز الصف الى «حلوان» ضاحية القاهرة العتيدة ، ولذلك فمن السهل أن انتهز كل فرصة سانحة لأستقل قطار الضواحى الى القاهرة ٠

ليس العمل متعبا هنا ، وقد لاحظت فى «دفتر الاحوال» أن عـــدد الجنايات لايكاد يذكر ، ولكننى لم أكد أبدأ عملى حتى تبينت أن كثيرا من حوادث الحريق ، خصوصا حريق المحصولات الزراعية ، يجب أن تقيـد جنايات ضد مجهولين ٠

وهمس « جاويش » عجوز فى أذنى منذ بضعة أيام وأنا أقيـد احدى الحوادث « جناية حريق عمد ضد مجهول » :

ـ يظهر أن حضرتك ماسمعتش بالطير اللى اسمه «الـكركدند» ؟

ـ لا ، ماله ؟

ـ « ده طير اسود مخالبه ناشـفة ومخشبة ينزل ع الافران والمناقد المولعة ويرجع يطير والنار ماسكة بمخالبه ، وبعدين يحط على أجران الغلة والدرة والتبن فتقيد فيها النار » ٠

ـ عجيبه ! شكله ايه !

ـ أنا ماشفتوش ٠ انما اشتغلت فى الصعيد مع واحد من حضرات الضباط كانوا حيقدموه لمجلس تأديب من كتر جنايات الحريق العمد فى النقطة اللى كان فيها ٠ وبصيت لقيته بيقيد كل الحوادث اللى مافيهاش متهم فى خانة «العـــوارض» باعتبار أن «الـــكركدند» هو المتسبب فى الحريق ٠

وذهبت الى القاهرة يومئذ ، وبحثت فيما استطعت البحث فيه من قواميس عن ذلك الطير فلم أجد له أثرا ، وسألت قريبا لى اشتغل مفتشا

بيطريا فى معظم مديريات الوجه القبلى وذكرت له مااختص به ذلك الطير من الهبوط على المواد الملتهبة والتصاق الشرر بمخلبه فسخر منى !

ولما عدت الى النقطة فى صباح اليوم التالى استدعيت «الجـــاويش» العجوز وقلت له :

ـ الكركدند» ده مالوش وجود أبدا • انت جبت الاسم ده منين ؟

ـ موجود والا مش موجود مش مهم يا «حضرة المعاون» مادام مافيش متهم مضبوط والمجنى عليه مابيتهمش حد • ايه الداعى نقيد الحادثة ضد مجهول وتتحسب علينا جناية ، ونخطر المركز والمديرية والنيابة ، ونملأ استمارات ويكلفونا بالبحث عن المتهم المجهول ، ويدوشوا دماغنا كل يوم والثانى باستعجالات : فين المتهم ؟ ازاى ماهتديتوش له ؟ تحروا م العمد والمشايخ • وآخر السنة يتحط فى التقرير السرى اللى يترفع للمديرية عدد جنايات النقطة وحضرتك عارف أن كل ما كثرت الجنايات كل ما فهموا فى المديرية ان النقطة مهملة فى المحافظة على الأمن • «الكركدند» يريحنا من دوشة الدماغ دى كلها •

ان ارهاق هؤلاء الضباط بالعمل وتشعب مسئولياتهم وفهم رؤسائهم الخاطىء لمهمتهم وضآلة مرتباتهم ، كل ذلك يدفعهم دفعا الى السير فى طريق شائك •

الحالة تدعو الى اصلاح شامل ، حاسم ، سريع •

النى أكاد أختنق !

***

**يونيو سنة ١٩٣٠ :**

هذه المرة صممت على الاستقالة ، ولما استدعانى مدير المستخدمين بوزارة الداخلية لاقناعى بالعدول عنها ومنانى بالمستقبل « الباهر » فى العمل الادارى أصررت عليها وصارحتـــه بأننى أريد أن أجرب حظى فى المحاماة والصحافة !

ولما غادرت غرفته ندمت على الاسلوب العنيف الذى استخدمته فى تبيان الفرق بين العمل الادارى والعمل القضائى لاننى تذكرت أن نفس مدير المستخدمين كان قاضيا ثم استهوته منـاصب الادارة فترك منصب القضاء ليشغل وظيفة مدير المستخدمين بوزارة الداخلية •

صف طويل من الضباط والموظفين ينتظرون الاذن بالدخول الى غرفة «سعادة المدير» وعدد كبير من الحجاب والجنود والسـعاة يملئون الطريق

المؤدى الى غرفته ، ويهرعون الى تلبية أوامره • هذا شيء لايتوافر حقا لأى رئيس محكمة أو قاض !

ولكننى برغم ذلك سعيد بمغادرة هذا الجو •

اننى أهرب هذه الايام من الزملاء الذين يقابلوننى ويلومونني لاننى استقلت من وظيفة حكومية للعودة الى العمل الحر ، ان المثل المصرى العامى الذى يقول : «ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه» مثل خطر شـــائن ، انه يحمل رسالة رخيصة من الاجيال المندثرة الى الجيل الجديد ويسمم هـذا الجيل الجديد بفكرة خاطئة • أى فرق بين هذا المثل وبين الوصف الساخر الذى يصف به الفرنسيون موظفى الحـكومة عندهم ، انهم لا يعـدون أن يكونوا هناك «شلت من الجلد» Ronds de cuir • فهم لايفترقون عن تلك «الشلت» المستديرة التى يضعها الموظفون تحتهم لتخفف من قسوة الجلوس ساعات طويلة على مقاعد المكاتب الحكومية دون حركة !

***

## غرفة المحامين بسراى محكمة الاستئناف مرة أخرى •••

لقد زاد عدد الشيوخ والنواب من المحامين • وزاد نفوذهم فى الحياة العامة • فان الانتخابات قد انتهت بانتخاب سبعة عشر شيخا وخمسـة وخمسين نائبا من المحامين •

ولما استقالت الوزارة خلفتها أخرى رئيسها محام •

منذ أول هذا العام حلت وجوه جديدة من شباب المحامين فى هذه الغرفة ووجوه أخرى منهم اختفت بالالتحاق بوظائف الحكومة • ولـكننى لاحظت ظاهرتين لم تتغيرا : أولاهما أن أحاديث الغرفة لاتزال تدل على أن أهم القضايا الكبيرة محصورة فى عدد لايتجـــاوز أصابع اليـــدين من المحامين •

والاخرى أن «عم محمد» لايزال يخدم أهل هذه الغرفة • يستقبل القادمين الجدد ، ويودع الذين يتركون المهنة اما بالتعيـــين فى وظائف الحكومة أو بالوفاة •

لو تذكر الناس كلمة باستور التى يقول فيها : «عندما أدنو من طفل يوحى الى بعاطفتين : الحنو على حاضره ، والاحترام لما سوف يكون عليه يوما ما (١) لقل عدد الذين يتركون هذه المهنة الى غيرها هربا من عوامل التثبيط !

---

(١) Quand j'approche d'un enfant, il m'inspire deux sentiments : celui de la tendresse pour le présent, du respect pour ce qu'il peut être un jour — Pasteur

ان جمهور المتقاضين يجرى وراء المحامى صاحب الاسم اللامع البراق سواء فى عالم السياسة أو الصحافة أو الأدب ، فيعهد اليه بقضاياه ناسيا أن بين المحامين المبتدئين من يستطيع أن يتوفر على دراسة القضية ، واعداد مراجع البحث الفقهى فيها ، والعناية بهـا ، والمواظبة على مباشرتها أكثر من محام آخر تصرفه مهام العراك الحزبى السياسى أو مسئوليات الصحافة الجسيمة عن تسخير كل وقته للجانب القضائى من عمله ٠

ولكن تاريخ المحاماة فى فرنسا وفى مصر حافل بالأمثلة التى تشهد بأن القضية الكبيرة لا يعهد بها عادة الا الى المحـامى الذى قفز اسمه الى «الصفحة الاولى» كما يقول الانجليز فى الحياة العامة ٠

فجان ده لابرويير Jean de La Bruyère المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرن السابع عشر اشتغل بالادب والفلسفة وكتابه المعروف « الأخلاق عند تيوفراست Theophraste مترجمة من اليونانية مع أخلاق هذا العصر » شاهد على ذلك ، كما أن رده على ماوجهته اليه مجلة Mercure de France وهو الرد الذى جعله كمقدمة لخطبته التى ألقاها عند قبوله عضوا فى الأكاديمى قرانسيز ، يعتبر عملا أدبيا رائعا(١) ٠

وجول فافر Jules Favre المحامى الفرنسى الذى عاش فى القـرن التاسع عشر اشتغل بالسياسة والصحافة ، فكان ينشر مقالاته الداعية الى تحبيذ الحكم الجمهورى فى جريدة Le Précurseur بليون ولكن اشتغاله بالسياســـة وبروزه فيها لم يمنعاه يوما عن أداء واجبه كمحام حتى لو أغضب رجال حزبه ٠ ولعل أكبر شـاهد على ذلك مرافعته الخـالدة فى القضية المعروفة باسم « قضية أبريل سنة ١٨٣٥ » فان أحـــد رجال بوليس باريس واسمه « باسكييه » خالف القـانون ، ففرض على بعض المتهمين فى قضية سياسية محامين معينين ومنعهم من اختيار محامين من أصحاب الآراء السياسية الحرة ٠ وقد تناقش الجمهوريون الذين كان جول فافر أحد أقطابهم فى احتمال أن المحامين منهم يتولون الدفاع عن أولئك المتهمين وانتهوا الى قرار بالامتناع عن ذلك ولكن جول فافر كان الوحيد الذى رأى أن تسخر كل موارد الفصاحة القضائية لخدمة أولئك المتهمين ٠ وغادر ليون الى باريس وتولى الدفاع عنهم باعتبار أن أداء ذلك الواجب احترام لمبدأ لايمكن المساس به وهو مبدأ أسمى من كل اعتبار من اعتبارات الخطط الحزبية السياسية ٠ وبرغم المجهود الجبار الذى بذله من أجل أولئك

---

(١) ولد جان ده لابرويير في باريس عام ١٦٤٥ ومات في فرساى عام ١٦٩٦ ٠ ونال ليسانس الحقوق من جامعة بواتييه عام ١٦٦٥ وقيد اسمه في جدول المحامين بباريس. وقد عهد اليه بتربية ابن لويس ده بوربون الذى أصبح فيما بعد « دوق ده بوربون » ويرى النقاد أن تأثره بالمفكرين الكبيرين روشفوكو Rochefoucauld وباسكال Pascal اكثر من تقليده لتيوفراست الذى ترجم عنه ٠

المتهمين وسخر فيـــه نبوغه فقد حـكم بادانتهم ووقع بعـد القضية صريع المرض ٠

ومن آرائه السياسية التى كان يتخذ مرافعاته وسيلة لاعلانها قوله فى أثناء مرافعته فى قضية « أورسينى » ٠

« ان الحكومات تسقط بسبب الأخطاء التى ترتكبها هى نفسها ، والله، الذى يحصى ساعاتها فى سر حكمته ، يعد لأولئك الذين لا يعترفون بقوانينه الأبدية نكبات لا يتوقعونها » ٠

وكان معتزا بكفايته الى حد أنهم عندما طلبوا اليه أن يخطب جماهير الناخبين للادلاء ببرنامجه السياسى أبى وأجاب :

« ان على الناخبين أن يعرفوا اذا كانوا فى حاجة الى »(١) ٠

وفرنان لابورى Fernand Labori المحـامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين اشتغل بالمســائل الأدبية والموسـيقى وبالصحافة اذ كان مديرا لمجلة La Grande Revue وقد نشر فيها مذكراته عن قضية دريفوس الذى تولى المرافعة عنه أمام المجلس العسكرى بمدينة « رين » من ٧ من أغسطس الى ٩ من سبتمبر سنة ١٨٩٩ ، وفى أثناء هذه المرافعة أطلق عليه رصاص مسدس كاد يرديه قتيلا ، فلما حضر جلسة ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٩ امتنع عن المرافعة ونشر أسباب امتناعه ٠

وقد تولى قبل ذلك المرافعة عن الكاتب الفرنسى الخالد اميل زولا عنـــدما قدم الى محكمة جنايات السين بتهمة القـــذف فى حق المجلس العسكرى بباريس الذى فصل أولا فى قضية دريفوس ، وهو القذف الذى تضمنه كتاب زولا الذى أسماه « انى أتهم » وظل يترافـع من ٧ الى ٢٣ من فبراير سنة ١٨٩٨ وقد نشر مرافعاته فى قضايا الضابط دريفوس على انها أعمال أدبية(٢) ٠

---

(١) قيد جول فافر اسمه في جدول المحامين بليون عام ١٨٣١ ٠ وعاش حيـــاة ســـياســـية صـــاخبة حللهـــا موريس لوكلو Maurice Leclus في كتـــابه Essai de biographie historique et morale المطبوع في باريس عام ١٩١٢ ، وقد قدم للمحاكمة عام ١٨٣٤ لأنه غالى في نقد حكم أصدرته محكمة ليون بادانة طالب حر النزعة ، ولما دافع عن المتهمين في « قضية أبريل سنة ١٨٣٥ » وجد من الجمهـوريين أنصاره من ظنوا أنه ما حضر الى باريس الا للبحث عن مسرح أجدر بعرض مقـدرته الخطابية الرائعة من ليون ! وقد ذاعت هذه الفكرة عنه وطاردته طول حيـــاته فكان يوصف بأنه « المحامى الذى لا قلب له والفصيح بلا مثل أعلى ولا اقتناع الذى يسخر موهبته العظيمة لخدمة الأحقاد والمطامع الشخصية » ٠

(٢) ولد فرنان لابورى بمدينة « ريمس » في ١٨ من ابريل سنة ١٨٦٠ ومات في =

وهنرى روبير Henri Robert المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين اشتغل بالادب المسرحى وبالتاريخ وقد أهله ذلك ليرأس المجلس القضائى لجمعيـة الأدباء وليكون محـامى جمعية المؤلفين و «الكوميدى فرانسيز» و «الأبراكوميك» وجمعية المؤلفين المسرحيين وقد أصدر كتابا عن قضايا التاريخ الكبرى Les Grands Procès de l'Histoire وفى هذا الـكتاب الذى أخرجه فى جزءين ودرس فيهمـا قضـايا « مارى ستيوارت » و « فوكيه » و « مدام لافارج » و « مارى انتوانيت » و « دوق دانجين » فى هذا الكتاب تكشفت صفات المحامى تحت قلم المؤرخ(١) ٠

---

=باريس عام ١٩١٧ ٠ وقيد اسمه في جدول المحامين في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ٠ وعين عام ١٨٨٨ سكرتيرا لمؤتمر المحامين وألقى في ذلك المؤتمر خطابا رائعا عن قضـية Collier وقد كشف هذا الخطاب عن روحه النفاذة المتجردة تماما عن الهوى وتحقق ذلك فيما بعد عند مرافعته عن Vaillant في قضية اتهامه باهانة مجلس النواب عام ١٨٩٤ ، وقضية الشريف عبد الحكيم ضد وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٠٤ ، وقضـية الشيخ شارل هومبير ضـد جريدة « الماتان » عام ١٩٠٨ وقضـية مدام Caillaux التى اتهمت بقتل رئيس تحرير جريدة « الفيجارو » عام ١٩١٤ ، وقد انتخب نقيبـا للمحامين من عام ١٩١١ الى عام ١٩١٣ ٠ وقد دعى الى انجلترا عام ١٩٠١ ، ورأس المحامى الانجليزى Mathews ، بصفته رئيس جمعية المحامين الانجليز المعروفة باسم The Hardwick Society ، الحفلة التى أقيمت لتـكريمه فلمـا مات « لابورى » قال« ماثيوز » عنه :

« ان لابورى بالجرأة المزهوة والوفاء لعمله كمحام يحتل مكانة عالمية في قائمـة أكبر محامى العالم . ان اسمه وشهرته لا يمكن أن يزولا بل سيعيشان طويلا ما دام نظام المحامين قائما على الارض » وكتب عنه النقيب Chenu الذى كان محامى الخصوم في قضية مدام كابو :

« ان قامته العالية المستقيمة ، وصدره العريض ، وكتفيه اللتين تشـبهان أكتاف المصارعين ، كل ذلك في تجانسه وانسجامه ينم عن قوة لا يمكن قهرها وقسمات وجهه الجميلة المنتظمة كانت تتفجر حياة في حدة الصراع ، كما كانت عيناه ترسـلان شررا ، وكانت عاطفته المهتاجة تنشر الشحوب على وجهه ، واذا بصوته يرتفع وينتفخ ويدوى متفجرا كصوت الرعد » .

Sa stature haute et droite, sa large poitrine, ses épaules athléthiques donnaient l'impression d'une force irrisistible en son harmonie. Ses beaux traits réguliers s'animaient au souffle du combat, ses yeux lançaient des flammes. L'émotion répandait la pâleur sur son visage. La voix grandissait, s'enflait, grondait dans un fracas de tonnerre.

(١) ولد هنرى روبير في باريس عام ١٨٦٣ وقيد في جدول المحامين أمام محـكمة الاستئناف عام ١٨٨٥ وبدأ حياته القضائية سكرتيرا للنقيب « دوريبه » ثم تصـدر محامى محكمة الجنايات بمرافعاته الواضحة ، الملتهبة ، المثيرة وقد جمع كل المظـاهر الخارجية التى تحتاج اليها مهنة المحاماة . فله وجه معبر شديد التأثير تضيئه عينان تشعان حيوية وتنفذان بنظراتهما الى النفس من خلف « نظارته » .

**وكان يخيل الى الكثيرين خطأ أن دور المحامى ينحصر في الكلام ، ولكن عند =**

والكسندر ميليران Alexandre Millerand المحامى الفرنسى الذى عاش فى القرنين التاسع عشر والعشرين • قد اشتغل بالصحافة فاشترك مع كليمنصو فى تحرير جريدة « العدالة La Justice » ثم تركها ليصدر هو جريدة « الصوت » La Voix ولم يغلق مكتبه قط بسبب اشتغاله بالصحافة وانما أغلقه آسفا عندما انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية (١)

---

=هنرى روبير رسالة أخرى هى الاصغاء أى متابعة الشهود في أثناء أداء شهادتهم وعدم اضاعة شيء مما يقولونه . وتسجيل جملة ما أفلتت من ممثل الاتهام للافادة منها عند الحاجة وتنسيق كل هذا في ذاكرته لاستخدامه في أثناء المرافعة .

هذا العمل يستدعى دقة نفاذة ، وقدرا كبيرا من السرعة في وزن الأمور . وقد جعل من ذلك كله «فنا» نبغ فيه وفي أن يتمكن في لباقة من ارجاء التصريح بالنتيجة النهائية لمناقشة الوقائع . النتيجة التى يتوق الى معرفتها بالتلميح لها أكثر من مرة تلميحا ينير الظلمة وينتهى بفتنة المستمعين اليه وبتلهفهم وهم يحبسون أنفاسهم في انتظار تلك النتيجة فاذا أبرز تلك النتيجة أخيرا فان أولئك المستمعين يحسون براحة الاقتناع ... وعندئذ يكسب الموقف تماما .

وقد انتخب هنرى روبير نقيبا عام ١٩١٣ ففاز على النقيب لابورى وظل نقيبا الى عام ١٩١٩ وتدخل في هذه المدة لاطلاق سراح النقيب البلجيكى (تيدور) والنقيب الرومانى ( انتونسكو ) اللذين قبض عليهما لأسباب سياسية . وأصدر كتابا سماه ( المحامى ) L'avocat .

(١) ولد ميليران بباريس في ١٠ من فبراير سنة ١٨٥٩ وتلقى دراسة الحقوق بها ثم قيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف واختير ـ بعد بوانكاريه ـ ليكون سكرتيرا لمؤتمر المحامين وسرعان ما برز اسمه في الأوساط القضائية حتى أصبح مكتبه في مقدمة المكاتب وأهمها .

وفي عام ١٨٨٥ تقدم الى انتخابات مجلس النواب فلم ينجح ولكنه أعاد الكرة في الانتخابات التكميلية وانتخب نائبا . وعندئذ اتخذ مكانه في أقصي اليسار الى جانب كليمانصو .

وبرغم حداثة عهده بالحياة البرلمانية فانه سرعان ما اشترك في بضع مناقشات سياسية كشفت عن مواهبه وساهم في التشريعات الخاصة بتعديل قانون العقوبات ، وتعديل المواد الخاصة بالتفليس ، ولم يكن للحزب الاشتراكى وقتئذ الا عدد محدود من مقاعد البرلمان كما أنه كان مفتقرا الى التنظيم البرلمانى . فامتاز ميليران من بين أعضائه بتوجيه نشاطه الى المسائل الاجتماعية . وبدا ذلك النشاط منذ عام ١٨٨٨ في اهتمامه بتشغيل النساء والأطفال في المصانع .

ولما تقدم الى انتخابات عام ١٨٨٩ كان من برنامجه الاقتصار على مجلس نيابى واحد واختيار القضاة بالانتخاب العام .

وقد أثبت ميليران بعد ذلك في مختلف المناصب الوزارية التى تولاها كيف يستطيع المحامى أن يعمل وينتج ويفيد حتى في الوزارات « الفنية » البعيدة الصلة بالقانون ، اذ أنه قبل أن يتولى وزارة الأشغال عام ١٩٠٩ في وزارة بريان درس التنظيم الاقتصادى للمراكز التجارية في فرنسا ، فأعاد تنظيم الادارة المركزية لتلك الوزارة ، **وانشأ ادارة للمناجم، وعدل تشكيل المجلس العام للطرق والكبارى واللجنة الاستشارية=**

وفى مصر نرى معظم الأسماء البـارزة فى المحاماة قد اشتغلت فى بدء حياتها القضائية بالصحافة والأدب ٠

فسعد زغلول المحامى ، ووزير الحقانية الذى يرجع اليه الفضـــل الأول فى انشاء نقابة المحامين عام ١٩١٢ قد اشتغل بالتحرير فى «الوقائع المصرية » قبل ذلك ٠

وابراهيم الهلباوى ٠ أول من انتخب نقيبا للمحامين المصريين عام ١٩١٣ اشتغل هو الآخر بالتحرير فى « الوقائع المصرية » قبل ذلك ٠

وأحمد لطفى الذى انتخب نقيبا عامى ١٩١٧ و ١٩٢٥ أصدر جريدة « الهدى » عام ١٨٩٣ ٠

ومحمد أبو شادى الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٤ أصـــدر جريدتى « الظاهر » و « الامام » عام ١٩٠٣ ٠

ومحمد حافظ رمضان الذى انتخب نقيبا عام ١٩٢٧ أصدر جريدة « اللوا ءالمصرى » عام ١٩٢١ ٠

ومحمد فريد الذى وصل فى مناصب القضاء الى درجة رئيس نيابة ، ثم اشتغل بالمحاماة ـ أصدر مع أمين الرافعى ومحمد زكى على المحاميين جريدة « العلم » ثم جريدة « الشعب » وكانتا لسان حال « الحـزب الوطنى » ٠

وأحمد لطفى السيد الذى وصل هو الآخر فى مناصب القضاء الى درجة رئيس نيابة أصدر بعد ذلك جريدة « الجريدة » عام ١٩٠٧ وكانت لسان حال حزب « الأمة » ٠

واسماعيل شيمى أصدر جريدة « البلاغ المصرى » باللغتين العربيه والفرنسية ٠

---

= للسكك الحـــديدية كما أنشأ مكتب السياحة ، وجعـل للموانى استقلالا عن الادارة المركزية في باريس ، وأدخل عدة اصلاحات على أنظمة البريد .

ولعـــل خـــير وصف لطريقـة ميليران في مرافعـــاته هو مانشره هنرى فارين Henri Varenne في مجلة Revue du palais عام ١٩٠٥ اذ قال :

« أرأيت أمام المنازل التى تبنى تلك الآلة القوية التى ترفع الصخور الى قمة المبنى ؟ ان حركتها بطيئة ، بل ثقيلة ، ولكن المحرك يدور بلا انقطاع دورات متســـقة النغم . على حين ترتفع الصخرة بجهد . وفي غير اهتزاز . مشدودة بالسلسلة دون أن يحدث أبدا أن تتوقف في أثناء ارتفاعها ، وفجأة تتعالى الأصوات الحديدية ، وتحتد ، وتتجمع الأدلة وتعلو الى الذروة وتنفصل الصخرة عن الآلة الرافعـــة وتدور السلسلة دورات جنونية ، ثم تهوى نتيجة المرافعة بكل ثقلها موجزة مفترسة مجهزة على الخصم كتلة واحدة في سخرية ساحقة ! » .

ومحمد حسنين هيكل الذى نال دكتوراه الحقوق من فرنسا ـ فى وقت كان حملة هذه الاجازة العلمية فى مصر يعدون على الأصابع وعـــاد للاشتغال بالمحاماة وتدريس القانون فى الجامعة المصرية قبل الحاقها بالدولة ـ أصدر جريدة « السياسة » عام ١٩٢٢ لسان حال حزب « الأحـــرار الدستوريين » ٠

الصحافة فى فرنسا وفى مصر استرعت أنظار الناس ، ومنهم جمهور المتقاضين ، الى هذه الأسماء ، وجعلتها محل اهتمامهم ومثار اعجابهم ٠

اننى فى أول الطريق وأنا أراه طويلا ، شاقا وأتبين أمامى أعواما من الجهاد العسير ٠

***

**مارس سنة ١٩٣٢**

تحقق جزء من الآمال التى كانت تداعب خيـــالى فقد استطعت فى العامين الماضيين أن أصدر ثلاثة كتب وأن تظهر لى مسرحية مصرية مؤلفة على احدى مسارح القاهرة الكبرى ، وأن تمهد لى هذه البداءة الصحفية الناجحة سبيل الحصول على رياسة تحرير مجلتين تصدرهما دار قديمة من دور النشر المصرية بمرتب لم يصل اليه الزملاء الذين بقوا فى وظائف الادارة أو التحقوا بوظائف النيابة أو السلك السـياسى ٠٠٠ مع حريتى فى الاشتغال بالمحاماة ٠

زارنى اليوم بدار النشر التى أعمـــل فيهـــا الاستاذ باكستون ، المستشرق الانجليزى ٠ وصارحنى بأنه قرأ كتابى « المتمردون » وحاول أن يترجم الى الانجليزية قصتى المصرية القصيرة « مستقبل فاطمة » ، وهى احدى قصص ذلك الكتاب ، ولكنه وجد أننى أشير فى تلك القصة الى فتاة ريفية فى قرية من قرى الوجه البحرى زلت مع ابن ســـيدها وحملت سفاحا ، والى تقرير من الطبيب الشرعى ذكر فيه أن آثار « عود ملوخية » وجدت فى جسم الفتاة ، ولكنه عند الترجمة حار فى تفسير العلاقة بين الحمل و « الملوخية » التى اتضح له من تحريه أنها طعام من الأطعمة التى يتناولها المصريون !

والتمست للمستشرق الانجليزى عذرا فى حيرته ، وفسرت له تلك العلاقة وهى لا تعـــدو أن فى الريف المصرى خرافة تذهب الى الزعم بأن « عود الملوخية » وسيلة من وســـائل التخلص من الجنين ! الى حد أن الأطباء الشرعيين عندما يستدعون لفحص حالة جنائية من حالات الاجهاض فى الريف المصرى يبدءون بالبحث عن آثار « الملوخية » !

ولما خرج المستشرق الانجليزى من مكتبى كانت آثار الحيرة لا تزال بادية عليه (١)

***

**أبريل سنة ١٩٣٢ :**

نوع جديد من القضايا يرجع الفضل فى تكليفى به دون غيرى من المحامين الذين برزت أسماؤهم فى عالم المحاماة الى اشتغالى بالصحافة والأدب المسرحى ٠

صدر اليوم الحكم فى القضية التى سمتها الصحف والمجلات قضية « أولاد الذوات » ، وهى قضية تعويض كلفنى أحد الشبان من أثرياء الوجه البحرى رفعها على مدير احدى الفرق التمثيلية الكبيرة ٠٠٠ وهى الفرقة التى مثلت مسرحيتى « الوحوش » عندما كنت طالبا فى كلية الحقوق ٠ وأساس التعويض أن موكلى كان قد قدم مسرحية مصرية ألفها الى مدير تلك الفرقة ليقرأها ويتبين صلاحيتها لتمثيلها ٠ فأعطاه ايصالا بتسلمها ، ثم أعادها اليه بعد أن استبقاها نحو شهر باعتبار أنها لا تصلح لفرقته ٠ وبعد ذلك فوجىء الموكل برؤية مسرحية مصرية باسم « أولاد الذوات » تمثل على مسرح تلك الفرقة نسب تأليفها الى مدير الفرقة نفسه ٠ وادعى الموكل أنها منقولة ـ مع تحريف بسيط ـ عن مسرحيته ٠٠٠

لقد شعرت منذ بدأت المرافعة فى هذه القضية عن المدعى أن موكلى لن يقضى له بالتعويض الذى طلبه ٠ فاننى بدأت المرافعة بالاشارة الى أن القانون المدنى المصرى، وان نص على حقوق المؤلفين، الا أنه أشار الى أن هذه الحقوق سيصدر بشأنها قانون خاص لم يصدر بعد وأن تعويض المؤلفين عن اغتصاب حقوقهم الأدبية قد ترك تقريره للقواعد العامة ٠ وأن الحكم الذى سيصدر فى هذه القضية سيقرر مبدأ يحمى حقوق المؤلفين المصريين وهى حماية مكفولة بنصوص القوانين والمعاهدات لمؤلفى سائر الدول الأخرى ، ثم تطرقت الى موضوع القضية فقلت :

ـ ان أول نظرة تلقونها حضراتكم على نسختى المسرحيتين المودعتين فى ملف القضية مسرحية المدعى ومسرحية المدعى عليه ، تدلكم على أن «العقدة» plot فى المسرحيتين واحدة ، و « التنسيق المسرحى » mise en scène

---

(١) مستر باكستون E.H. Paxton كان مدرسا بكلية الآداب بالجامعة المصرية وقد تولى ترجمة كتاب ( الأيام ) للعميد الاستاذ طه حسين الى الانجليزية ونشره . ولما أعلنت الحرب الثانية اختير ليكون منظما للبرنامج العربى في محطة الاذاعة البريطانية بلندن ومشرفا على تحرير مجلة ( المستمع العربى ) التى تصدرها تلك المحطة .

واحد ، و « حشـــــد الشخصيات » Groupement de personnages واحد ، بل حتى دخول الممثلين من الـ coulisses الى المسرح وخروجهم منه متشابهان فى المسرحيتين ؛ وكنت أستخدم فى كل هذه التعبيرات الفنيـة الألفاظ الأجنبية فلم أشعر الا ورئيس الدائرة يسألنى فى صوت هامس :

ـ لم لا تستعمل ألفاظا عربية فى التعبير عما تريد وأنت تترافع أمام محكمة مصرية ؟

فجفلت ، وكدت أجيب بأننى حتى لو ترجمت تلك الألفاظ الأجنبية الى ما يقابلها فى اللغة العربية فاننى لن أكون أكثر وضوحا لأنه يكفى أن يكون الشخص متتبعا لأخبار المسرح فى مصر أو فى الخـــارج ومهتما ولو اهتماما سطحيا بالأدب المسرحى لكى يفهم المقصود بتلك التعبيرات ، ولكننى فضلت أن أترفق فى التعبير فقلت :

ـ ان مصر حديثة عهد بفنون المسرح ، وقد انتقلت هـذه التعبيرات بألفاظها الأجنبية الى الأوساط المسرحية عندنا فاستعملناها كما هى ٠

فقال لى الرئيس بحدة :

ـ ولكننى لم أشتغل بالمسائل المسرحية ٠

ـ ان هذه الألفاظ الأجنبية تظهر كما هى فى الاعلانات التى تنشرها الفرق التمثيلية المصرية عن مسرحياتها ٠

ـ اننى لا أقرأ هذه الاعلانات لأننى لا أتردد على المسارح ولم أجد اذ ذاك خيرا من أن أطلب حجز القضية للحكم واعطائى أجلا لكتابة مذكرة ٠

وصدر الحكم برفض الدعوى ، ولما اطلعت على حيثياته وجدت المحكمة قد قارنت بين موضوعى المسرحيتين ثم انتهت الى قولها :

« الفرق بين الروايتين ظاهر ملموس وان اتفقت الروايتـــان فى التحدث عن زوجة أجنبية وهروبها من بيت الزوجية ٠ على أنه لا يمكن أن تخلو رواية من الاتفاق مع رواية أخرى فى بعض النقط : فمثلا لا يمكن أن تخلو رواية من محبين ومن مكان يأويهما أو يستتران فيه ٠ ومن كلمات حلوة معسولة يتبادلها المحبان ومن ساعات ألم وشقاء تمر بهما وأويقات صفاء وهناء ينعمان بها ، ومن مراقب يعكر عليهما جو السعادة » ٠

أما النواحى الفنية الخاصة بـ « العقدة » و « التنسيق المسرحى » وتلوين شخصيات المسرحيتين وحشدهما فلم تتعرض لها المحكمة ٠٠٠٠

ان من التعنت أن يتطلب الخصوم فى مثل هذه القضية الفنية أن يكون قضاتهم من المشتغلين بالتمثيل على المسرح ٠ أو التأليف له ٠ أو نقد أدبه ٠ ولكن ٠٠٠

ولكن أيمكن أن يفصل فى مثل هذه القضايا قاض ليس من هـــواة المسرح أو المترددين عليه أو المتتبعين لأخباره ؟

***

**نوفمبر سنة ١٩٣٢**

خطوة أخرى فى سبيل تحقيق آمال الطفولة ٠

أصدرت مجلة « الجامعة » وعنيت بأن أجعل لها طابعا خاصا تنفرد به عن غيرها من المجلات المصرية ، وقد نجحت هذه التجربة الصحفية التى غامرت بها ، نجاحا لم أكن أتوقعه قط ٠

من بين الأبواب التى ابتكرتها « الجامعة » باب عن الأخبار الاجتماعيه جعلت عنوانه « أحاديث الصالونات » ٠ وقد نشرت به فى الشهر الماضى خبرا بريئا عن كريمة أحد أعضاء الوزارة المتولية الحكم لا يعدو الاشارة الى حزن تلك الآنسة على وفاة أحد أقاربها فى حادث سيارة والى قضـــاء أسرتها للصيف فى الاسكندرية ٠

ولم يكد يصدر العدد حتى تلقيت « اشارة تليفونية » تستدعينى لمقابلة مدير الأمن العام بوزارة الداخلية فذهبت ٠٠٠

كانت غرفة « السكرتير » غاصة بالراغبين فى مقابلة « ســـعادة المدير» : ضباط بوليس من رتب مختلفة اختاروا أحدث ثيابهم العسكرية : وعمد ومشايخ بلاد وأعيـان ، وأصـحاب حاجات ، ولكننى لم أكد أعلن حضورى حتى أدخلونى فورا ٠

لم أكن أعلم سر استدعائى ، فلما جلست الى جانب مدير الأمن العام قدم الى العدد الأخير من مجلتى وقد « أشر » باللون الأحمر على الخبر الخاص بكريمة الوزير وسألنى :

ـ هل مر هذا الخبر عليك قبل نشره ؟ فأجبت :

ـ أجل ٠ فعاد يسألنى بسخرية متحدية :

ـ ألا ترى فيه شيئا غريبا ؟

ـ لا أرى ٠

ـ ولكنى كمدير للأمن العـــام أرى أن الصحف لا تملك نشر مثل هذه الأخبار عن الأسر وحياتها الخاصة التى لها حرمتها ٠

ـ ماالجريمة فى نشر خبر عن وفاة شخص وحزن أسرته عليه ؟

فقال لى وهو يقف منهيا المقابلة :

ـ سترى فيما بعد ما الجريمة فى هذا الخبر ؟

ولما وصلت الى فناء وزارة الداخلية قابلت زميلا يرأس تحرير مجلة أسبوعية ، فأخبرته بما دار بينى وبين مدير الامن العام وعندئذ قال لى :

ـ لقد أخطأت . اننى استدعيت مثلك ولا أعلم الخبر الذى سأسأل عنه ولكننى سأقرر أننى قضيت نهاية الاسبوع فى الاسكندرية ولم يمر الخبر على . وأعد بتصحيحه أو تكذيبه ، هل نسيت أن هذه الوزارة قد عطلت الدستور وأصدرت دستورا جديدا وفق مشيئتها ، وأن مدير الامن العام هو ابن شقيقة رئيس الوزارة ؟ وتركنى الزميل ليقابل مدير الامن العام .

ولم يكد ينقضى يومان حتى تلقيت « اشارة تليفونية » أخرى تستدعينى لمقابلة رئيس نيابة مصر ، فذهبت مطمئنا الى أننى سأمكن من الدفاع عن نفسى . مهما كانت الظروف المحيطة بى . الا أننى دهشت عندما وجدت وكيل النيابة الذى عهد اليه بالتحقيق يسألنى عن ترجمة عربية نشرتها مجلتى لبحث عن مرض من الامراض النفسية الجنسية كان قد نشره أحد الكتاب الفرنسيين فى مجلة باريسية . فأجبت بما أعلمه عن ذلك المقال . ثم سألنى عن أخبار أخرى نشرتها مجلتى تتعلق بأشخاص آخرين : أخبار لا علاقة لها بالخبر الذى حدثنى عنه مدير الامن العام ، ولم أستطع أن أكتم دهشتى ، فصارحت الزميل وكيل النيابة بما دار بينى وبين مدير الامن العام ، ولكنه لم يوجه لى سؤالا واحدا عن ذلك الخبر !

ثم تكرر استدعائى بعد ذلك لنيابة مصر وفى كل مرة كان يكتشف وكيل النيابة المحقق خبرا من هنا أو هناك فى عشرات الاعداد التى صدرت من مجلتى ليسألنى عنها . وفى كل مرة كان يستمر التحقيق ساعة أو ساعتين ثم يؤجل ..

وتبينت أن الاستمرار على ذلك سيعوقنى عن أداء عملى فى المحكمة وفى المجلة فقابلت رئيس النيابة وصارحته بأننى سأوقف باب « أحاديث الصالونات » . وعندئذ طلب أوراق التحقيق وأمر بحفظه .

***

**سبتمبر سنة ١٩٣٣**

قبض رجال البوليس اليوم على عصابة اتهمت بالاتجار فى المواد المخدرة ، ومن بين المقبوض عليهم اثنان من الممثلين المصريين ، والاثنان اشتركا فى تمثيل مسرحيتى « الوحوش » التى تحدثت عنها فيما

كتبته عن شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ وأحدهما هو الذى أدى فى تلك المسرحية دور « ماهر » الشاب المدمن على المخدرات !

وقد استدعيت مساء الى سجن الاجانب ـ فبعض أفراد العصابة من الايطاليين المتمتعين بالامتيازات الاجنبية ـ لحضور التحقيق الذى يجريه وكيل نيابة المخدرات . مجاميا عن ذينك الممثلين .

عجبا !

النجم الذى عهدته فى مسرحيتى وفى غيرها ينطلق انطلاقا فى أداء ما يريد المؤلف أن يجريه على لسانه وقف خائفا وجلا يتلعثم أمام وكيل النيابة .

وتذكرت ماقاله لى أستاذى ليلة تمثيل مسرحيتى التى قام فيها موكلى اليوم بدور الشاب المدمن على المخدرات ! « اننى أشك فى أن ما فعله الممثل الذى قام بتمثيل دور ماهر كان تمثيلا .. »

هل كان أستاذى محقا ؟

واستمر التحقيق ساعات ، وانهال سيل الاسئلة على الممثل الذى طالما ضجت قاعات المسارح فى مصر وسائر بلاد الشرق العربى تصفيقا له . واعجابا به . وشعرت من سياق التحقيق أن الادلة تكاد تمسك بخناقه . وكأن ذلك الشعور قد بان على وجهى فانه لم يكد يلتفت الى حتى لمعت عيناه بالدموع .

بكى النجم الذى قام مجده المسرحى على ادخال المرح الى نفوس الآلاف من النظارة .

لقد كان كل مايحيط به يختلف عن « الجو » الحبيب الذى اعتاده : «أنوار القدم » التى توجه الى وجهه من أسفل خشبة المسرح حل محلها مصباح صغير يتدلى من السقف ، وأصباغ « الماكياج » التى كانت تكسب قسماته رونقا خاصا استحالت الى شحوب يثير الفزع، والاثاث الذى يهيىء زينة المسرح ويتغير من فصل الى آخر اختفى ، ووجد نفسه وسط أربعة جدران سود من جدران السجن ، والجمهور المعجب الضاحك تلاشى ، ولم يعد يصله بالعالم خارج السجن الا وكيل النيابة الذى يبدو من أسئلته أنه يمهد الطريق لانزال العقاب الصارم .

لقد حاول الممثل النابغ أن « يمثل » دور البرىء المتجلد ولكننى أحسست بأن قواه ستخونه .

لاشك أن هذا الدور الذى « لعبه » الليالة أمام وكيل النيابة هو أشق دور لعبه فى حياته (١)

***

**نوفمبر سنة ١٩٣٤**

اتصل بى مكتب النائب العام أمس وطلب منى الحضور لمقابلة النائب اليوم .

ماذا حدث ؟

ان ماجرى فى بضعة الشهور الاخيرة لايبعث الاطمئنان الى نفسى، فقد قبض على أحد أمراء الاسرة المالكة وظل بضعة أسابيع فى الحبس الاحتياطى لتهمة سياسية وجهت اليه ثم أفرج عنه ، وأحد أصحاب الصحف اليومية من النواب السابقين قبض عليه عدة مرات وعطلت جريدته والجرائد التى استأجرها بعد ذلك ، وصحفى كبير كان نائبا هو الآخر مقدم الى محكمة الجنايات فى جريمة سياسية وقضى بادانته . وعشرات القضايا الصحفية الاخرى لاتزال معلقة بين اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة .

وارتجفت وأنا استعرض فى ذاكرتى تلك القضايا . وأسرعت الى مجموعة الاعداد الصادرة من مجلتى « الجامعة » ومن مجلة أخرى أصدرتها منذ أواخر العام الماضى وهى مجلة « القضاء المصرى » وظللت ساعات أنقب فى كل صفحة وكل مقال وكل خبر ، بل وكل سطر وصورة فلم أجد شيئا يؤاخذ عليه .

ولكن لماذا يستدعينى النائب العام اذن ؟

لم تزل حيرتى منذ علمت خبر استدعاء النائب العام لى الى أن قابلته اليوم .

ولشد ما ذهلت عندما وجدته يقابلنى ببشاشة مغالى فيها ، ويسألنى فى رقة عن عملى القضائى فى المحاماة . وعملى الصحفى . ثم فتح العدد الاخير من مجلتى « الجامعة » وأشار الى خبر كنت قد نشرته فيها عن القضية التى رفعتها النيابة العامة على رئيس تحرير جريدة « السياسة » بتهمة القذف فى وزير الاشغال السابق . ونص الخبر هو :

---

(١) حكم في خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ بادانة المثلين وحبس كل منهما ثمانية عشر شهرا وتغريم كل منهما ثلثمائة جنيه .

« اكثرت الصحف اليومية والاسبوعية فى الاسبوع الماضى من التحدث عن موقف أستاذنا الكبير النائب العام من قضيتى « نزاهة الحكم » المرفوعتين على رئيس تحرير زميلتنا « السياسة » وليس لمحرر هذا الباب أن يتعرض للناحية السياسية من هذا الموضوع ، ولكنه ينتهز الفرصة لكى يدلى لقرائه ببعض المعلومات الاجتماعية التى قد يجهلها الكثيرون .

فالاستاذ النائب العام هو ثانى دفعة ليسانس الحقوق التى تخرجت عام ١٩٠٦ »

وأشار النائب العام الى هذه الفقرة من الخبر وقال لى :

ـ هذا خطأ فأجبته فى لهجة الواثق وقد اطمأن قلبى الى سبب استدعائى .

ـ ولكننى أخذت هذا من البيان الرسمى الذى أصدرته كلية الحقوق نقلا عن سجلات الكلية منذ انشائها .

ـ أجل ولكن هذا البيان الرسمى نسى شيئا ، فان مدرسة الحقوق عندما كنت طالبا بها كانت تنقسم قسمين : أحدهما يتولى التدريس فيه أساتذة انجليز بالانجليزية ، والآخر يتولى التدريس فيه أساتذة فرنسيون بالفرنسية . ولكن طلبة القسمين يؤدون امتحانا واحدا ، والترتيب فى النجاح على حسب مجموع الدرجات فى القسمين معا فأنا ثانى الناجحين فى القسمين ولكننى أول الناجحين من القسم الانجليزى .

واسترحت ثم ابتسمت !

ان منصب النائب العام لدى المحاكم الاهلية ، الذى يتحكم صاحبه فى الدعوى العامة من أقصى حدودنا فى أسوان الى شاطىء البحر الابيض المتوسط والذى يخضع له مئات من رؤساء النيابة ووكلائها ومساعديها ومعاونيها وكتبتها ، هذا المنصب الخطير الهام يعتبر « تتويجا » نهائيا لحياة قضائية طويلة حافلة بالترقيات ومع ذلك فان شاغله يود أن يذكر عنه أنه « أول » الناجحين بالقسم الانجليزى بليسانس الحقوق منذ ثمانية وعشرين عاما وان كان السجل الرسمى لكلية الحقوق يؤكد أنه ثانى الناجحين فى الليسانس !

***

## سبتمبر سنة ١٩٣٥

يقول المفكر الاميركى صمويل جونسون : « اذا لم يزد الرجل عدد أصدقائه كلما تقدم به العمر فانه سرعان مايفاجأ بأن يجد نفسه وحيدا . ان الرجل يجب أن يجرى تجديدا مستمرا فى صداقته للناس » (١) ولا أظن أن هذا الكلام ينطبق على مهنة أكثر من انطباقه على المحاماة .

كنت أتناول الشاى بعد ظهر أحد أيام الشهر الماضى عند سيدة مثقفة من أسرة مسلمة عريقة فى عوامة راسية الى جانب شاطىء النيل الايمن بالجزيرة . وقد تحدثت الى فى أثناء الشاى عن قضية كانت منظورة أمام محكمة القنصلية الانجليزية بالقاهرة بينها وبين زوجها وهو ضابط سابق فى سلاح الطيران الانجليزى اعتنق الاسلام لكى يمكنه الزواج من تلك السيدة باعتبار أن زواج المسلمة بغير المسلم باطل طبقا لاحكام الشرع الاسلامى ، ثم أراد الزواج بسيدة مصرية مسلمة أخرى فطلق الزوجة الاولى مستعملا فى ذلك حقه كمسلم . ولكن القنصلية الانجليزية ، وهى التى تحكم فى الاحوال الشخصية بين الزوجين باعتبارهما انجليزيين برغم اسلام الزوج ، لم تعترف بهذا الطلاق . وان اعترفت به المحاكم الشرعية المصرية التى تحكم فى الاحوال الشخصية بين المسلمين فى مصر . وحضر هذه المناقشة محام سورى أمام المحاكم المختلطة قدمته الى صاحبة « العوامة » فلم نكد ننتهى من الشاى حتى انتحى بى جانبا وحدثنى عن قضية جنحة مباشرة رفعتها سيدة روسية تربطها صداقة بزميل له من المحامين اليونانيين أمام المحاكم المختلطة على ثلاثة أخوة من الاثرياء تتهمهم فيها بأنهم أنشئوا شركة زراعية ساهمت فيها تلك السيدة الروسية بجزء من رأس مالها ، ثم اتضح لها أن أولئك الاخوة الثلاثة لم يسجلوا عقد شراء الاراضى الزراعية التى نشروا فى الصحف العربية والافرنجية أنها رأس مال الشركة باسم الشركة ، بل ظلت مسجلة باسم أحدهم ، واعتبرت السيدة الروسية ذلك جريمة نصب . وطلب منى الزميل السورى أن أتولى الدفاع عن تلك السيدة الروسية وحددنا موعدا للمقابلة فى اليوم التالى .

وقد حضر الزميل السورى فعلا الى مكتبى فى اليوم التالى ومعه زميله اليونانى وسلمنى أوراق قضية السيدة الروسية ضد الاخوة الثلاثة الذين تتهمهم بانشاء شركة وهمية .

---

(١) If a man does not make new acquantainces as he advances through life, he will soon find himself alone. A man must keep his friendships in constant repaire — Dr. Samuel Johnson.

وتردد المحامى اليونانى على مكتبى ، كما ترددت أنا على مكتبه لاعداد الدفاع فى قضية صديقته الروسية ، فالتقيت عنده بأمير من آل عثمان المقيمين فى مصر منذ انشاء الجمهورية التركية والغاء الخلافة، وعلمت أن سيدة تركية هى أرملة أحد كبار أصحاب الاراضى الزراعية فى الوجه البحرى ـ وهو نفس الثرى الذى كان ابنـــه الأكبر زميلا لنا فى كلية الحقوق وأشرت اليـــه فيما كتبته عن شهر نوفمبر سنة ١٩٢٦ ـ قد أبلغت ضد ذلك الامير التركى بأنه اشترك مع رسام تركى وسائق سيارة ابنها فى افساد أخلاق ابنها بأن صحبوه الى احدى ملاهى القاهرة الليلية الراقصة وأجلسوه الى جانب راقصات ذلك الملهى . وكلفنى الامير التركى الحضور عنه فى ذلك التحقيق .

وتطور التحقيق فى هذه القضية فقيدت الحادثة جناية باعتبـار انه قد اقترن بها ظرف من الظروف المشددة ، وهو أن أحد المتهمين خادم بالاجرة عند المجنى عليه ، واهتمت بها الدوائر القضائية ، والاسر المصرية الثرية الكثيرة التى تربطها بقرين الشاكية ووالد ابنها صلات نسب ومصـــاهرة ، ووكلت الشـاكية ـ وقد ادعت فى تحقيق النيابة بالحق المدنى ـ عنهـــا محاميا من النواب البارزين كان الى عهـــد قريب وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية (١) ، كما وكل الامير التركى عنه وزيرا سابقا من وزراء الحقانية تولى هذه الوزارة عدة مرات ومستشـــارا سابقا من مستشارى محكمة الاستئناف . فأصبحنا ثلاثة محـامين عن المتهمين .

وتلقى كل منا أمس صباحا اخطارا من وكيل نيابة السيدة زينب بتحديد الساعة الخامسة مساء للتحقيق ، فاجتمعنا فى هـذا الموعد بغرفة ســكرتير النيابة بعـد أن قيل لنا ان وكيل النيابة مشغول فى تحقيق آخر .. وطال الانتظار .. وسألت زميلا لى من المنتظرين معنا فى غرفة سكرتير النيابة .

ـ ماهو التحقيق الخطير الذى يصرف وكيل النيابة عن بدء تحقيق فى جناية يعلم أن المحامين الحاضرين عن طرفى الخصومة فيهـــا بينهم وزير سابق ووكيل سابق لوزارة الحقانية ومستشار ســـابق . مع أنه حدد الموعد بنفسه ؟ ـ فأجابنى :

ـ لقد سألت فعلمت أن التحقيق الذى يجريه الآن لا يعدو جنحة تعد على موظف فى أثناء تأدية وظيفته ! فقلت محتدا :

ـ اننى أرى أن يحتج المحامون المنتظرون فى غرفة سكرتير النيابة على تصرف وكيل النيابة ، فابتسم الزميل وقال :

---

(١) اختير فيما بعد وزيرا للعدل مرتين .

– أترى من اللياقة أن تقترح الاحتجاج وأنت أصغرهم سنا وأحدثهم عهدا بالمحاماة !

فسكت ٠

وبدأ التحقيق فى الساعة السادسة فسمعت أقوال الشاكية وهى والدة المجنى عليه الذى اتهم موكلونا بافساد أخلاقه وكانت تتحدث العربية بصعوبة ، ومن بين ما قررته أنها أنكرت صفة « الامارة » عن الامير التركى فى سخرية لاذعة قابلها الامير بالصمت ، فلما انتهت أقوالها وسمعت أقوال عمة المجنى عليه نشبت مناقشة باللغة التركية بينها وبين الامير فلم نشعر الا وهو يهب واقفا ويطلب أن يثبت وكيل النيابة فى محضره أن الشاكية قد خاطبته بألفاظ لا توجه فى اللغة التركية الا لاعضاء الاسرة المالكة ٠

والتفت وكيل النيابة الينا ، ليس فينا واحد يعرف اللغة التركية حتى يشهد أى الطرفين محق : الامير أم أرملة الثرى الراحل ؟

وتوالى سماع الشهود : سيدات من الاسرة التى كانت مالكة فى تركيا قبل انشاء الجمهورية ومن أرقى الاسر المصرية ، وامتلأت غرفة وكيل النيابة التى اعتادت أن تحتشد كل يوم باللصوص والمتشردين بشذا العطور الفرنسية الثمينة ، وامتد التحقيق الى الساعة الرابعة صباحا وبان الاعياء على الوزير السابق والمستشار السابق ، ولما استدعى المجنى عليه لسماع أقواله وهو شاب لم يبلغ الثمانية عشر عاما ووجه اليه المحقق السؤال الآتى :

« س ـ الامير ، والرسام ، وسائق سيارتك ، متهمون بافساد أخلاقك فما قولك ؟ أجاب :

ـ اننى لم أسهر فى حياتى خارج منزلى الى الساعة الرابعة صباحا الا اليوم بطلب من حضرة وكيل النيابة فهل تسمحون لى أن أسأل أيهما أكثر افسادا للأخلاق : السهر الى منتصف الليل أو الى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى ؟»

وارتفعت ضحكات الذين كانوا يتثاءبون فى غرفة وكيل النيابة ٠

***

**يوليو سنة ١٩٣٦ :**

عندما رأيت الليلة على ظهر الباخرة المصرية « كوثر » التى تقلنا من الاسكندرية الى مارسيليا مدير جامعة القاهرة ينحنى فى احترام رشيق ليقبل أطراف أنامل السيدة الفاضلة قرينة رئيس الوزارة المستقيل ،

وهو أحد العمداء السابقين لكلية الحقوق ، ليحييها تحية المســـــاء قبل انصرافها الى غرفتها وقد حملت كتابا فرنسيا ضخما عن الشاعر الالمانى « جيته » يتبعها زوجها ، عندما رأيت ذلك احتشدت فى خيالى الذكريات ٠

فى عام ١٩٠٠ أصـــدر المرحوم قاسم أمين المســـتشار بمحكمة الاستئناف الاهلية كتابه « تحرير المرأة » وقد تولت نشره « دار الترقى للطبع والنشر » التى كان يديرها أبى الذى أخبرنى أن عدد نسخ الطبعة الاولى لم يزد على ألف ظلت فى السوق عدة أعوام قبـل أن تنفد ٠ وكان والد قرينة رئيس الوزارة المستقيل اذ ذاك مستشارا فى محكمة الاستئناف يجلس الى جانب مؤلف « تحرير المرأة » وكان المستشارون من زملاء المؤلف يخالفونه فى آرائه الاجتماعية التى كانت تبدو اذ ذاك كانقلاب اجتماعى خطير الى حد أن بعض أنصار المؤلف أصدروا جريدة أطلقوا عليها اســم « السفور » ، كأن سفور المرأة المصرية وخروجها الى الطريق بدون قناع يحجب وجهها حدث يســـتدعى الترويج له ! وكان والد قرينة رئيس الوزارة الذى تقله الباخرة نفسها معنا معروفا بشدته المتناهية فى الدفاع عن وجهة نظره ، فعرفه المتقاضون بذلك ٠ وكان مجرد ذكر اسمه يثير الرعب فى صدورهم ٠

وتلفت حولى على الباخرة فوجدت « محمد طلعت حرب » عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة التى تملك هذه الباخرة وتذكرت أنه عندما صدر كتاب « تحرير المرأة » كان أسرع المعـــارضين لآراء مؤلفه فى اذاعة تلك المعارضة ، فذهب الى أبى وكلف دار النشر التى أصدرت «تحرير المرأة» نشر كتاب أسماه « الرد على تحرير المرأة » ٠

وأصـــبح الرجل الذى ناوأ تحرير المرأة يدير عدة شركات مصرية تبدو فيها المصريات سافرات ، لا حجاب على الباخرة « كوثر » وغيرها من بواخر شركة مصر للملاحة البحرية٠ ولا حجاب أيضا فى شركة مصر للتمثيل والسينما التى تتولى اخراج قصص سينمائية مصرية ، كما أن شركة مصر للغزل والنسيج تتولى انتـــاج ثياب المصريات ولكنهـــا لا تنتج أحجبة لوجوههن !

وتذكرت ما كتبته فى هذه اليوميات خلال شهر يونيو سنة ١٩٣٠ عن اشتغال رجال القـانون بالادب والمسرح والفلسفة والاجتماع ٠٠٠ ان « قاسم أمين » من رجال القانون وقد تزعم دعوة الى أكبر اصلاح اجتماعى شهدته مصر فى تاريخها الطويل باصدار كتاب « تحرير المرأة » ٠ وأبى الذى تولى نشر ذلك الكتاب من رجال القـــانون وقد التهم مشروع « دار الترقى للطبع والنشر » كل ما ورثه عن أبيه ٠ فلم يجـــد بعد أن خابت آماله فيه الا المحاماة تفتح له صدرها ٠

ليون·· فى الطريق الى باريس ·· قرأت كتاب « عظمة وذل الحياة القضائية » Grandeur et Servitude Judiciaires للاستاذ ده مونزى De Monzie وفى هذا الكتاب فصل عن اشتغال المحامين بالسياسة جدير بأن يسجل بعضه فى هذه اليوميات !

فمنذ نشأ النظام النيابى فى فرنسا والمحامون يحتلون مقاعد البرلمان ، ففى عام ١٧٨٩ كان عدد المحامين النواب مائتين وسبعة عشر محاميا من مجموع النواب وعددهم ستمائة · وبعضهم يزعم أنه ضحى فى سبيل اشتغاله بالسياسة « بزبائن » مكتب المحاماة · مع أن هذا المكتب لم يكن له وجود قط ! ولكن معظم المحامين الذين ينتخبون نوابا أو شيوخا يستمرون فى مزاولة مهنتهم دون خشية اهمال واجبهم النيابى ·

وقد كتب اميل ده سانت أوبان Emile de Saint-Aubin فى عام ١٩١٠ يقول : « ان المحامى السياسى يشق لنفسه فى مهنته طريقا خاصا· ونفسية خاصة · وطرازا خاصا(١) » وقد بحث عن علاج للشكوى المرة من الجمع بين المحاماة وعضوية البرلمان فقرر « العلاج ؟ لا أرى الا علاجا حاسما واحدا · وهو تحريم الجمع بين العملين ، فللمحامى أن يرشح نفسه ولكن لا يجوز له مزاولة المحاماة بعد انتخابه · فاذا صح أن تدهور الاخلاق فى الوسط القضائى يعود الى ما فى طبيعة الاخلاق السياسية من فساد فمن الافضل أن يشطب عن أسماء المحامين الذين ينتخبون فى المجالس التشريعية أو البلدية · أو يحاولون أن يفوزوا بمقاعد فيها » ·

وقد دعا الى فصل سنبلة القمح القضائية الطيبة من عشب الحياة السياسية السام ، فان المحامى الشاب يبدأ بتحريض العمال على أصحاب رءوس الاموال فى مستهل حياته القضائية · فاذا أصبح رجلا من رجال السياسة دافع عن أصحاب رءوس الاموال ضد العمال · وأخيرا اذا غدا محاميا كبيرا ناضجا حصر همه فى العمل لجمع رأس المال »

وقد وصف جورج كلارتى Georges Claretie المحامى السياسى بأنه محام أخرس ، وفسر ذلك بأنه لا يعمل الا خفية ، فهو يزاول مهنته دائما فى جلسة سرية · وبصوت خافت عن طريق التآمر همسا ملتجئا الى التوسل والضغط والوعيد ، وعلى وجه العموم الى نفوذه كعضو فى الهيئة التشريعية بسبب عدم توافر الكفاية الفعلية التى تؤهله للنجاح فى عمله كمحام ·

وقد ذكر المؤلف أن النقيب « باربو » قال له ذات يوم : « ان المغامرة

---

(١) Il crée une carrière, une psychologie, un type.

فى الحياة السياسية ستغريك يوما على الاندماج فيهـــا ، فاستمع الى نصيحتى : كن محاميا مهما حدث لك ، لان فى تمسكك بهذه المهنة ابقاء على خلقك ، ولكن اذا حدث أنك تسببت فى ترقية قاض فلا تترافع بعد أمامه أبدا ، لأنه سيثأر من القضية التى تترافع فيها للذل الذى يمكن أن يشعر به كلما تذكر أنه رجاك أن تتوسط له فى الحصول على الترقية !» ٠

ومع كل ذلك فهناك محامون ليسوا أعضاء فى الهيئة التشريعية ومع ذلك فان لهم نفوذا فى الحياة القضائية ، فان هنرى روبير الذى أخرج من السجن أجيالا متعاقبة من القتلة استطاع أن يخرج من النسيان قضاتهم الذين طال صبرهم فى انتظار الترقية ، وموريس بيرنار كان يطمئن اليه أعضاء النيابة أكثر من اطمئنانهم الى الاربعين من الوزراء السابقين المقيدين بجدول المحامين أمام محكمة باريس ٠

ولعل من أعجب ما تضمنه هذا الكتاب نصيحة تقدم بها المؤلف الى المحامين تحت التمرين اذ قال :

« أيها المحامون الناشئون الذين تحلمون بالسلطة المغالى فيها ٠٠ أرجوكم أن تعدوا قوائم الطعام فى حفلات الاستقبال التى ستقيمونهـــا بمنازلكم فى المستقبل بدلا من أن تعدوا برامجكم التى ستتقدمون بها الى الناخبين فى المعارك الانتخابية ٠ ان مائدة الطعام تمهد السبيل الى كل شىء وستحضر لكم كل الناس ٠ ان المستقبل فى الحياة « البورجوازية » يتقرر على المائدة ٠ كل ما هو مطلوب منكم أن تتخيروا مدعويكم ٠٠ كعضو فى « الاكاديمى » ٠ ودوقة ٠ وضابط كبير من ضباط الجيش ٠ وأربعة من رجال القضاء ، اثنين من الشبان واثنين من الشيوخ ٠ خمسة أو ستة زملاء من المحامين تختلف ظروف الواحد منهم عن ظروف الآخر بيئة ومكانة بقدر الامكان ، لكى يوجدوا حول رجال القضاء المدعوين جوا من الاعتزاز، وحولكم جوا من الشهرة الوهمية » ٠

اننى أسجل هذه الآراء بدون تعليق ٠ قد يكون بعضها صحيحا وقد ينطبق بعضها على الحياة القضائية والسياسية فى فرنسا دون مصر٠ كل ما أشعر به الآن أن جهودا عدة يجب بذلهـــا فى مصر لخلق الحياة الاجتماعية فى الوسط القضائى ، الحياة التى يحس فيها القاضى وعضو النيابة والمحامى خارج دار المحكمة أنهم أبناء أسرة واحدة ٠

***

**أغسطس سنة ١٩٣٧ :**

بودابست ٠٠ فى الطريق الى برلين ٠٠

عدت الى فندق « رويال » بشارع اليزابيث منذ برهة أحاول النوم فلا أفلح ٠ لا أكاد أصدق ما رأيت وما سمعت الليلة ٠

لقد ذهبت لقضاء السـهرة فى ملهى « باريزيان جريل » بجزيرة « مرجريت » التى تتوسط نهر الدانوب ٠ هو بلا شك أفخم ملاهى العالم، ولم أكد أجلس الى جانب احـدى الموائد القريبة من حلقة الرقص وأدير بصرى أتفحص من حولى حتى دهشت ، فاننى رأيت فى احدى المقـاصير وجه فتاة لم يكد يقع بصرى عليها حتى أيقنت أننى رأيتها من قبل ، فلما عدت أشخص اليها تذكرت ، كانت هى بعينها «م٠و» الراقصة الانجليزية ذات الشعر الاحمر التى التقيت بها فى باريس صيف العام المـاضى ، قدمها الى ملاكم مصرى نال بعض بطولات رياضية شجعته على السفر الى أوروبا فأقام له بعض المنظمين مباريات عدة مع الملاكمين الانجليز فى لندن وفى غيرها ٠ ونشرت الصحف الانجليزية صوره فى أبوابها الرياضية ٠ وهو شاب وسيم الطلعة ٠ مهيب الطول ، فلم يلبث أن أصبح محل اعجاب الكثيرات من الفتيات الانجليزيات فى بعض الاوساط ٠ وأحبته احداهن فارتبط معها بعلاقة دامت بضعة شهور ٠ ثم عاد الى باريس ليقوم ببعض مباريات مع ملاكمين فرنسيين ٠ ولمـا طالت غيبته أرسلت اليه الفتاة الانجليزية بضع رسائل لم يجب عنها ٠ واتضح أنهـا كانت قد أفهمت أسرتها أنه خطيبها ٠ وأنه نكث وعده وغادر انجلترا هربا من الوفاء به ، ففوجىء ذات يوم بقدوم شقيقة تلك الفتاة الى باريس ، قدمت خصيصا لتستحثه على التزوج من شقيقتها الصغرى ، أو تثأر لها منه !

حكى لى صديقى الملاكم هذه القصة فى حديقة فندق « شاتوبريان بالزاك » بشارع بالزاك فى حى « الشانزيليزيه » بباريس ذات يوم من أيام شهر يونيو من العام المـاضى ٠ وكان مضطربا ٠ يلتمس مشورة المحامى فسألته :

ـ أوعدتها بالزواج ؟

فأجاب :

ـ لا ، ولكن يبدو أنها توهمت ذلك بعد أن طالت صداقتنا

ـ هل أنت على استعداد للتزوج منها ؟

ـ لا ، اننى مصمم على ألا أتزوج الا مصرية ، فقد سافرت الى أميركا وعشت فى انجلترا وفرنسا ، وأنا أعرف أن الاجنبية لن تسعد اذا عاشت مع أسرتى ، كما أننى لن أسعد معها ٠

وبعد قليل أقبلت الشقيقة التى غادرت انجلترا لتعود لأختها بزوجها أو لتدعها تسمع خبر الثأر منه ! كانت فتاة فاتنة الجمال ، حمراء الشعر ، عصبية المزاج على خلاف الانجليزيات • فقدمهـــا الى صديقى الملاكم ، وتحدثنا على انفراد فى الموضوع الذى قدمت من أجله ، وفهمت منهـــا أنها يخيل اليها أن زواج الملاكم المصرى بشقيقتهـــا أبدى لا يمكن فصم عراه ، فقلت لها وقد تأثرت من الدموع التى ترقرقت فى عينيها :

ـ ان الزواج الذى تنشدينه ســـيعقد فى القنصلية المصرية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية التى يدين بهـــا الزوج ، وهى شريعة الدولة الاسلامية التى ستكتسب شقيقتك جنسيتها بمجرد الزواج ، ولذلك أجد من واجبى لمصلحة شقيقتك قبل غيرها أن أخبرك بأن هذا المصرى اذا تزوج شقيقتك وهو شاعر بأن هذا الزواج مفروض عليه فرضا ، أو اذا تبين أن هذا الزواج سيثير فى وجهه متاعب بعد عودته الى مصر ، فانه يستطيع فى أى وقت شاء أن يستعمل حقه فى تطليق شقيقتك •

ولما استفسرت منى عن ذلك أفهمتها أن الطلاق يتم عندنا دون أى اجراء قضائى على خلاف الحال فى البلاد البروتستانتية أو الارثوذوكسية•

واقتنعت الانجليزية ذات الشعر الاحمر ، وشكرت لى نصيحتى ، ثم تناولت معنا العشاء فى الفندق •

وعلمت بعد أيام أنها اشتغلت فى ملهى « الفولى برجير » المعروف بباريس فى عمل ثانوى كمكملة لمجموعة الراقصات Comparse لقاء أجر تافه ، وعدت الى مصر فلم أسمع بعدئذ شيئا عنها الى أن رأيتها فى ملهى « باريزيان جريل » ببودابست •

واستدعيت مدير الملهى وسألته عنها ، فأخبرنى أنهـــا نجم الملهى المجرى الكبير ، وأنها تتقاضى أجرا ضخما ، وأن نجاحها أغرى صاحب الملهى على مد عقدها الى آخر سبتمبر •

ولما دعوتها لتناول العشاء معى علمت منها أنها مرتاحة الى عملهـــا الفنى ، وأن اشتغالها بملهى « الفول بيرجير » بباريس هو الذى مهد لها سبيل المجد والشـــهرة ، وسألتنى عن صديقى الملاكم ، فتنبهت اذ ذاك وسألتها بدورى عن شقيقتها ، وسرنى أن أعلم أنها تزوجت •

عجبا !

لو أن هـــذه الفتاة الانجليزية العصبية المزاج قد نفذت ما غادرت وطنها معتزمة أن تفعله وهو الثأر من الملاكم المصرى لكان مقرها الآن مكانا آخر غير ذلك الملهى الفخم الذى تنعكس أنواره على ميـــاه الدانوب •

ولارتدت غير ذلك الثوب الازرق الرائع الذى أسفر عن تكوينها البديع ، ولسمعت غير « فالس الدانوب الازرق » الذى كانت تنساب فى رشاقة فاتنة وهى ترقص وفق موسيقاه ٠

***

**يونيو سنة ١٩٣٨ :**

يقول النقيب الفرنسى هنرى روبير : « كل جملة لا فائدة منهـــا يقولها المحامى فى أثناء المرافعة تهدد مصلحة الموكل بالخطر » (١) ٠

كنت قد قرأت ما كتبته « دائرة معارف لاروس » عن هنرى روبير قبل أن أذهب أمس الى محـــكمة جنايات مصر للمرافعة عن متهم انتدبت للحضور عنه وقد قدم الى تلك المحكمة لانه « سرق الحمام المبين بالمحضر حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بثمانى عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات وتبديد آخرها الأشغال الشاقة سنتين » ٠

وقد قرأت ملف القضية ، كان المتهم معترفا ، وكان يؤيد هـــذا الاعتراف ماض حافل : ثمانى ســـوابق فى جرائم مماثلة معظمها سرقة طيور داجنة !

وخطر لى أن أذهب الى المحكمة وأن أكتفى بطلب استعمال الرأفة : أليس المتهم معترفا ؟ أليست سوابقه شاهدة على ذلك ؟ أو ليست القضية انتدابا سخرت للمرافعة فيها بطريق « المســـاعدة القضائية » سخرت وحدى ، لان المستشارين الثلاثة الذين يكونون دائرة الجنايات وعضو النيابة الذى سيؤيد الاتهام ، وكاتب الجلسة ، والمحضر والحاجب وجنود البوليس الذين يحافظون على النظام جميعهم يتقاضون عن عملهم أجرا من الدولة ، بل حتى المتهم نفسه المحبوس احتياطيا على ذمة القضية يكلف الدولة أكله وثوبه ، الوحيد الذى يؤدى واجبه فى هذه القضية دون أجر هو المحامى المنتدب أنا !

ولكنى لم أكد أدخل الى قاعة الجلسة ، وأسأل عن المتهم فى قفص المتهمين ، ثم أتبينه متوسط العمر ، شاحب اللون تبدو على قسماته آثار فاقة مزمنة ، وترتجف أهدابه على عينين أطفأ الجوع الطويل وميضهما حتى شعرت بعطف خفى عليه ٠

وتحدثت الى المتهم قليلا عن حياته فعلمت أنه منذ أدين فى جرائمه الاولى أصبح لا يستطيع الحصول على عمل ، لان كل جهة كان يتقدم اليها

---

(١) Dans une plaidoirie, toute phrase inutile est dangereuse.

طالبا الالتحاق بخدمتها كانت تحتم الحصول على « شـــهادة خلو من السوابق » ، وهى شهادة لم يكن فى وسعه أن يقدمها !

وتذكرت أننى أحمل معى بعض احصائيات رســـمية عن مستوى المعيشة فى مصر ، وعن التعليم ، والسجون جمعتها لاعداد برنامج لاصلاح اجتماعى واقتصادى شامل سأمهد له باصدار كتاب أنوى أن أجعل عنوانه « مصر الغد تحت حكم الشباب » (١) • احصائيات لا علاقة لها بموضوع القضية ، ولكننى مع ذلك وجدتنى مسوقا بالرغـــم عنى الى أن أذكر المستشارين بأنهم قبل أن يكونوا قضاة فهـــم مصريون يحسون بآلام مواطنيهم • وبما تفتقر اليه الانظمة الاجتماعية من اصلاح وأن آخر احصاء رســـمى يدل على أن ٩٠٢٦٨٠ مصريا ومصرية يتلقون العلم فى المدارس المختلفة أى نحومليون على حين أن هذا الاحصاء يدلعلى أن السجون المصرية قد تلقت فى العام الاسبق ١٣١٦٣٨ من المصريين قضت المحاكم الجنائية بادانتهم ، وأن عدد الجنايات التى ارتكبت فى ذلك العام بلغت ٧٩٧٩ جنـاية أى بنسبة ٧ لـكل عشرة آلاف من المصريين ، وأن عدد الجنح بلغ ٢٦٧٠٤٤ وهو أكثر من ربع المليون أى بنسبة ١ر١٩٩ لكل عشرة آلاف من المصريين ، وأن علماء الاجرام يجمعون على أن هنـــاك نوعا معينا من الجرائم تدل كثرة اقترافه فى بيئة معينة على مستوى المعيشة فيهـــا ، ولا شك أن جرائم السرقة بأنواعهـــا والاختلاس وان ارتكبت فى بعض الاحيان من تأصل الاجرام فى مقترفيها الذين قد يولدون مجرمين كمـــا يذهب علماء الاجرام الا انها ترتكب فى كثير من الاحيان بدافع الحاجة أو الحرمان • أو سد سبل الرزق فى وجه المتهم •

« فماذا يعنى هذا الاحصاء الرهيب ؟ وعن أى حقيقة دامية مخيفة يكشف ؟

ان هذا الاحصاء يدل على أننا اذا كنا قد أرسلنا الى معاهد العلم فى السنة الدراسية ١٩٣٤ نحو مليون مصرى فانا فى العام التالى مباشرة هوينا الى حظيرة الاجرام بأكثر من ثلث مليون مصرى !

أترون ؟

ثلث مليـــون من المصريين يرتكبون الجنايات والجنح التى يعاقب عليها القانون فى كل عام •

ومن بين هـــذا العدد من المصريين الذين لا يزالون يتشدقون بأن وطنهم هو جنة الله فى أرضه نجد ١٠٤٤٤١ لصا ومختلسا ومتشردا •

---

(١) صدر هذا الكتاب في يونيو سنة ١٩٣٩ •

لماذا ؟

لان تسعة ملايين من المصريين والمصريات يعيشون بايراد يومى قليل. ففى مصر نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من العمـــال الزراعيين الذين يشتغلون بالاجر عند الغير ، أو يســـاعدون أهلهم فى الزراعة . أو يستأجرون قطعا صغيرة من أراضى غيرهم . وأجر كل منهـــم أو ايراده لا يزيد على ثمانين قرشا فى الشهر (١) ، ولكل منهم تقريبا زوجة يعولها وطفل أو طفلة يقل سنه أو تقل سنها عن خمس ســنوات ، فاذا وزعنا الثمانين قرشا على أسرة الفلاح المكونة من ثلاثة أفراد فان نصيب كل فرد لن يزيد على قرش واحد أى عشرة مليمات .

ان مصلحة السجون التى تضم كثيرين من المصريين الذين تدفعهم الفاقة الى الاجرام قد كلفت الدولة طبقا لاحصاء ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ الرسمى ٤٠٦ر٦٦٦ جنيها أى نحو نصف مليون من الجنيهات وهـــذا الرقم فى الميزانية المصرية يمكن أن يختفى أو على الاقل يتضاءل اذا عنيت الحكومات المصرية برفع مستوى الفلاح المصرى ومكافحة الفـــاقة التى تدفعه الى الجريمة فالسجن » .

**ثم ناشدت المحكمة** أن تذكر فى حكمها أن مشكلة مستوى المعيشة التى يحياها هذا العدد الكبير من المصريين من الخطورة بحيث تستدعى اصلاحا حاسما سريعا .

ولم أكد أنتهى حتى حدقت ببصرى الى وجوه المستشارين الثـلاثة

كنت أحس بأننى « خرجت » عن موضوع القضية . وتوقعت أن ينبهنى الرئيس(٢) الى ذلك ، ولكننى دهشت عندما رأيته يقول لى :

« ان المحكمة تشكر لك اهتمـــامك بهـــذه القضية ، وتهنئك على دفاعك فيها » .

عجبا !

اثنا عشر عاما قضيتها فى المحاماة ترافعت فى أثنائهـــا فى آلاف القضايا دون أن أتلقى تهنئة علنية من أية هيئة قضائية ، ثم أتلقى هذه التهنئة فى قضية « انتدبت » للدفاع فيها دون أجر ، وذهبت الى المحكمة لأقنع بطلب استعمال الرأفة ، وتحدثت فى أمور لا علاقة بينها وبين صميم « وقائع » القضية !

---

(١) كان ذلك قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بالطبع .

(٢) عين فيما بعد نائبا عاما لدى المحاكم الاهلية .

وعدت الى مكتبى أقرأ ما كتبته « دائرة معارف لاروس » عن النقيب هنرى روبير بعد أن علمت أن الحكم صدر بادانة المتهـــم الذى ترافعت عنه ، لقد بلغ من نبوغ هذا المحـــامى الفرنسى وتوفيقه أن اسمه أصبح مرادفا لاحكام البراءة فى كل قضية جنائية يعهد اليه بالمرافعة فيها ٠

ومع ذلك فان أشهر القضايا التى شهدت أروع مرافعاته قد قضى فيها بادانة موكليه قضية الاومباشى جوميه Jomay الذى اتهم بقتل بائعة نبيذ فى شارع « سان جيرمان » بباريس انتهت بالحكم على المتهم بالاعدام برغم الجهد الذى بذله هنرى روبير ، وقضية جبرييل بومبارد Gabrielle Bompard المرأة التى استدرجت محضرا من محضرى المحاكم الى غرفة بأحد الفنـــادق بالاشتراك مع آخر وقتلاه خنقا انتهت بالحكم بالاعدام على ايرو ، وبسجن جابرييل عشرين عاما مع الاشغال الشاقة ٠

ان حياة هذا المحـــامى النابغ والاحكام القاسية التى صدرت عقب مرافعاته الرائعة خير عزاء للمحامين الناشئين ٠

***

**أبريل سنة ١٩٣٩ :**

من أحرج المواقف التى يقفها المحامى أن يتولى المرافعة عن شخص كان قد تولى المرافعة ضده من قبل خصوصا اذا كانت القضية جنائية وكانت التهمة فى الوضعين واحدة .

عهد الى صاحب صحيفة أسبوعية واسعة الانتشار بالحضور عنه أمام احدى دوائر الجنح المستأنفة فى استئناف حكم صدر بادانته من احدى محاكم القاهرة الجزئية لأنه قذف فى حق أحد كبـــار التجار السودانيين بأن نشر فى صحيفته عدة نبذ وأخبار عن ذلك التاجر أشار فيها الى سهراته فى «الصالات» و «الكباريهات» ومجالسته للراقصات وذكر عنه فى احدى تلك النبذ ما يفهم منه أنه من أبناء الأزقة وصبيان الجزارين وأنه « يزحف زحف الكلب وقد كسرت العصـــا فقار ظهره فيعوى عواء الغابة »

وذكر فى عدد آخر من أعداد صحيفته عن نفس ذلك التاجر أنه يقوم خطيبا متطفلا فى الحفلات العامة ، وأنه يشعوذ شعوذة واضحة ، وأن خطبه فى تلك الحفلات « تقنع القارىء بتفاهتها وأنها حديث معاد وكلام فارغ » .

ووجه الى نفس التاجر فى عدد ثالث كلمة بعنوان « جليطة وسوء أدب » قال فيها له « شيئا من الذوق أيها المغرور ! » ٠

وكان حكم محكمة أول درجة قد صدر بادانة رئيس تحرير تلك الصحيفة الأسبوعية على اعتبار أنه نسب الى ذلك التاجر السودانى ـ المرموق فى الاوساط المالية والاجتماعيـة فى القـاهرة والخرطوم بنظرة تقدير ـ أمورا لو صحت لاوجبت احتقاره عند أهل وطنه .

ولكن الموكل ، وهو صاحب الصحيفة التى نشر فيها الكلام الذى اعتبره التاجر قذفا فى حقه وذكر فى اعلان الجنحة المباشرة التى رفعها أن الغرض منه استباحة أعراض الناس أملا فى أن يسعوا بعد ذلك الى استرضاء القاذفين ، أكد لى أنه لم ينشر مانشره الا بعد أن قرأ فى احدى الصحف اليومية موجزا لمحاضرة ألقاها ذلك التاجر فى القاهرة هاجم فيها بعض مظاهر الحكم المصرى فى السودان (١) وأحضر لى الموكل فقرات مما نشر من تلك المحاضرة . كما أحضر لى ما يدل على أنه ينتصر فى صحيفته لحزب دينى اجتماعى معين فى السودان . والتاجر المجنى عليه ينتصر الى حزب آخر . وبين الحزبين منافسـة عنيفـة بدت فى اسـتقبال زعيم أحد الحزبين عند قدومه الى مصر . ومحاولة الهتـاف لزعيم الحزب الآخر .

ولما اكتملت هذه المستندات لدى تبينت « الناحية العامة » من الحملة التى قام بها الموكل فى صحيفته ، وأيقنت انه ، وان استخدم بعض عبارات شاذة ، انما كان ينقد نقدا سياسيا واجتماعيا مباحا .

وترافعت فى جلسة الاستئناف على هـذا الاساس . أن الولايات المتحدة وهى أعرق فى النظام النيابى الديموقراطى من مصر لا تزال تتأثر تشريعاتها وأوضاعها الاجتماعية بالفروق بين الالوان . فليس للامريكيين السود أو الحمر أو الصفر ما للامريكيين البيض من الحقوق وأشرت الى مقـال كان قد نشره فى مجلتى «الجامعة» السـكرتير الاول للمفوضـية المصرية فى واشنجتون عن مشكلة الالوان فى الولايات المتحدة بعـد رحلة قام بها فى أنحاء تلك الولايات ودرس فى أثنائها تلك المشكلة عن كثب ، وطبع وصف تلك الرحلة على نفقة الحكومة المصرية فى المطبعة الاميرية . ولكن مصر قد ساوت بين المصريين جميعا فلم تفرق تشريعاتها وأوضاعها الاجتماعية بين مصرى أعالى النيل ومصرى مصر الشـمالية . كما لم تفرق بين الذين من أصل عربى أو تركى أو نوبى . ومن هم من أصـل حامى أو سامى أو آرى ، فالجميع أمام القانون المصرى سواء والجميـع فى وظائف الدولة المدنية والعسكرية سواء ، ولكن هذه المساواة المطلقة يجب ألا تقـابل باجتراء مصرى ينتمى الى أقليـة معينة على مهاجمة

---

(١) كان ذلك قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢

الحكم المصرى والاساءة الى التاريخ الذى يعتز به المصريون فى محاضرة علنية تلقى فى القاهرة عاصمة مصر .

وقد وفقت فى نقل القضية من الحيز الضيق الذى كانت محصورة فيه أمام محكمة أول درجة عندما كانت مجرد جنحة قذف وسب فى شخص الى الأفق الرحب الذى اتسع لبسط تلك النظريات العامة وللدفاع عن اعتبارات قومية عالية تتضاءل أمامها بعض عبارات نابية قد تفلت من الكاتب فى أثناء تحمسه فى الدفاع عنها .

وقد حكم فى نهاية الجلسة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة رئيس التحرير من تهمتى القذف والسب .

***

هذا الموكل بالذات صاحب الصحيفة الاسبوعية الذى توليت الدفاع عنه امام احدى دوائر الجنح المستأنفة بمحكمة مصر الاهلية خلال الشهر الحالى ـ قد توليت المرافعة ضده أمام دائرة أخرى من دوائر الجنح المستأنفة بالمحكمة نفسها خلال شهر يونيو سنة ١٩٣٣ .

ورجعت الى ملف القضية القديمة ، كانت قد وكلتنى فيها سيدة من أسرة قبطية طيبة هويت التمثيل المسرحى فتقدمت الى معهد فن التمثيل الذى كانت قد أنشأته وزارة المعارف العمومية . وأثارت بذلك سخط أسرتها . فلما لم تنجح فى المباراة التى أقامها ذلك المعهد لاختيار طلبته وطالباته اندمجت فى الوسط الفنى وغامرت ، فاشتغلت راقصة بأحد الملاهى الليلية .

وكانت تلك السيدة قصيرة القامة ، فبدأت الصحيفة الاسبوعية التى يديرها موكل اليوم وخصم الأمس البعيد تنشر عنها فى عدة أعداد متتالية أخبارا لا شك أن فيها خدشا لكرامتها ، واساءة الى سمعتها كفنانة ، فقد نشرت صورتها فى أحد الاعداد ، ولكنها فى العدد التالى ذكرت أنها تلقت رسالة من أحد قرائها ينعى عليها نشر الصورة ويصف موكلتى بأنها « كسحاء ، هيئتها دميمة ، ويجدر بالمجلة فى حالة عدم وجود الصور المهمة أن تترك الصفحة بيضاء ولا تضايق الناس بالاشكال الوضيعة القبيحة ! » .

وذكرت عنها فى عدد آخر فى معرض التشهير بقصر قامتها أنها « لما تسلم على الناس تقف على كرسى ! » وأن « فستانها أصله شراب!» وأن «لسانها أطول منها ! » وأنها « نصف متر والباقى لسان ! » وأنها « تنام فى علبة سجاير ! » وأنها « لما تمشى فى السكة كتفها يخبط فى الترتوار ! » .

وقد رفعت لهذه السيدة جنحة مباشرة حركت بها الدعوى العامة ضد صاحب الصحيفة الاسبوعية وترافعت فيها أمام محكمة الجنح فحكم بادانته وبالتعويض الذى طلبته • فلما استأنف الحكم الصادر بالادانة حضرت أمام دائرة الجنح المستأنفة وترافعت فى القضية ثانية ضد صاحب الصحيفة الاسبوعية وتأيد حكم الادانة بعد تعديله تعديلا طفيفا .

ان القاعة التى ترافعت فيها ضد ذلك الصحفى الى يمين الداخل الى سراى محكمة الاستئناف ، والقاعة التى ترافعت فيها منذ بضعة أيام الى يسار الداخل . فبابا القاعتين متقابلان ولا تفصل بينهما الا بضعة أمتار . ولقد كنت فى القضيتين أعتقد صحة ما أقوله :

ففى القضية الاولى كنت أشعر شعورا صادقا بأن موكلتى ضحية حملة صحفية طائشة .

وفى القضية الاخرى كنت أشعر ذلك الشعور الصادق بأن موكلى وهو خصم الأمس لم يرتكب جريمة بمهاجمته لذلك التاجر تلك المهاجمة القاسية . وان تجنى عليه باستخدام بعض عبارات مسرفة فى العنف.

وقد يتساءل الكثيرون من البعيدين عن أسرة المحاماة : « أليس مما يتعارض مع قواعد الخلق القويم أن تهاجم اليوم شخصا ثم تدافع غدا عن **الشخص نفسه ؟** » ؟

ولعل خير رد على ذلك هو ما كتبه الاستاذ شارل ليون كان Charles Lyon Caen فى مقدمة الكتاب الذى جمع فيه بعض مرافعات الكسندر ميليران عند المقارنة بين طبيعة المرافعة التى يتولاها محام فى قضية معروضة على المحاكم والخطبة التى يلقيها رجل سياسى فى حفل عام، فالخطيب السياسى يحصل على تأييد المستمعين اليه بطريقة تختلف عن تلك التى يحصل بها المحامى على حكم لمصلحة موكله ، فالمحامى يؤدى دائما دوره بأمانة وبحسن نية ما دام يتقمص شخصية موكله وما دام يجب عليه أن يختفى الى حد ما خلف موكله فيتكلم باسمه دون أن يكون ذلك الموكل حاضرا ، ودون أن يبدو أمام المحكمة على أنه «وكيل» •

المحامى يجب أن يعمل على أن ينسى المستمعون اليه شخصيته على حين أن الرجل السياسى يثبت شخصيته ويؤكدها •

المحامى بتعبير قضائى سليم غير مسئول شخصيا عما يقوله باسم موكله على حين أن الرجل السياسى مسئول بشخصه وبشرفه وبحياته عن جميع تصرفاته وأقواله •

والمحامى « يقرض » نفسه لموكله ، أما الرجل السياسى فيهب نفسه لأنصاره ومن يريد أن يكونوا أنصارا له (١)

ولقد بلغ الفرق الشاسع بين العملين الى حد أن تيير Thiers عندما أراد مهاجمة Dufaure قال عنه : انه يبدو على منبر الخطابة دائما كأنه يحمل ملف قضيّة فى يده(٢) .

وتشبيه المحامى بالممثل الذى يدرس شخصية ما ، ويستوعب خفاياها ، ويتقمصها ثم يعيش حياتها ، فيتحرك كأنها تتحرك. ويتكلم كأنها تتكلم ، هذا التشبيه ليس بدعة ، فقد ذكره النقيب هنرى روبير ذات مرة اذ قال : « نحن ممثلون نؤدى الأدوار التى تسند الينا أمام الناس بدون أن نقوم باجراء تجارب سابقة عليها » .

***

يوليو سنة ١٩٣٩ :

باريس ...

زرت اليوم محكمة الاستئناف أو « سراى العدل » كما يسميها الفرنسيون الذين أخذنا عنهم فى مصر قوانينهم وأنظمتهم القضائية ، فاسترعى نظرى تمثال بيرييه Berryer النقيب الفرنسى وقد نحته المثال شابو Chapu ليقام فى تلك المحكمة وهو يمثله مرتديا ثوب المحاماة وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة ووضع يده اليمنى على قلبه . وقد علمت أن هذا التمثال يؤدى دورا فعالا فى حياة المحامين الذين يترددون على محكمة باريس ، فقد جرت العادة أن يحدد المحامون وموثقو العقود وكتبتهم مواعيدهم أمام ذلك التمثال الذى يذكرهم بذلك الرجل الذى كان مجده مجدا للمهنة التى يتشرفون بالانتساب اليها .

وأثارت زيارتى لسراى العدل فى نفسى تطلعا الى معرفة الكثير عن بيرييه ... فاتضح لى أن ذلك التمثال المقام له فى داخل محكمة باريس ليس هو الوحيد ، اذ أن له تمثالا آخر من البرونز نحته المثال

---

(١) مقدمة كتاب Alexandre Millerand — Choix de Plaidyers للاستاذ Charles Lyon-Caen المحامى طبعة ١٩٢٢ .

(٢) A la tribune, il paraissait toujours avoir un dossier sous la main من كتاب La main الذى Raymond Poincarre أسماه Elcge de Dufaure

بار Barre وأقيم فى مارسيليا أمام سراى العدل عام ١٨٧٥ يمثله واقفا وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة الخطابة .

ان تاريخ المحاماة فى مصر حافل بالاسماء البـارزة التى وضعت تقاليد المهنة واستشهدت فى سبيلها . ومن الواجب أن تخلد ذكراهم ـ داخل سراى العدل بباب الخلق ـ كما يخلد الفرنسيون ذكرى كبار محاميهم. سيكون ذلك حافزا لشباب المحامين على الزهو بالمهنة وترسم خطى أبطالها

كما أننى أعتقد أن الواجب يقضى بتخصيص غرفة خاصة لنقيب المحامين فى محكمة الاستئناف ، كالغرفة المخصصة لنقيب المحامين فى باريس وأن يعطى النقيب سلطة خاصة فى فض مايحتمل أن ينشأ من خلاف بين المحامين والقضاة ، فالالتجاء الى النقيب أو من يحل محله من أعضاء مجلس النقابة عند غيابه ـ وان كان الخلاف نادر الوقوع بعد أن استقرت العلاقة بين الجميع على أساس من الزمالة والتقدير المتبادل ـ خير من اتخاذ أية اجراءات عنيفة أخرى .

ولم يقتصر الامر لتخليد ذكرى كبار المحامين فى فرنسا على اقامة التماثيل . بل ان الاجيال الحديثة من رجال القانون قد اشتركت فى ذلك التخليد بوضع رسائل الدكتوراه عن أولئك المحامين . فقد نشرت احدى تلك الرسائل التى كانت معدة لتقديمها الى جامعة فرنسية عن « آراء بيرييه » (١) Les Idées de Berryer وواضعها هو لويس مارشان . وكاتب مقدمتها شارل مورا المفكر الفرنسى الكبير .

---

(١) ولد بيير بيرييه في باريس عام ١٧٩٠ وتوفي عام ١٨٦٨ . وبرغم ميوله الملكية الكاثوليكية في مستهل حياته تولى الدفاع عن أنصار الجمهورية بعد أن عادت الملكيـة الى فرنسا للمرة الثانية وشهرته تعود الى القضايا التى تولى فيها الدفاع عن حـرية الصحافة ففى عام ١٨٢٦ ، تولى الدفاع عن لامنيه Lamennais الذى حوكم بسبب نشره كتاب « الدين وعلاقته بالنظام السياسي والمدنى » De la religion considérée dans ses rapports avec l'ordre politique et civil

وفي عام ١٨٣٠ تقدم الى الانتخابات العامة كملكى متطرف فانتخب نائبا ، ولمـا عرض عليه بولينياك Polignac الاشتراك معه في الوزارة رفض .

وكان بيرييه خصما عنيدا لكل طغيان ، ولذلك عارض الفكرة التى كانت سائدة في عصره عن وجوب احاطة الأسرة بهالة مقدسة . فكان يرى ، مع المحافظة على الحقوق العائلية ومع معارضة فكرة الطلاق ، أن العلاقة بين الابن وأبيه يجب أن تكون على أساس من الصداقة والود المتبادل . وكان يسمح بأن يخالف أحد أبناء الأسرة آراء غيره من أعضائها . وكثيرا ما أعلن بيرييه آراء سياسية تخالف آراء أبيه .

**أغسطس سنة ١٩٣٩ :**

باريس ٠٠ مونبارناس ٠٠ مقهى « الكوبول » ٠

قرأت فى الصحف الباريسية الصادرة صباح اليوم أن الوزارة المصرية التى كانت متولية الحكم عند مغادرتى الاسكندرية قد قدمت استقالتها وأن رئيس الديوان الملكى قد كلف تأليف الوزارة الجديدة.

الرئيس الجديد على ماهر (باشا) رجل من رجال القانون ، بل هو أحد عمداء كلية الحقوق السابقين ، وقد كتبت عنه فيما كتبته عن شهر يوليو سنة ١٩٣٦ عندما التقيت به على ظهر الباخرة التى أقلتنا الى أوروبا عقب استقالة وزارته الاولى التى حكمت مائة يوم فقط ٠

مرة أخرى يتحكم المحامون فى اقدار مصر ، وسواء رضى غيرهم بذلك أو كرهوا ، فان الواقع الذى لا سبيل الى التشكك فيه أن بين المحاماة والسياسة صلات دائمة أساسها الرضا المتبادل ، بينهما حركة تبادل وامتزاج تنفذ الى صميم كل منهما ٠ والمحامون يصرحون بأن مهنتهم خير مدرسة لتكوين الرجل السياسى بشرط ألا يحتفظ بعد اشتغاله بالسياسة الا بأطيب ما فى مهنة المحاماة من المثل العليا والخلق القويم ٠

ولكن رجال السياسة لا يجمعون على التسليم بذلك ، فمسيو رينيه فيفانى ، الخطيب الفرنسى والسياسى النابغ الذى كان متوليا رياسة الوزارة الفرنسية عندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ، يقول : « ان المحاماة هى ألد أعداء منبر الخطابة ! (١) » .

---

ومن آرائه التى تضمنتها رسالة الدكتوراه التى وضعها مارشان وهى الآراء التى أعلنها عام ١٨٣١ « في أثناء حياة الشعب الطويلة تتكون مبادىء دستوره الثابتة » .

وبعد عشرين عاما أصر على ذلك الرأى وفسره قائلا « عندما يتضح أن مبدأ ما قد حمى الشعب وثبتت صلاحيته له وأن ذلك الشعب قد تقدم في ظل قانون ما فان الواجب احترام ذلك المبدأ المنقذ وعدم تعريضه للمناقشة » .

(١) مجلة العالمين Revue des deux Mondes الاول من نوفمبر سنة ١٩٢٠.

ومن الغريب أن رينيه فيفانى René Viviani مدين بحياته السياسية الى المحاماة فقد درس الحقوق في باريس ثم بدأ الاشتغال بالمحاماة في الجزائر ولما عاد الى باريس اشتهر بالدفاع عن قضايا العمال والداعين الى حركات الاضراب . وكان يروج للآراء الاشتراكية في جريدة La Petite République

وفي عام ١٨٩٣ انتخب نائبا عن الحى اللاتينى . وكان يتخذ مقعده في مجلس النواب الى جانب جوريس Jaurés الزعيم الفرنسي الاشتراكى . وقد تولى ادارة مكتبى الاستاذين Brisson ، Waldeck Rousseau المحاميين الفرنسيين الذائعى الصيت =

والتجـارب التى أسفرت عنها تغـذية الحياة السياسية برجال القانون تقطع فى مصر وغيرها بما يعود على المجموع من خير ، فلا شك أن تكوين مسيو ميليران القانونى هوالذى أوحى اليه بسلسلة الاصلاحات الاجتماعية التى أثرت تأثيرا عظيما فى مجرى الحياة الفرنسية وقد بدا ذلك فى ايمانه بحرية المناقشـة . وبنظام التحـكيم ، ومع ذلك « فان السياسة ليست هدفا ، كما أنها على الأخص يجب ألا تكون مطلقا مهنة أو هى خدمة عامة » كما قال بحق الاستاذ فالديك روسـو المحـامى الفرنسى الكبير .

لقد تواردت هـذه الخواطر جميعهـا على وأنا جالس فى مقهى « الكوبول » عقب قراءتى لخبر استقالة الوزارة المصرية وتأليف الوزارة الجـديدة . وانطلق فجـأة صوت مزعـج من شـبه صفارة مصنع ، وسألت خادم المقهى فعلمت أنها تجـربة من تجارب صـفارات الانذار بالغارات الجوية . وهى تجربة تقوم بها السلطات الفرنسية مرة فى كل أسبوع للتحقق من صلاحية تلك الصفارات .

ان مرجل السياسة الدولية يغلى ، والناس من حولى فى هـذه العاصمة الحاشدة باللاجئين من مختلف دول العالم يتهافتون على قراءة طبعات الصحف فى لهفة كأنهم يتوقعون الحرب بين ساعة وأخـرى .

---

ـ في الوقت الذى كان يتولى في أثنـائه تحـرير جريدة « المصـباح » La Lanterne مع ميليران .

وفي عام ١٨٩٩ حمل مجلس النواب على اعطاء النسـاء حق الاشتغال بالمحاماة. وبلغ من ايمانه بقضية المرأة ومساواتها للرجل أن كان المقرر للمؤتمر النسوى الذى عقد عام ١٩٠٠ .

وفي عام ١٩٠١ بدأ المناقشة في مشروع القانون الخاص بالنقابات والجمعيـات بخطبة كبيرة قال فيها :

« ان الأديان السماوية تعزى الناس عن شقائهم بأن تعدهم بتعويض هذا الشقاء في الآخرة . وأنا أطلب منكم أن تعارضوا الاديان الارضية التى تحاول هى الاخرى أن تعزى الناس عن شقائهم وذلك بأن تضمنوا لهم سعادة أبنائهم » وهذا الرأى وان تضمن مهاجمة عنيفة ظالمة للأديان السماوية جميعها ـ الا أنه يدل على طريقته في الخطـابة ووسيلته في احداث التأثير .

وفي عام ١٩٠٦ اسـتدعاه كليمنصـو لكى يتولى منصب وزير العمـل والتأمين الاجتماعى .

وفي عام ١٩١٣ تولى وزارة المعارف العمومية في وزارة دوميرج .

وفي ١٣ يونيه سنة ١٩١٤ تولى فيفانى رياسة الوزارة . ولما بدأت الجيـوش الالمانية هجومها خطب يوم ٤ من أغسطس في مجلس النواب خطبة تفيض حماسـة قال فيها احدى جمله المشهورة وهى :

« لا لوم علينا الآن ولذلك لن يتطرق الخوف الينا فيما بعد » .

واتجه خيالى كله الى الوطن ، الى مصر التى ستواجه اكبر خطر عرفته فى تاريخها بحكم موقعها الجغرافى الدقيق اذا اندلعت نيران حرب عالمية أخرى .

ان رئيس الوزارة المصرية الجديد أستاذ من أساتذة القانون . وقد وضع أول كتاب باللغة العربية عن القانون الدولى العام ، وزعماء الاحزاب الاخرى محامون .

ولكن ...

متى نقتنع فى مصر ـ نحن المحامين ـ مع فالديك روسو الذى اشتغل بالمحاماة كما اشتغل بالسياسة ووصل عن طريقها الى رياسة الوزارة الفرنسية ـ ان السياسة ليست هدفا وليست مهنة وانما هى مجرد خدمة عامة (١) ؟

***

**فبراير سنة ١٩٤٠ :**

منذ بضعة أسابيع حضرت الى مكتبى سيدة من أصل سورى تدير ملهى من أكبر ملاهى القاهرة الراقصة وأخبرتنى ، وهى ممتقعة الوجه ، ان احدى محاكم القاهرة المركزية قد قضت غيابيا بحبسها شهرا مع الشغل والنفاذ لأن كلبها عض خادما فى المنزل المجاور لمنزلها.

ودهشت ، بل ما كدت أصدق ، فالسيدة التى أقبلت توكلنى فى القضية لها مكانة مرموقة فى الاوساط الفنية . وهذه المكانة قد جعلتها محل اعجاب وتقدير الكثيرين فى أرقى الدوائر المصرية ولا يمكن أن يقضى بحبسها مع « النفاذ » فى جنحة تافهة أساسها عضة كلب . وشهرتها تدوى فى أرجاء مصر . وصورها تغمر الصحف والمجلات وجدران الطرق . واذاعاتها و « اسطواناتها » لا تكاد تتوقف فى كل بيت وناد .

وعارضت فى الحكم الصادر بادانتها وأنا شديد الرغبة فى معرفة تفاصيل هذه القضية ، ولما أحضروا لى صورة المحضر تبينت أن هذه السيدة تملك منزلين متجاورين فى احدى ضواحى القاهرة . تسكن هى أحدهما وتؤجر الآخر لأسرة قاض من قضاة المحاكم الاهلية . وقد حدث أن أقامت

---

(١) Waldeck-Rousseau ولد في نانت عام ١٨٤٦ وتوفي عام ١٩٠٤ وقد بدأ حياته العامة بالاشتغال بالمحاماة في نانت ثم انتخب نائبا عن رين عام ١٨٧٩ . وقد انضم الى الاتحاد الجمهورى واسترعى أنظار الناس اليه بمناقشاته البرلمانية لمشروع اعادة تنظيم القضاء الفرنسي . وقد اختاره جامبيتا عام ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ وزيرا للداخلية، وعندئذ وجه الى المديرين منشورا تاريخيا لايزال يحتفظ بشهرته الى اليوم يحذرهم فيه قبول توصيات النواب .

أسرة هذا القاضى حفلة بمناسبة زفاف ابنة أخيـــه ، فرأت موكلتى من واجبها أن تقدم هدية لجيرانها ولم تجد خيرا من أن تحيى تلك الحفـــلة بالرقص فيها مع بعض أفراد فرقتها · وهو أمر لو دفع أصحاب الفرح أجره المعتاد لزاد عن أضعاف ثمن هدية قيمة ·

وبعـــد أن انتهت السيدة من أداء رقصتها وعادت الى منزلها رأى جيرانها أصحاب الحفلة أن يرســـلوا اليها نوعا معينا من الحلوى فكلفوا خادمهم حمله اليها ، واختصر الخادم الطريق فبدلا من أن يدخـل المنزل من بابه قفز السور المنخفض الذى يفصل حديقتى المنزلين المتجاورين · وعندئذ رآه كلب مالكة المنزلين وهى موكلتى فعضه · ويظهر أن الذعر قد استولى على الخادم ، فصرخ وتجمع حوله بعض المارة الذين أشاروا عليـه بابلاغ « البوليس » ففعل دون استشارة مخدوميه أصحاب الفرح ، ولمـا حرر البوليس محضره أحال الخادم الى الكشف الطبى · وتقرر له عـلاج تقل مدته عن عشرين يوما ثم قدمت القضية الى المحـاكمة فقضى بالحبس والنفاذ بعد أن اتضح أن لكلب السيدة سابقة عض أخرى !

وتقابلت بعد ذلك مصادفة مع القاضى الذى تبرعت موكلتى باحياء حفلة زفاف ابنة أخيه ، فلم يكد يعلم أننى وكلت فى القضية حتى قال لى فى ألم شديد :

ـ اننى فى غاية الخجل من هـذه الســـيدة التى تفضلت وتبرعت باحياء حفلتنا فكافأناها على ذلك بابلاغ البوليس ضدها والتمهيـد للحكم عليها بالحبس ! اننى لاأدرى كيف صدر هذا الحكم الخاطىء ·

وتركنى بعد أن رجانى أن أعمل كل ما فى طاقتى لالغاء الحكم ·

وذهبت مع موكلتى الى الجلسة المحدودة لنظر المعارضة وأنا ما زلت فى حيرة من سر ذلك الحكم القاسى الصادر بحبسها والنفاذ · ولما صارحتها بذلك أخبرتنى بأن القاضى الذى أصدر الحكم قد اعتـــاد أن يقضى بعض سهراته فى ملهى تديره سيدة أخرى ، وبين السيدتين بطبيعـة الحـــال منافسة فنية وتجارية قديمة · وتذكرت فعلا أننى رأيت الزميل القاضى أكثر من مرة فى الملهى الآخر ، ولكننى استبعدت كل احتمال فى أن يكون لترديده على ذلك الملهى أى أثر فى الحكم الذى أصدره · انه عزب ، وشاب، وهو انسان قبل أن يكون قاضيا · ولم يقل أحد أن « يترهب » القضـــاة لكى تنتفى الشبهات من حولهم !

ودخلت مع موكلتى الى قاعة الجلسة · فتطلعت اليها أنظار الجمهور وسرى الهمس باسمها · وأسرع جندى البوليس المكلف بحراســـة القاعة بافساح مكان لها وهو يكرر اسمها بصوت مسموع · وأحس القاضى بهذا

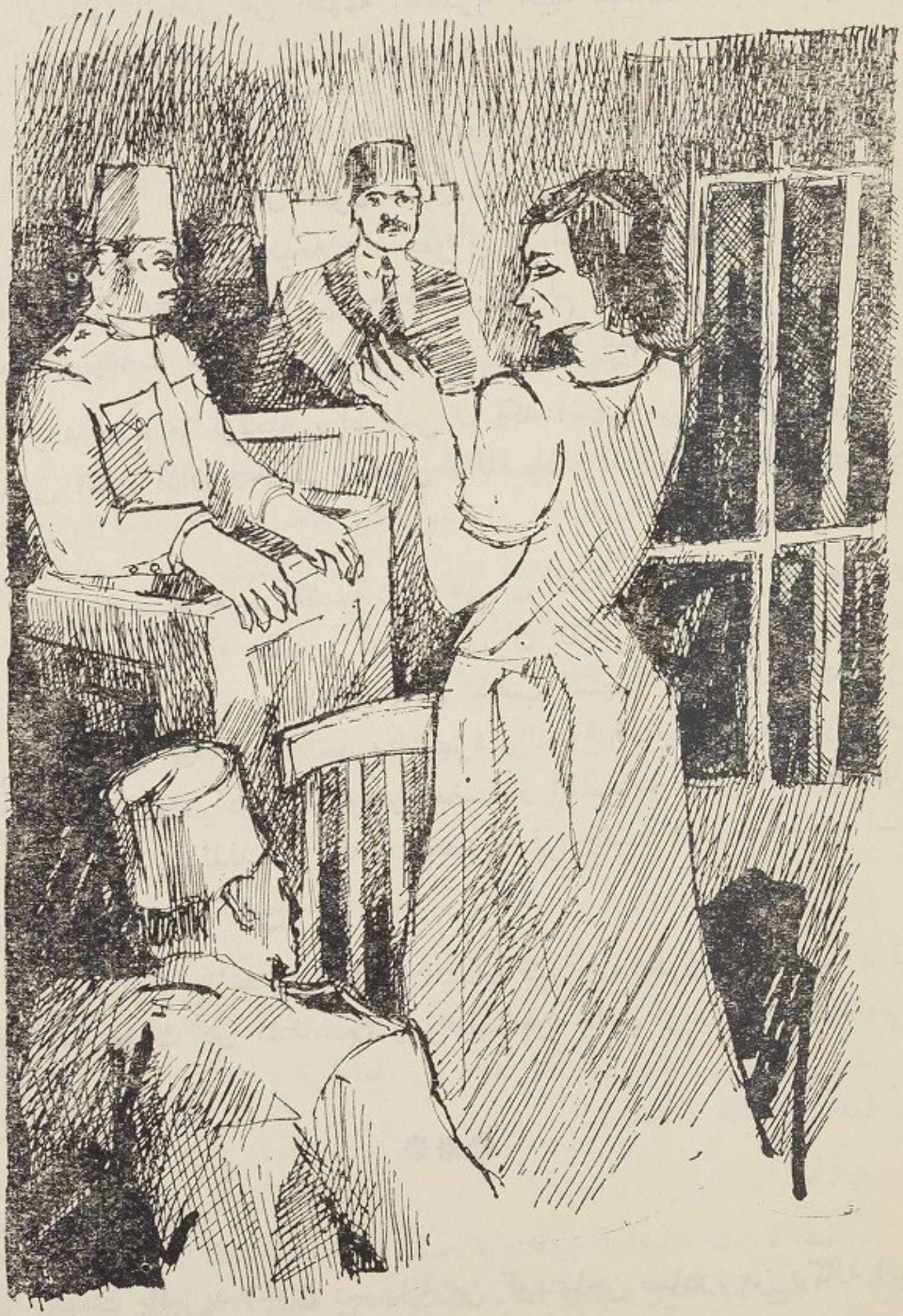

وسألها القاضى عن التهمة المنسوبة اليها ....

الاهتمام بالمتهمة · وتوقف قليلا ليقول شيئا ولكنه استمر فى نظر القضية التى كانت قد « نوديت » قبل وصولنا · فلما انتهى منها وقفت وطلبت قضيتى ووقفت موكلتى الى جانبى ·

وسألها القاضى عن التهمة المنسوبة اليها فبدأت اجابتها بأن ذكرت اسم القاضى ، عندئذ دق المنصة بيده وصاح :

ـ أنا هنا لا اسم لى ، أجيبى عن السؤال دون ذكر اسمى ·

وخشيت اذ ذاك أن تكون ظنون موكلتى التى صارحتنى بها فى الطريق الى المحكمة صحيحة ، وخطر لى أن أستعمل حقى وحقها فى رد القاضى ، فلم هذا العنف فى مخاطبة سيدة لم تعتد جو المحاكم ؟ ولكننى عدت فاستبعدت ذلك الخاطر وتدخلت للاجابة عنها · ثم ترافعت

وقد صح ما توقعته ، اذ أننى لم أكد أنتهى من مرافعتى حتى قضى القاضى الذى أدان وحكم بالحبس والنفاذ بالغاء الحكم المعارض فيه والبراءة ·

ان ملابسات هذه القضية تدل على أن الحكم الذى قضى به أول الامر انما صدر عن خطأ · ولكننى أعتقد الآن أن القاضى لم يخطىء ، وانما خيل اليه أن موكلتى قد « استكبرت » أن تذهب كمتهمة الى محكمة الجنح وهى التى تحيط بها هالة من المجد والشهرة والثروة فغابت ، وغياب هذا النوع من الشخصيات البارزة عن حضور الجلسات يمس اعتزاز القاضى بكرامة منصبه ، ولذلك لم تكد « تحضر » فى جلسة المعارضة حتى استقر الامر فى وضعه الصحيح ·

لو تذكرنا دائما أن القاضى انسان قبل أن يكون قاضيا · لهان الكثير مما يحدث بين المتقاضين ووكلائهم من جانب وبين قضاتهم من جانب آخر ·

***

**مارس سنة ١٩٤٠**

تلقيت بالبريد الجوى رسالة من كوبنهاجن صادرة من وكالة أنباء دانمركية يذكر فيها مديرها انه حصل على عنوانى من صديق مشترك أكد لذلك المدير اننى أستطيع أن أدير فرعا فى الشرق الاوسط لتلك الوكالة وطلب منى فى نهاية الرسالة أن أحدد الاتعاب التى تناسبنى ·

صديق مشترك وفى كوبنهاجن !

وأخذت أستعيد فى خيالى ذكريات الاسفار التى قمت بها الى أوروبا ·

ولم يطل تفكيرى فقد أيقنت أن ذلك الصديق المشترك هو الدكتور كنوت هانير Knut Hanner قنصل السويد فى أديس أبابا وطبيب الامبراطور هيلاسلاسى الخاص قبل غزو موسولينى لعاصمة ملكه • وقد التقيت به على ظهر الباخرة التى أقلتنى من الاسكندرية الى فرنسا فى صيف عام ١٩٣٦ • وكان ما سمعته منه عن مأساة غزو الحبشة وما نسبه الكثيرون ظلما الى عاهلها الذى سقط عرشه صريع الغزو الايطالى العاتى قد ملأ روحى اعتقادا بأن واجب المحامى لا يقتصر على الدفاع عن حقوق الافراد فى القضايا الخاصة ، بل انه يسمو أحيانا الى الدفاع عن القضايا الانسانية التى يمتد أفقها فيشمل العالم أجمع •

شاركنى الدكتور هانير وزوجته فى الطعام ثلاثة أيام على مائدة واحدة ، لم أعرف أول الامر الا أنهما سويديان فقد كانا يتكلمان أمامى بلغة غريبة فاذا أرادا أن يستفسرا عن شىء فى الباخرة « كوثر » تحدثا الى بفرنسية ركيكة تكاد مخارج ألفاظها تلهث من شدة التعب ! وكان رابعنا على المائدة رجلا ايطاليا من المقيمين فى الاسكندرية كان يعبر البحر عائدا الى وطنه • سأل السويدى مرة عن العمل الذى يقوم به فلاحظت أنه اقتصر على القول انه يشتغل بالطب وانه كان يقضى اجازة قصيرة فى القاهرة أسرع بعدها فى العودة الى بلاده •

ووصلت « كوثر » الى جنوه • وغادرنا الايطالى بحقائبه • ولشد ما كانت دهشتى عندما أقبل الى الطبيب السويدى يهمس فى أذنى قائلا :

ـ أتود النزول الى المدينة ؟

فأجبته :

ـ أجل انهم يؤكدون أن مقبرتها جديرة بالرؤية •

وعندئذ هز رأسه ببطء وتبادل مع زوجته نظرة ذات معنى وقال لى :

ـ انى أخشى اذا نزلت ألا أعود الى الباخرة •

فعدت أسأله دهشا :

ـ ولم ؟

ـ لقد كذبت عندما أخبرتك يا سيدى أننى كنت أقضى أجازتى فى القاهرة ، اننى الدكتور هانير مدير المستشفى الحكومى فى أديس أبابا وطبيب النجاشى الخاص • لقد قضيت فى الحبشة خمسة عشر عاما وهأنذا أعود الى بلادى بعد أن دخل الايطاليون أديس أبابا • لم أرد أن أخبرك بذلك لوجود ذلك الايطالى معنا على المائدة نفسها ، ان حكومة الفاشست تعلم أننى كنت كل شىء فى الحبشة ولا ينقصها الدليل على كراهيتى لها ولذلك لا أستبعد مطلقا أن يحجزونى فى جنوه اذا قدمت الاوراق التى تثبت شخصيتى •

هكذا عرفت شخصية ذلك الطبيب الذى كان يزاملنى فى السفر من الاسكندرية الى مرسيليا قبل أن نصل الى فرنسا ببضع ساعات • ولقد تحركت غريزتى الصحفية عندما اكتشفت شخصيته الى حد أننى تركت الآخرين وتعمدت أن أنفرد به •

وكان أول ما لاحظته ثورة الطبيب السويدى على المؤلف المعروف « هنرى ده مونفريد » مؤلف كتاب القناع الذهبى La masque d'or أو « النجاشى الاخير » وهو كتاب كنت قد سمعت عنه وقرأت بعض تعليقات نقدية وجهت اليه • فلما علم بذلك منى أسرع الى غرفته وقدم الى النسخة التى كان يحتفظ بها من ذلك الكتاب ولم أكد أقلب صفحاتها سريعا حتى وجدت على هوامشها تعليقات بالفرنسية كتبت بخط الدكتور هانير كان معظمها هكذا « كذب ! » « غير معقول ! » « مغالط ! » •

ولما لاحظ أننى أريد أن أستدرجه الى الحديث معى ألح فى أن أقرأ الكتاب أولا ثم أتحدث اليه • وكانت « كوثر » تسرع مقتربة الى مرسيليا لم يبق على وصولنا اليها الا عشر ساعات فعدت الى غرفتى والتهمت كتاب « ده مونفريد » التهاما حتى انتهيت منه • وفهمت أن المؤلف الفرنسى قضى فى الحبشة ثلاثين عاما وانه اتهم فى أيامه الاخيرة ببعض تهم وجهت اليه عن الاشتراك فى تجارة الرقيق والمخدرات فأصدر النجاشى أمرا بنفيه بعد أن حصل على موافقة المفوضية الفرنسية فى أديس أبابا • واستنتجت توا أن الحفيظة على النجاشى قد ألهبت صدر ده مونفريد فكتب « القناع الذهبى » ليثأر • ولم يكن قارىء الكتاب فى حاجة الى كبير عناء ليستنتج ما استنتجته أنا •

وفى الكتاب بيانات مستفيضة عن الجبن الذى ادعى ده مونفريد أن هيلاسلاسى قد اتصف به وأنه عند ما فر ليج ياسو امبراطور الحبشة السابق من سجنه كان يرتعد خوفا وانه حزم حقائبه لكى يغادر أديس أبابا مفضلا ذلك على أن يبدى أقل مقاومة • وبيانات أخرى عن جشع هيلاسلاسى فى جمع المال وعن الطيارات التى أعدها لكى تجبى له الضرائب من أقصى البلاد بعد استعمال أشد أنواع التعذيب والارهاق والتى اعتاد أن ينتظر عودتها فى شرفة قصره فى أديس أبابا ناظرا الى الأفق بنظارته المكبرة •

واسترعى نظرى فى صفحة ١٩٧ من الكتاب أن المؤلف نسب الى الدكتور هانير محدثى أنه بتر ساق الرأس آلامو ابن الرأس هايلو بناء على أمر الامبراطور لانه فكر فى التمرد عليه •

وفى الصباح التالى أسرعت الى غرفة الدكتور هانير وأخبرته أننى انتهيت من قراءة الكتاب وسألته عن الواقعة التى نسبها اليه ده مونفريد

عن بتر ساق الرأس آلامو فابتسم ثم تناول ورقة وأخذ يرسم عليها رسما كروكيا لساق رجل وقال لى :

ـ أؤكد لك أن كل ما جاء فى هذا الكتاب كذب والحقيقة ان الرأس آلامو هذا هو ابن الرأس هايلو الذى ساعد الامبراطور ليج ياسو على الفرار وليج ياسو كما تعرف كان مسجونا فى هرر بأمر الامبراطور فحاول حاكم المقاطعة الرأس هايلو أن ينتقض على سيده هيلاسلاسى بمساعدة ليج ياسو على الفرار ولكن هيلاسلاسى تمكن من اخماد الثورة ببسالة يضرب الاحباش بها الامثال لا كما يدعى ده مونفريد فى كتابه وقدم الرأس هايلو بعد ذلك خضوعه فصفح عنه وسمح بعد موته أن يتولى ابنه حكم المقاطعة الا أن الابن أراد أن يقلد أباه فأمر الامبراطور بالقبض عليه واحضاره الى أديس أبابا • وهذا ولا شك أقل ما يمكن أن يفعله ملك يريد أن يستتب النظام فى أنحاء مملكته •

وحدث بعد ايداعه سجن أديس أبابا أن طلب الرأس السجين مقابلتى فى المستشفى لانه كان يشكو ألما فى ساقه فلما حضر الى وجدت احدى ساقيه متورمة الى حد كبير • وسألته عن السبب فى ذلك فأجابنى بأنه أراد ذات مرة أن يضرب عبدا له بقدمه فأخطأه واصطدمت الساق بعمود احدى الموائد الحديدية فى قصره • وبعد أن كشفت على ساقه اتضح لى أنه لا مناص من بتر الساق ، الا أننى لم أكد أصارحه بذلك حتى قال لى « أنا أعرف أن الامبراطور هو الذى حرضك على بترساقى » فأجبته بأننى أديت واجبى كطبيب وأكدت له ان الامبراطور لم يفاتحنى فى أمره • وعاد الى سجنه وظننت أنه عدل عن قبول مشورتى الا أنه بعد بضعة أيام ألح فى الحضور الى وأخبرنى أنه يعانى ألما حادا وتوسل الى فى الحاح أن أبتر ساقه ففعلت •

ـ وما الاسباب التى أدت الى انهزام الحبشة ؟

ـ الغازات الخانقة ، ان الحبشة لم تهزمها الا تلك الغازات وأنا أؤكد لك أن هيلاسلاسى لم يترك الحبشة الا مرغما • اننى أعرف حتى اليقين بأنه تهور فى الهجوم بشخصه على صفوف الايطاليين الى حد أن قواده كانوا يجذبونه من ملابسه جذبا ليمنعوه من الاستهداف الأكيد للموت بالغاز الخانق • أوه ! انك لا تستطيع أن تتصور شجاعة هذا الرجل ومع ذلك من قال : ان الحبشة انهزمت نهائيا ؟

وظللنا نتحدث أنا وطبيب النجاشى الخاص حتى وصلت « كوثر » الى مرسيليا فحيانى وزوجته وأسرعا لكى يحزما حقائبهما • وعندئذ سألته سؤالى الاخير :

ـ أتعتزم الذهاب لرؤية الامبراطور ؟

فنابت زوجته فى الرد على :

ـ ان شخصية هذا الرجل المنكود الحظ تثير الاعجاب والتقدير ، اننى عائدة الى وطنى يا سيدى بعد خمسة عشر عاما تغيبت فيها عنه ، ولكننى متحسرة على تلك الايام التى قضيتها فى أديس أبابا • انها حقا بلاد جميلة ولا شك أن رؤيتنا للامبراطور ستذكرنا دائما بالحبشة •

ولما عدت الى مصر عامئذ • توليت فى مجلتى « الجامعة » الدفاع عن الامبراطور المخلوع • ونشرت ردا على كتاب هنرى ده مونفريد فندت فيه ما نسبه ظلما الى هيلاسلاسى • ثم جاءت الانباء بأن العلامة «جيز» Jéze أستاذ علم المالية العامة والتشريع المالى المقارن بجامعة باريس قد تولى الدفاع عن هيلاسلاسى أمام عصبة الامم عندما عرض على العصبة موضوع خرق ايطاليا لميثاقها • فلما عاد الى باريس لالقاء دروسه كان طلبته قد تأثروا بدعاية الاحزاب السياسية الفرنسية التى كانت ميالة الى التحالف مع ايطاليا • ومن ثم الى عدم فرض العقوبات التى كان مستر أنتونى ايدن قد دعا الى فرضها عليها • فقابلوا أستاذهم أسوأ مقابلة • وامتنعوا عن حضور دروسه بل وتجرأ بعضهم على رجمه بالحجارة • الى حد اضطر معه عميد الكلية الى تعطيل الدراسة فيها ، انها دائما رسالة المحامى الذى يقول عنه « لابرويير » La Bruyère : انه فى أدائه تلك الرسالة يشبه أولئك الرجال الذين بشروا بالاديان السماوية •

وانقضت أربع سنوات بعد ذلك الدفاع الذى توليته عن هيلاسلاسى مقتنعا بعدالة ما أدعو اليه • دون أن أفكر فى أجر عن ذلك •

فلما أعلنت الحرب الثانية • وأحست الدانمرك ـ وهى دولة صغيرة تشبه فى وضعها الجغرافى بالنسبة لألمانيا ماكانت عليه الحبشة بالنسبة لايطاليا ومستعمراتها الافريقية ـ بما يهددها من جارتها ، فكر صحفيوها وقادتها فى الاتصال بديموقراطيات العالم الكبرى والصغرى • وفى انشاء اتصال فكرى بين الشعب الدانمركى المسالم الوديع وبين الشعوب الاخرى التى تتمسك بمثل انسانى أعلى تدافع عنه حتى الموت •

فكانت تلك الرسالة التى تلقيتها من وكالة الانباء الدانمركية •

***

**سبتمبر سنة ١٩٤٠**

أعدت اليوم قراءة ما كتبته فى هذه اليوميات خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٥ عن السيدة المصرية التى تناولت فى « عوامتها » قدحا من

الشاى بعد ظهر ذات يوم من أيام ذلك الشهر • فقدمتنى الى محام سورى قدم الى فى اليوم التالى محاميا يونانيا • التقيت عنده بأمير تركى كان متهما بالاشتراك فى افساد أخلاق ابن ثرى من كبـــار أصحاب الاراضى الزراعية فى الوجه البحرى ، أعدت قراءة ما كتبته اذ ذاك بعد أن انتهيت من تسوية حسابات الاتعاب التى اتفقت عليها مع ابن ذلك الثرى والتى قـدرها لى مجلس حسـبى مصر ومجلس نقـابة المحـامين • فقـد بلغت قيمة هذه الاتعاب ألفين من الجنيهات عن عدة قضايا خاصـــة بابن ذلك الثرى • قضايا حسبية خاصة بحصته وقدرها نصف مليون من الجنيهات فى تركة أبيه التى قدرت عند حصرها بمليونين من الجنيهات ، وقضايا جنائية ومدنية ، نضال قضائى عنيف بين ذلك الثرى الشاب موكلى وبين والدته وعمه واخوته ومستأجرى أرضه دام نحو عامين •

لو أننى لم أذهب الى « عوامة » تلك الصديقة الفاضلة لتناول قدح الشاى بعد ظهر ذلك اليوم من أيام شهر سبتمبر عام ١٩٣٥ ما قدر لى أن أشترك فى ذلك النضال القضائى الطويل الذى شـــاءت السلطات المختصة أن تقدر أتعابه بمبلغ ألفين من الجنيهات !

***

**يناير سنة ١٩٤١ :**

حضر الى مكتبى الليلة رجل أرمنى يشتغل ببيع أوراق اليانصيب والصيرفة أخبرنى فى صوت متهدج يخنقه النحيب أن ابنه الوحيـــد قد اتهمته النيابة بتزوير أوراق البنكنوت المصرية وقدمته مقبوضا عليه الى قاضى الاحالة طالبة احالته الى محكمة الجنايات • وقدم الى الاعلان الذى تلقاه ابنه المتهم بتحديد الجلسة التى ســـتنظر فيها القضية أمام قاضى الاحالة • وأكد لى الرجل أن ابنه برىء وان زوجه تقضى ليلها ونهـــارها باكية منذ قبض على ابنها • وأنه قد هرم ولم يعد يستطيع مباشرة عمله فى غيبة ابنه •

لم يكن أمامى من ملف القضية الا الورقة الصغيرة التى تتضمن اعلان المتهم بالحضور أمام قاضى الاحالة • وكان واجبا على أن أرسل أحد موظفى المـكتب للاطلاع على محضر تحقيق البوليس وتحقيق النيابة لـكى أكون فكرة عن ظروف القضية ولكى أتمكن من تحديد الاتعاب • ولكننى ـ مع ذلك ـ كنت أعرف أننى أمام جناية تستدعى مجهودا طويلا شـــاقا أمام قاضى الاحالة ثم محكمة الجنايات • فطلبت من الأب أن يدفع خمســـين جنيها «تحت حساب الاتعاب» ولكنه بكى وأكد لى أنه لا يملك الا عشرين جنيها اقتطعها من قوت أسرته وقوته • فتأثرت لحالة الرجل ، وناديت سكرتير المكتب ثم كلفته أن يعطى الرجل ايصالا بالمبلغ بعد أن يحصـــل

منه على عشرين جنيها وأن يسلم الاعلان الذى تلقـاه المتهم فى السجن الى وكيل المكتب لكى يثبت الجلسة فى « الاجندة » ويبدأ فى الاطلاع على ملف القضية تأهبا للحضور فيها ٠

وغادر الرجل غرفتى مع سكرتير المكتب وهو يكرر كلمات الشكر٠ وبعد ثوان أقبل السكرتير بالايصال فوقعته

ولكن لم تكد تنقضى ثوان أخرى حتى هرول وكيل المكتب الى غرفتى وبيده ورقة الاعلان وسألنى :

ـ هل رأيت أوراق البنكنوت التى دفعها هذا الموكل يا أستاذ ؟

فأجبت :

ـ لا ولكنى وقعت ايصالا بتسلم عشرين جنيها ٠

ـ ان هذا الاعلان ينص على أن النيابة تتهم موكلنا مع آخرين بأنهم « اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية بأن اتحـدوا على تقليد أوراق البنك المالية التى من فئة الخمسين قرشا » ٠

ـ وما وجه الدهشة فى هذا ؟

ـ أخبرنى سـكرتير المكتب أن المبلغ الذى دفعه والد المتهم تحت حساب الاتعاب جميعه « أوراق مالية من فئة الخمسين قرشا ! » ٠

ودخل سكرتير المكتب اذ ذاك يحمل أربعين ورقة من أوراق البنكنوت وهى قيمة الايصال الذى وقعته بتسلم الاتعاب ! كلها من فئة الخمسين قرشا !

وصمم الوكيل على أن يستدعى والد المتهم وأن نرد اليه تلك الاوراق ونكلفه أن يحضر بدلا عنها ورق بنكنوت من أية فئة أخرى ٠

وعدا خادم المكتب على الدرج ينادى الرجل فلحق به فى عـرض الطريق وأحضره ٠

كان الأرمنى العجـوز هادئا ، وكانت أوراق البنكنوت أمامى أتفحصها بنظرى ٠ لم أستطع أن أقطع بأنها مقلدة ٠ ولكن وصف النيابة فى توجيه التهمة وقصرها على تقليد ورقة البنكنوت من فئة الخمسـين قرشا ٠ وتعمد والد المتهم دفع المبلغ جميعه أوراقا من هذه الفئة بالذات٠ وتخصص الجالية الارمنية بمصر فى صناعة « الكليشيهات » بل احتكارهم لهذه الصناعة ، وهى صناعة لازمة لتقليد أوراق البنكنوت ٠ كل هـذه العوامل جعلتنى أميل الى الاعتقاد بأننى ضحية جديدة من ضحايا العصابة التى اشترك فيها موكلى !٠٠

ان لم تعد الى هذا المبلغ أوراقا مالية من فئة أخرى فاننى لن أباشر القضية

وجمعت أوراق البنكنوت فى يدى ثم قدمتها الىالرجل وأنا أقول :

ـ أعد الى هذا المبلغ أوراقا مالية ، أو عملة معدنية ، مصرية أو أجنبية من أية فئة شئت الا ورقة البنكنوت المصرية من فئة الخمسين قرشا ٠

وتلكأ الرجل فى قبول المبلغ فصحت به :

ـ أليست هذه نقودك ؟

ولكنه أجابنى وهو يحاول استعادة رباطة الجأش :

ـ لا أدرى ، اننى أذكر أننى دفعت أوراقا من فئة الجنيه وخمسة الجنيهات ٠

فلم أتمالك نفسى اذ ذاك من أن أقذف بالمبلغ فى وجهه وأنا أصرخ :

ـ ان لم تعد الى هذا المبلغ أوراقا مالية من فئات أخرى فاننى لن أباشر القضية ٠

وأضاف وكيل المكتب وهو يمد يده لأخذ احدى الاوراق المالية ٠

ـ اننى أرى التحقق من صحة هذه الورقة بمضاهاتها على أوراق البنكنوت المضبوطة فى القضية ٠

ولكن الرجل أسرع فانتزع الورقة من يده ثم وضع الاوراقالاربعين فى جيبه ٠ وعاد بعد قليل بأوراق مالية تساوى المبلغ نفسه من فئات أخرى ! (١)

***

**فبراير سنة ١٩٤١**

تذكرت اليوم حادثة الرجل الأرمنى الذى وكلنى للحضور عن ابنه المتهم بتقليد أوراق البنكنوت وما دار بيننا بشأن الاتعاب التى دفعها عندما حضر الى مكتبى رجل يشتغل بتجارة الاقمشة فى أحد مراكزالوجه البحرى ليوكلنى فى الحضور عنه كوصى أمام احدى المجالس الحسبية الاقليمية ٠ وقد فهمت منه فى أثناء شرحه لتفصيلات قضيته أن خلافا شديدا قد شجر بينه وبين كاتب أول ذلك المجلس الحسبى ٠تطور الى حد أن ذلك الكاتب قد أعاد تقديم قضية الحساب المستحق على موكلى الوصى بعد أن سبق حفظ القضية بقرار من المجلس نفسه ٠ وبعد أن

---

(١) ترافعت في هذه القضية وحكم ببراءة الموكل في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ بعد أن قضي في الحبس الاحتياطى أكثر من عامين ٠ لعدم ثبوت اشتراكه في جريمة تقليد الاوراق المالية ٠ برغم أن له سابقة مماثلة ولكن حكم بادانة معظم المتهمين الآخرين ٠

صدقت وزارة العدل على ذلك القرار · ولكى يؤيد واقعة الخلاف بينه وبين ذلك الكاتب قدم لى صورة من تحقيق أجرته النيابة فى حادثةشروع فى حريق مبنى المحكمة الذى يشغل كتبة المجلس الحسبى وملفات قضاياه نمرفة منه ، فلما ألقيت نظرة سريعة على ذلك التحقيق اتضح لى أن أحد كتبة تلك المحكمة قد اختلس بعض الاموال الاميرية التى فى عهدته · وأن كاتب المجلس الحسبى وهوخصم موكلى قد شهد فى محضر تحقيقالنيابة بأنه يعتقد أن زميله الكاتب المختلس وموكلى وابن موكلى هم الذيندبروا ذلك الحريق ·

الاول ليخفى الأدلة التى تثبت الاختلاس باحراق ملفات القضايا ·

والأخيران لاخفاء ملف القضية الحسبية التى يزعم كاتب المجلس الحسبى ان مصلحة موكلى فى اخفائها ·

كما اتضح لى أيضا أن النيابة قد ألقت القبض على موكلى فى أثناء التحقيق فى حادثة الشروع فى حريق مبنى المحكمة · ولم تفرج عنه الا بعد أن ثبت أنه كان يعلم قبل الحريق بأن ملف قضيته بكل ما فيه من الاوراق قد أرسل الى جهة حكوميةأخرى فى بلدة أخرى · فحفظالتحقيق بالنسبة له ولابنه واكتفى بتقديم كاتب المحكمة المختلس الى محكمة الجنايات ·

وتناقشنا بعد ذلك فى موضوع القضية الحسبية · واتفقنا على الاتعاب فيها ما يدفع منها مقدما وما يدفع عند كسب القضية · وحررنا عقدا بذلك وقعه الموكل ووضعته فى جيبى ·

فلما أوصلته الى باب غرفتى نظر الى الجيب الذى وضعت فيه العقد الذى عليه توقيعه وسألنى :

ـ لماذا وضعت العقد فى جيبك ولم تضعه فى ملف القضية أو فى درج مكتبك خشية أن يفقد ؟

فأجبت :

ـ لن أضعه لا فى مكتبى ولا فى بيتى · بل فى مكان لا تعرفه أنت

ـ ولم ؟

فلم أستطع أن أمنع نفسى من أن أجيب مازحا :

ـ لأننى أخشى على مكتبى وعلى بيتى من الحريق اذا كسبت الدعوى ·

فلما تجهم وجهه ، أكدت له أننى موقن ببراءته من تلك التهمة التى ثبت كذبها بقرار النيابة بالافراج عنه وحفظ التحقيق. واستدعيت وكيل المكتب أمامه وكلفته حفظ العقد ، مع غيره من عقود الأتعاب الأخرى ، فى مكانها بمحفوظات المكتب .

**مارس سنة ١٩٤١ :**

حدد قاضى احدى محاكم القاهرة الجزئية عدة جلسات خاصة لنظر قضية جنحة مباشرة رفعها أخوان مصريان من أسرة عريقة من أسر الوجه القبلى يديران بعض المشروعات التجارية على رئيس تحرير مجلة أسبوعية ينسبان اليه فيها أنه قذف فى حقهما بأن زعم أنهما سينشئان فى مصر ملهى من الملاهى الراقصة المعروفة فى أوروبا وأمريكا باسم Taxi-Girls « فتيات التاكسى » وقد وكلنى الأخوان مع زميل آخر فى الحضور عنهما ، ووكل الخصم وهو رئيس تحرير المجلة محاميا من أعضاء مجلس النواب . ومن زعماء المعارضة فى هذا المجلس .

وحدث فى احدى الجلسات الخاصة أن استدعى الصحفى المتهم بعض الزملاء الصحفيين كشهود نفى ، وأخذ يوجه الى أحدهم ، وهو نجل وزير سابق من وزراء مصر المفوضين بالولايات المتحدة وقد درس الصحافة باحدى جامعاتها ، أسئلة يرمى الى أن يثبت بها أن ادارة ملهى من الملاهى المعروفة باسم « فتيات التاكسى » لا يعتبر عيبا فى أمريكا ، وقد أجاب الصحفى الشاهد على أحد أسئلة المتهم بقوله :

« وزير البريد فى الولايات المتحدة كان يملك ٢٦ ملهى من ملاهى « فتيات التاكسى » وأصبح من أصحاب الملايين ، وكان وزيرا بعد ذلك ورشح لرياسة الولايات المتحدة بدلا من روزفلت » .

واستند محامى الخصم على هذه الشهادة وأخذ يفند اتهامنا لموكله بارتكاب جريمة القذف ، وخيل الى أن القاضى قد تأثر بذلك ، ومال الى الاعتقاد بأن اقدام شابين من أسرة مصرية عريقة محافظة على ادارة ملهى تضع الفتيات فيه على أجسامهن أرقاما تشير اليهن ويتقدم الشبان الى نافذة « تذاكر » يحجزون فيها رقصاتهم مع أولئك الفتيات لا يعتبر عيبا .

وتذكرت شيئا فان الزميل محامى المتهم يمثل فى مجلس النواب دائرة من الدوائر الانتخابية القريبة من القاهرة ، وفى عاصمة هذه الدائرة ملهى يعتبر من أكبر ملاهى مصر الراقصة ، ولكننى كنت أوقن لما أعرفه عن الزميل من الاستقامة كأب وزوج والامتناع التام عن شرب الخمر والتمسك بأهداب الدين أنه ليس من رواد ذلك الملهى ، فرأيتها فرصة سانحة تخفف من أثر تحمسه فى أثناء المرافعة عن أنواع الملاهى الراقصة . والتفرقة بين « الموزيك هول » و «الكاباريه» و « التاكسى جيرل » . ووقفت أسأله وقد مثل تلك الدائرة الانتخابية التى فيها الملهى العتيد فى عدة هيئات تشريعية ، كم مرة تردد على ذلك الملهى ؟ .

وكان أمينا ، فاعترف بأنه لم يدخله الا مرة واحدة لتناول قدح من القهوة فى الصباح : أى فى الوقت الذى لا يعمل فيه الملهى وذلك فى أثناء الحملة الانتخابية !

ولكن المحكمة رأت مع ذلك أن تأخذ بوجهة نظر الزميل التقى الذى يصف حياة الملاهى . ويفرق بين أنواعها دون أن يتردد عليهـــا وقضت بالبراءة .

***

**يونيو سنة ١٩٤١ :**

الموكل مصرى يدين بديانة الأقباط الارثوذكس ، وزوجتـــه تدين بالديانة نفسها .وبعد حياة زوجية دامت نحو عشرين عاما رزق الزوجان فى أثنائها ثلاثة أولاد أعتنق الزوج الديانة الاســـلامية . وطلق زوجته طبقا لأحكام ديانته الجديدة ، ثم تقدم الى القضاء الشرعى ، وهو قضاء الاحوال الشخصية الخاصة بديانته الجديدة ، يطلب اسقاط النفقـة المقررة لزوجته المطلقة لانقضاء سنة على الطلاق ، ولأولاده منها فقضى باسقاط النفقة .

ولكن الزوجة نازعت فى صحة اسلام الزوج وتمسكت بحكم النفقة التى قضى بها مجلس ملى طائفة الأقبـاط الأرثوذوكس وهـو المختص بالفصل فى مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالمصريين من أبناء تلك الطائفة ، وأجبت على هذه المنازعة بأن فقهاء الشريعة الاسلامية أجمعوا على أن الايمـان صلة بين الشخص ومولاه ، لا يطلع عليهـا سواه ، وأن النبى كان يقبل ظاهر الاسلام من المنـافقين . وأنه ورد فى الحـديث الشريف أنه صلى الله عليه وسلم قال مستنكرا لرجل طعن فى صـحة اسلام آخر « هل شققت قلبه ؟ » . وأن أساتذة الشريعـة يرون أن الردة لها أثرها سواء كان المرتد جادا أو هازلا .

وقضى ابتدائيا لمصـلحة الزوج ، واستأنفت الزوجة الحـكم أمام محكمة استئناف مصر ، ونظر الاستئناف أمام دائرة يرأسها أستاذ سابق من أساتذتنـا بكلية الحقوق نشر كتابا عن « قضـاء الاحـوال الشخصية » . وقد استند زميلى محامى الزوجة على فقرة من ذلك الكتاب يقرر فيها رئيس الدائرة :

« أنه ان صح أن للزوج الذى اعتنق الاسلام أن يتمتع بما يجيزه الاسلام من ايقاع الطلاق ومن التزوج بأخرى فليس له أن يضر الطرف الآخر ويلزمه الوفاء بالتزاماته نحـــوه . فان كانت زوجة كاثوليكية وطلبت التفريق يلزم نفقتهـــا طول حياتها ولا يحـكم بذلك الا مجلس

طائفته السابقة . واذا أسلم الزوج وطلقها مستعملا حقه الشرعى المقرر بصفته مسلما فان لمجلس طائفتها أن يحكم لها بنفقة على زوجها وينفذ حكمه كما يجوز النظر فى الزامه بتعويض مدنى لانه خالف شريعة زواجهما » .

وبدأت فعلا أخشى على القضية ، فان رأى رئيس الدائرة واضح وقد تضمنه كتاب مطبوع يتداوله رجال القانون .

ولكن حدث بعد ذلك ان انتدب رئيس الدائرة لرياسة المحكمة العسكرية العليا ، وتولى رياسة الدائرة المستشار الذى كان عضو يمين فيها أولا ، وهو الآخر أستاذ سابق من أساتذتنا بكلية الحقوق .

ولما ترافعنا فى القضية عاد الزميل محامى الزوجة يشكك المحكمة فى اسلام الزوج ، ويؤكد أنه بعد أن أسلم اسلاما صوريا ليستعمل حقه كمسلم فى الطلاق ، ثم فى اسقاط نفقة زوجته المطلقة لانقضاء سنة على الطلاق ، بعد ذلك عاد الى ديانته القبطية الأرثوذكسية . وأيد الزميل ذلك بأن على ذراع موكلى الأيمن وشم أخضر برسم الصليب وبتاريخ عودته الى ديانته الاولى وهو تاريخ لاحق لاسلامه . وحدد التاريخ بالضبط . واسم الكنيسة التى سجلت عودته الى الديانة القبطية . واسم البلدة التى حدث فيها ذلك بفلسطين .

وساد وجوم ، واشرأبت أعناق الحاضرين فى الجلسة ، واتجهت أنظار المستشارين الى ذراع موكلى الأيمن وقد تدلى منه كم طويل يكاد يخفى أصابع يديه !

وصاح الزميل محامى الزوجة :

ـ اطلبوا منه يا حضرات المستشارين أن يكشف كم سترته عن ذراعه لتتحققوا صحة ما أقول .

ولكنى دون أن أسأل موكلى عن صحة ما تنسبه اليه زوجته وقفت أسترعى نظر المحكمة الى القاعدة البديهية فى قانون المرافعات التى تضع عبء اثبات الدعوى على المدعى فيها ، وتعطى المدعى عليه الحق المطلق فى تقديم ما يرى هو تقديمه من مستندات أو أدلة والامتناع عن تقديم ما لايريد تقديمه .

وافقت المحكمة على ذلك .

ومن العجيب فى هذه القضية أن محكمة الاستئناف عندما قضت بتأييد الحكم الصادر لمصلحة الزوج ردت على رأى رئيس الدائرة السابق الذى استندت عليه الزوجة بقولها :

« هذا الرأى لم يشفع بالاسباب التى بنى عليها ، ويعوزه الاساس القانونى الصحيح الذى يستند عليه ولا سند له مطلقا ، بل هو مخالف لنص قانون المجالس الملية الذى لا يجعل لها اختصاصا الا فى حالة اتحاد دين الخصوم ، ثم انه لا يمكن القول بأن للزوجة حقا مكتسبا على زوجها باستمراره على ديانته وقت الزواج فهى لم يكن لها الا مجرد أمل فى أن يظل محتفظا بها ، اذ كفل الدستور حرية الاعتقاد ، ومن ثم تغيير الدين ، فمفروض ضمنيا بين الزوجين أن كلا منهما قبل الآخر وهو يعلم أن له الحق فى تغيير دينه ، فلا يمكن أن يترتب على مجرد حصول هذا التغيير تعويض مدنى » .

ولا أدرى ماذا كان يحتمل ان يكون عليه رأى الدائرة — أو أغلبيتها — لو أن رئيسها لم ينتدب لعمل آخر قبل المرافعة والحكم ليحل محله رئيس آخر ؟ .

***

**مارس سنة ١٩٤٣ :**

مرتبات القضاة المصريين فى المحاكم الشرعية والاهلية مسألة يجب اعادة النظر فيها بما يحقق لأولئك القضاة أسباب الحياة الرغيدة . ان أولئك الذين يحكمون بين الناس بالعدل هم فى ايمانى أول المظلومين فى مصر ! .

حادث سمعته هذا الاسبوع له دلالته .

قاض من قضاة المحاكم الاهلية جلس عضوا فى دائرة من دوائر الجنح المستأنفة فلاحظ العضو الآخر أن زميله شارد الفكر مضطرب البال فلما همس فى اذنه يستفسره عن السر فى ذلك حاول فى بادىء الامر أن يتظاهر بالهدوء ولكن شجاعته خانته ، وهمس بأنه عاجز عن الاستمرار فى الجلسة وتتبع شهادة الشهود وسماع مرافعات النيابة والمحامين ، ورجا رئيس الدائرة أن يرفع الجلسة فرفعها .

واختلى العضو الآخر ، ووالده من أثرى أصحاب الاراضى الزراعية فى الوجه القبلى ، بزميله المضطرب يسأله عما به فأجابه فى فى صوت متهدج .

— لقد تركت زوجتى فى الصباح تشكو مرضا رأى الطبيب أمس أن لا سبيل الى النجاة منه الا باجراء عملية جراحية قدر أتعابه عنها بثلاثين جنيها ، وألح فى أن أدفع مقدما عشرين جنيها للمستشفى الذى سيجرى العملية فيه وأنا لا أملك هذا المبلغ . فتركتها بين يدى الله .

لا أدرى ماذا سوف يحل بى اذا قضت ، وتيتم أبنائى الصغار من بعدها ؟ وحضرت لأقضى بين الناس فلما رأيتنى لا أكاد أملك أعصابى رجوت رئيس الجلسة أن يرفعها .

وعرض القاضى الآخر على زميله أن يقرضه ذلك المبلغ فأبى ، وصارحه بأنه لم يعتد أن يقترض من أحد ، وأنه اذا اقترض حتى بسبب ذلك العذر الشرعى القاهر فانه لن يستريح ضميرا حتى بعد سداد ما اقترض .

وفكر القاضى الآخر فى حل : مرتبات القضاة وأعضاء النيابة وباقى موظفى المحكمة تصل الى خزينة المحكمة قبل نهاية الشهر ببضعة أيام ، ورئيس النيابة أمين على هذه الخزينة ، فلم لا يطلب القاضى جزءا من مرتبه يصرف له من تلك الخزينة ولم يبق على استحقاق المرتب كاملا الا بضعة أيام ؟ ووافق القاضى صاحب الشأن على ذلك وصعد زميله الى رئيس النيابة وعاد له بالمبلغ الذى طلبه .

ان القضاة المصريين قد عرفوا حتى الآن أن يحافظوا على كرامتهم كاملة فى حدود تلك المرتبات المتواضعة ، وبقى على الدولة أن ترفع تلك المرتبات ، أن تضاعفها مرات عدة لكى تظل تلك الكرامة مصونة مهيبة .

***

**يونيو سنة ١٩٤٣ :**

المحاكم الشرعية ، وهى المحاكم التى تفصل فى قضايا الاحوال الشخصية بين المصريين المسلمين أو غير المسلمين اذا اختلفت ديانات الخصوم ، شديدة الغيرة على الاختصاص المحدود الضيق الذى بقى لها ، وهذه الغيرة تشتد كلما تذكر قضاتها أنها كانت المحاكم الوحيدة فى مصر قبل انشاء المحاكم الاهلية ، فكانت اذ ذاك تفصل فى القضايا الجنائية والمدنية والتجارية الى جانب قضايا الاحوال الشخصية ، فلما أنشئت المحاكم الاهلية لم يبق للمحاكم الشرعية الا الاحوال الشخصية ، ولذلك يستعمل بعض قضاتها أسلوبا حادا فى الرد على قضاة المحاكم الاهلية الذين يحكمون بايقاف تنفيذ أحكام يصدرها أولئك القضاة الشرعيون ــ أحيانا ــ فى قضايا ليس من اختصاصهم الفصل فيها .

الموكل اسرائيلى ربانى ، والخصم اسرائيلية ربانية . ولطائفة الاسرائيليين الربانيين المصريين مجلس ملى معترف باختصاصه بالفصل فى قضايا الاحوال الشخصية التى بين خصوم يدينون بدين تلك الطائفة ، ويرجع ذلك الاختصاص الى الاوامر العالية الصادرة من الدولة العثمانية ــ أيام كانت مصر جزءا منها ــ وهى الاوامر التى تعتبر ملحقة

بمعاهدة باريس المعقودة سنة ١٨٥٦ . والتى تنظم طريقة التقاضى فى مسائل الاحوال الشخصية بالنسبة للعثمانيين ـ كالمصريين اذ ذاك ـ غير المسلمين . وموضوع القضية أن الموكل وزوجته اتفقا على الطلاق أمام المجلس الملى الخاص بطائفتهم . كما اتفقا على أن ينفرد الزوج بحضانة طفلهما . ووقع الاثنان ذلك الاتفاق وصدر به حكم من المجلس الملى أى محكمة «الخاخامخانة» .

ولكن الزوجة رأت بعد ذلك أن تحاول الالتجاء الى المحاكم الشرعية فرفعت دعوى تطلب فيها ضم الطفل اليها . وحكم لها بذلك . فلم يجد الزوج وسيلة الا أن يوكلنى فى رفع دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الاهلية لايقاف تنفيذ ذلك الحكم الشرعى ، وقد قضى فعلا بايقاف تنفيذ الحكم الشرعى باعتبار أنه من محكمة غير مختصة باصداره .

وكنت فى تلك الأثناء قد استأنفت الحكم الشرعى الصادر بحضانة الزوجة المطلقة علنى أصل الى اقناع « محكمة ثانى درجة الشرعية » بعدم اختصاص القضاء الشرعى بالفصل فى قضايا الاحوال الشخصية الخاصة بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة . وقدمت بين المستندات التى قدمتها الى محكمة الاستئناف الشرعية صورة من الحكم الشرعى الذى أصدره قاضى الامور المستعجلة الاهلى بايقاف تنفيذ الحكم الشرعى الابتدائى الصادر بالحضانة للأب ، ولكن محكمة الاستئناف الشرعية قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم الشرعى الابتدائى ، وعدم قبول الدفوع التى قدمتها بعدم اختصاص القضاء الشرعى بنظر القضية أصلا .

وقد يبدو عاديا ان تؤيد محكمة الاستئناف الشرعية حكم محكمة أول درجة . فلكل محكمة مطلق الحق فى أن تنتصر لرأى دون رأى حتى لو كان الرأى الذى انتصرت له ضعيفا ، أو مهجورا . ولكن الذى أثار دهشتى عند الاطلاع على حيثيات حكم محكمة الاستئناف الشرعية أنها استخدمت تعبيرات مغالية فى التحمس ، مسرفة فى العنف عند ردها على مذكرتى ومستنداتى فذكرت عن تقديمى صورة الحكم الصادر من قاضى الامور المستعجلة بايقاف تنفيذ الحكم الشرعى .

«ان محامى المستأنف قدم هذه الصورة ليتحدى بها المحكمة ويبين لها ان الحكم المستأنف أصبح عديم الفائدة لأنه صدر حكم بايقاف تنفيذه » .

وهذا التحدى لم يخطر لى ببال اطلاقا !

وذكرت عن ارتبـاط مصر ـ باعتبارها جزءا من أجـزاء الدولة العثمانية الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ـ بجميع المعاهدات التى ترتبط تلك الدولة بها .

« لا معنى للتمسك بالفرمانات الشاهانية والبراءات السـلطانية والخطوط الهمايونية الى غـير ذلك من الاوراق الباليـة التى يجب أن تدفن فى التراب » .

ولا أدرى ماذا كان يضير المعنى لو ان المحكمة حذفت الجمـلة الأخيرة وهى « التى يجب أن تدفن فى التراب » عند الكلام على معاهدات وتشريعات ظلت سارية منذ سنة ١٨٥٦ ؟

ووصفت حكم قاضى الامور المستعجلة بالمحاكم الاهلية بأنه :

« فضلا عن اشتماله على أخطـاء كثيرة ، ركيك الـكلام ، ردىء العبـارة ، طويل ، ممل ، مضطرب ، متناقض » ثم انتهت المحكمة بأن قالت :

« يخيل الينا أن هذا الحكم لا يصدر من قاض ! »

ولمـا استأنفت الزوجة المطلقة الحكم الصـادر ضدها من قاضى الأمور المستعجلة تعمدت أن أقدم صـورة من ذلك الحكم الاسـتئنافى الشرعى الى « محكمة ثانى درجة الاهلية » ولكن هـذه المحكمة اكتفت بتأييـد الحـكم الأهلى دون أن ترد بكلمة واحـدة على مهاجمة المحكمة الشرعية للقاضى الأهلى .

وظلت حضانةالطفل لأبيه طبقا لما قضت به محكمة«الحاخامخانة»

***

**سبتمبر سنة ١٩٤٣ :**

الميت الحى !

المتهمون جميعا سبعة من قرية نجع دراو التابعة لمركز قوص وقد قدموا الى محكمة جنايات مصر فى شـهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ لأن أحدهم شرع فى قتل أحـد أهالى قريتهم بأن طعنـه بآلة حادة وضربه بحجر قاصدا بذلك قتله ولأن الباقين اشتركوا معه فى ارتكاب الجريمة. وانتدبت للدفاع عن أحدهم لأنه لم يستطع أن يوكل محاميآ .

وتفاصيل هـذه القضـية العجيبة أن أحد رجال سلاح الطيران البريطانى كان مارا بسيارة الصليب الاحمر ببلدة جنيفة على ترعـة الاسماعيليـة فوجد شخصـا مصابا بعدة طعنـات نقله الى المستشفى

الأميرى ، وأبلغ البوليس المصرى ، فانتقل أحد ضباطه الى هذا المستشفى ، ولما أراد استجواب المجنى عليه لاحظ أنه لا ينطق الأسماء مضبوطة لشدة الاصابات التى به ، وتكرر انتقال رجال البوليس الى المستشفى فكانوا يثبتون فى محاضرهم أن المجنى عليه عاجز عن الاجابة لأن شفتيه مقطوعتان ومتدليتان من الطعنات التى أصابتهما ، كما أن أنفه مصاب بطعنة حادة ، وحالته سيئة .

وانتقل وكيل النيابة بعد ذلك فأثبت هو الآخر أنه حاول استجواب المجنى عليه فلم يتمكن لان اصابات الفم والأنف جعلت مخارج الألفاظ غير مفهومة وغير واضحة .

وأخيرا وبعد انقضاء عشرين يوما على الحادث استطاع المجنى عليه أن يتكلم ، فقرر أن المتهمين السبعة بعد أن اعتدوا عليه وأيقنوا انه فارق الحياة لفوه فى شال وتركوه على شاطىء الترعة ، فظل ملقى أربعة أيام دون أن يستطيع التحرك ودون أن ينتبه أحد اليه وبرر ذلك الاعتداء بأن ابن عمه كان قد اتهم بقتل أخ لأحد السبعة الذين اعتدوا عليه وقدم الى محكمة الجنايات وحكم عليه بالسجن خمس سنوات . فاعتزم أخو القتيل الثأر لاخيه ، وعلى أن المجنى عليه وهو ابن عم القاتل قد هاجر من قريته فى أقصى الوجه القبلى جنوبا الى جنيفة فى أقصى الوجه البحرى شمالا للعمل فى احدى ثكنات سلاح الطيران البريطانى ، فهاجر هو الآخر مع ستة من أبناء قريته وتظاهر بالعمل فى الثكنة التى يعمل فيها ابن عم قاتل أخيه ثم استدرجه الى المكان الذى اعتدى عليه فيه .

وقد سئل عمدة القرية التى ينتسب اليها المتهمون السبعة والمجنى عليه فأيد رواية المجنى عليه ، وقرر أن المتهمين قد غابوا عن القرية ثلاثة أشهر وعادوا دون أن يعود معهم المجنى عليه وأنه سمع أنهم أخذوا بالثأر من المجنى عليه . وهو ثأر أخى أحد المتهمين . برغم أن القاتل — وهو ابن عم المجنى عليه — قد أدين فى جناية القتل القديمة ولا يزال يقضى السنوات الخمس التى قضى عليه بها فى سجن طره !

ولما عرض عليه وكيل النيابة أقوال المتهمين التى تجمع على أنهم لم يغادروا القرية أجاب :

« — احنا شفناهم سافروا والناس كلها تعرف كده . »

س — وممن سمعت أن المتهمين أخذوا بثأرهم من المجنى عليه ؟

ج — « سمعت من البلد . وهم زغرتوا فى بيتهم وذبحوا عنزا على روح القتيل الذى ثأروا لدمه » .

أن هذه القضية نموذج للعقلية التى ما زالت سائدة فى أقاليم مصر العليا ... حكم القضاء بادانة قاتل الاخ لايكفى للترضية فالثـأر واجب من أحد أقارب القاتل . ولو بعد ثلاثة أشهر أو سنة ، ولو هاجر الذى تفرر الثأر منه الى أقصى البلاد ، والأسرة التى قتل أحد أبنائها تظل محافظة على حدادها الى أن يعود الذين تولوا الأخذ بثأر قتيلها ، فتدوى زغاريد النساء معلنة الفرح ، وتنحر الذبائح على روح القتيل لأنها اذ ذاك تنعم فى مقرها الأبدى بأن الثأر لها قد تم ! (١)

***

ديسمبر سنة ١٩٤٣ :

دعتنى « رابطة المحامين تحت التمرين » لالقاء محاضرة بنادى المحامين فتحدثت اليوم الى اولئك الزملاء انشـــبان عن « التـكوين الاجتماعى للمحامى » وقبل أن أذهب الى مقر النقابة تصفحت بعض ما كتبه النقيب فرناند باين Fernand Payen والأستاذ جاستون دوفو Gaston Duveau فى كتابهما « مهنة المحامى وتقاليد المحاماة »
La profession d'avocat et les usages du Barreau

ولعل ماكتباه أدق تحليل لطبيعة هذه المهنة التى نسموا بها عن أية مهنة اخرى اذ قالا أ

« لقد وجد المحامون منذ حرم على الناس أن يفضوا الخلافات التى بينهم بالقوة ، وسواء كانت القوانين مسهبة مفصـلة أو موجزة مقتضبة فانها فى الواقع تبدو دائما غامضة وناقصة ، فلا يمكن أن تكفى بعض صيغ تصاغ فيها مواد قانون لحل الخلافات التى لا حصر لها والتى يحتمل ان تنشب بين الناس ، بل كيف يمكن الشارع أن يتكهن بكل أنواع تلك الخلافات لكى يواجهها بتشريعه ؟ ففى كل مكان حيث نص من نصوص القـــانون يجب أن يوجد أولا قاض لتفسيره وتطبيقه على الحقائق ، وحيث القاضى يجب أن يوجد الى جانبه على الأقل محاميان .

وكل متقاض يخلط بين مصلحته وحقه وبين حقه الذى يطالب به والحق الذى يقره القانون نفسه ، وأكثر المتقاضين تمسـكا بأحكام الضمير لا يتورع عن تضحية كل الاعتبارات مادام فى ذلك تمكين له من الوصول الى حقه الذى يقره القانون .

ولذلك اتضحت فائدة اتخاذ بعض وسائل الحيطة لحماية القضاة بقدر الامكان من الوقوع فى الخطأ ، ولكى يظل المتقاضون رضوا أو كرهوا

---

(١) حكم في هذه القضية فيما بعد ببراءة جميع المتهمين لعدم كفاية الأدلة .

ملتزمين حدود العدل فى خصوماتهم ، ولم يجدوا لتحقيق ذلك أصلح من أن يوسطوا بينهم وبين القضاة رجالا يحترفون مهنة الدفاع عن المصالح العادلة ، ويتخذون أساسا لحرفتهم الحرص على قواعد العدل والخلق القويم .

هذا سبب أول من أسباب وجود المحامين ، ولكنه ليس السبب الوحيد ، فحتى لو راعى المتقاضون ضمائرهم فان وجود المحامين يظل ضرورة حتمية .

واذا سأل أحدهم عن السبب فيكفى أن يستمع فى مكتب محام الى صاحب قضية وهو يعرض قضيته على محاميه ، ثم يستمع الى القضية نفسها بعد ذلك من المحامى فى ساحة المحكمة وهو يعرضها ويناقش وجهات النظر فيها .

أى عمل شاق قام به المحامى فى تلك الفترة ؟

فهم ما قاله صاحب القضية ، والتكهن بما سكت عنه واستخلاص المهم ، ونبذ التافه ، واستنباط تاريخ الدعوى من واقع مستنداتها . وشرح الاسباب ، وابداء الدوافع ، وتبرير الأخطاء ، كل ذلك يقوم به المحامى فى أثناء عرض الوقائع وايضاح النقط الغامضة وسد الثغرات الناقصة والتوفيق أحيانا بين طرفى الخصومة يقوم به المحامى فى أثناء تفسيره للعقود المحررة بين المتقاضين وتحليل المبادىء القانونية والبحث عن الاحكام السابقة التى قررت المبادىء نفسها فيما مضى والتعليق عليها ، والتوفيق بينها وتطبيقها على النزاع المعروض ، يقوم بها المحامى عند مناقشة الناحية القانونية من القضية ..

آه ! كم يعانى القضاة لو تركوا وجها لوجه مع المتقاضين !

ولكن هذا ليس كل شىء ، فحتى لو وهب القضاة القدرة على معرفة كل شىء فان وجود المحامى تحتمه مع ذلك ضرورة نفسية عميقة ، فان الله يعرف كل شىء ومع ذلك فان بينه تعالى وبين الناس وسطاء ، والى هؤلاء الوسطاء القديسين يتوجه الناس بما يريدون لا الى الله تعالى مباشرة ، فيجب أن يكون أمام المتقاضين شخص يطمئنون الى الاعتراف له بدخيلة نفسهم ، رجل مثلهم ، رجل يختارونه فهو ينصت اليهم دون أن يكون شريكا لهم فى آثامهم أو اخطائهم ولكن فى رفق ودعة .

ان النفوس المتأثرة بالنظريات الهندسية والنفوس الفقيرة الساذجة لا تستطيع أن تهضم ذلك الا بصعوبة ، فاذا كانت تقتنع بالنظر الى المرئيات فاننى على استعداد لأن أضع أمامها لوحة فنية رمزية قديمة موضوعة فى أحد متاحف ايطاليا ، ففى الوسط جلست العدالة وفى يدها

سيف وميزان وفى طيات ثوبها لعب صغيرة ترمز الى القضايا . حقيبة نقود وقطيع من الماشية ومنزل وقلب ، ومن كل جهة أقبل المتقاضون وقد أعمتهم مصالحهم وتقلصت أصابعهم على عقود ورسائل وصفحات من كتب القانون وشهادات واقرارات ونشرات مطبوعة . مساكين ! فهل يعلم أكثرهم دراية قيمة ما بيده وقيمة ما يقدمه الى الآلهة ؟ ولكن بين العدالة والمتقاضى يظهر فى الصورة رجلٌ آخر هادىء لا مصلحة شخصية له ، وهو أول من يصلح لكى يدرس ويقدر كل تلك الاوارق المبعثرة ، وهو الذى سينبذ ما يثير الشك وماينم عن التلفيق ، وهو الذى سيضع فى كفة الميزان ماله وزن صحيح . ومن يدرى ؟ ربما التقط من تحت قدمى موكله ورقة قاطعة فى الدعوى ألقاها الموكل جهلا منه مع أن عليها تتوقف ثروته وشرفه وحياته » .

تم الكتاب

الدار القومية للطباعة والنشر

مكتبة قطر الوطنية
QATAR NATIONAL LIBRARY
عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar Foundation

QATAR NATIONAL LIBRARY
3 9999 00812 973 4

مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



العدد ٦٤ الثمن ١٤ قرش